وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2017

مذكرة بعنـــــوان :

التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم القطاع الفلاحي

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال– ميلة "055" –

– خلال الفترة(2011–2016)–

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل.م.د) تخصص" مالية وبنوك"

إعداد الطلبة :

رجاء إيدري

منية بوالقرعة

إشراف الأستاذ(ة):

جمال لطرش

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
فرحات هولي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	رئيسا
فارس ركيمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مناقشا
جمال لطرش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2017

قسم: علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم القطاع الفلاحي

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال- ميلة "055" -

- خلال الفترة(2011-2016)-

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل.م.د) تخصص" مالية وبنوك"

إعداد الطلبة :

رجاء إيدري

منية بوالقرعة

إشراف الأستاذ(ة):

جمال لطرش

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
فرحات هولي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	رئيسا
فارس ركيمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	مناقشا
جمال لطرش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

سورة التوبة الآية 105

ربي اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقه قولي، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت تجعل الحزن متى شئت سهلا، يا ارحم الراحمين

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العلم

الحمد لله الذي يسير لنا أمورنا وعززنا بالعقل

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام

الحمد لله والصلاة على محمد أعظم النعم

نوجه عبارات الشكر والتقدير والإمتنان إلى الأستاذ المشرف" جمال لطرش " الذي تكرم وأشرف على هذا العمل وعلى ما أبدى من توجيهات ونصائح حكيمة وإرشادات ذات قيمة وكان له الفضل بعد الله عزوجل في إتمام هذا العمل منا خالص الإحترام والتقدير

قال صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة "محمد سبول، رامي حريد، كمال زموري، فرحات مولي"، كما لا ننسى كافة عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال ميلة، عمال مصلحة الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، كما عمال مديرية الصناعة والمناجم.

ولا يفوتنا أن نرسل رسائل الشكر والإمتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة هذا البحث العلمي .

وفي الختام نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد من زملاء وأصدقاء في هذا البحث العلمي.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

محبي العلم والمعرفة

عائلتي الكريمة

الأصدقاء ورفقاء الدفعة

رجاء

الحمد لله الذي أضاء طريقي وكان لي خير عون

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أول من نطق لساني بإسمها ونبض قلبي بحبها

وإكتحلت أجفاني بصورتها إلى من جعل الجنة تحت

أقدامها نبع حناني ورمز عطائي أمي الغالية

إلى من أنار دربي وكافح من أجل سعادتي ونجاحي

أبي العزيز.

إلى إخوتي وكل الأهل والأقارب والأصدقاء.

إلى من شاركوني في إنجاز هذا العمل... إلى كل

من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

منية

ملخص

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث يساهم في تحقيق قيمة مضافة، توفير مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام. إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من المشاكل والصعوبات التي تحد من إستمراريته وتقلل من فعاليته ومن أبرز هذه المشاكل نجد مشكلة التمويل، الذي يقف عائقا أمام نمو وتطور هذه المؤسسات خاصة الناشطة في القطاع الفلاحي الذي يعتبر العصب الحساس لإقتصاديات بلدان العالم لذا وجب تخطي مشكلة التمويل في هذا القطاع. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور التي تقوم به القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي لولاية ميلة، وقد تم الوصول لنتيجة هامة أن التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بشكل كبير في دعم القطاع الفلاحي خصوصا في ولاية ميلة لإعتبارها ولاية فلاحية بإمتياز تنشط فيها شعبة إنتاج الحبوب والبقول الجافة وشعبة إنتاج الحليب.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدعم الفلاحي، التمويل الفلاحي.

Résumé

On considère le secteur des petites et moyennes entreprises " P.M.E", un secteur important de l'économie nationale. De part, sa contribution à la réalisation du développement économique et social . Il contribue à la valeur ajoutée, à la création d'emplois et à l'augmentation du produit intérieur brut "P.I.B ." Cependant, ce secteur souffre encore de graves difficultés. Ces difficulté limitent sa continuité et réduisent son efficacité. Parmi ces problèmes, nous avons le problème de financement qui est un obstacle à la croissance et à l'évolution de ces institutions. Compte tenu de la nécessité de diversifier l' économie nationale et l'orientation vers le renforcement du rôle des secteurs stratégiques comme le secteur de l'agriculture qui est le problème sensible des économies des pays du monde. Ce probléme qui nécessité des moyens pratiques pour résoudre le problème du financement dans ce secteur .Cette étude vise à déterminer le rôle joué par les prêts accordés aux "P.M.E" à l'appui du secteur agricole dans la wilaya de Mila. Après cette étude , on est arrivé à un résultat important et que la finance bancaire agricole contribue de manière significative au soutien de l'agriculture dans la wilaya de Mila qui est agricole par excellence où l'on trouve deux filières: La première filière qui concerne la production de céréales et légumes secs et la deuxième filière qui concerne la production du lait.

Mots-clés : petites et moyennes entreprises, soutien à l'agriculture, la finance agricole.

الفهرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
البسملة	I
الدعاء	II
شكر وتقدير	III
الإهداء	V-IV
الملخص	VI
الفهرس	XIII-VII
قائمة الجداول	XV-XIV
قائمة الأشكال	XVI
قائمة الملاحق	XVII
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**14-3**
المطلب الأول: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
الفرع الأول: العوامل الاقتصادية	3
الفرع الثاني: العوامل التقنية	4
الفرع الثالث: العوامل السياسية	4
المطلب الثاني: المعايير المعتمدة عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
الفرع الأول: المعايير الكمية	5
الفرع الثاني: المعايير النوعية	7
المطلب الثالث: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
الفرع الأول: التعريف المقدم من طرف بعض المنظمات	8
الفرع الثاني: التعريف المقدم من طرف بعض الدول المتقدمة	10
الفرع الثالث: التعريف المقدم من طرف بعض الدول النامية	12
المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31-15**
المطلب الأول: خصائص وأنواع وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
الفرع الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
الفرع الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الثاني: أهمية وأهداف ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الثالث: أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل	28
الفرع الأول: أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
الفرع الثاني: المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
الفرع الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**32-50**
المطلب الأول: مراحل تطور وتشخيص وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
الفرع الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
الفرع الثاني: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	34
الفرع الثالث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	35
المطلب الثاني: مجهودات الدولة الجزائرية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
الفرع الأول: هياكل وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38
الفرع الثاني: آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40
الفرع الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	41
المطلب الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	42
الفرع الأول: الإطار العام للتمويل	42
الفرع الثاني: البدائل التمويلية المستحدثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
الفرع الثالث: الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع	-

الفهرس

الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	52
المبحث الأول: الإطار العام للقطاع الفلاحي	**53 -65**
المطلب الأول: أساسيات حول الفلاحة	53
الفرع الأول: الخلفية التاريخية للفلاحة وتعريفها	53
الفرع الثاني: خصائص الفلاحة	55
الفرع الثالث: أنواع ونظم الفلاحة	57
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الفلاحة	59
الفرع الأول: أهمية الفلاحة	59
الفرع الثاني: أهداف الفلاحة	62
المطلب الثالث: أسباب تدهور وضعف القطاع الفلاحي في الجزائر	63
الفرع الأول: أسباب تتعلق بالموارد البشرية	63
الفرع الثاني: أسباب تتعلق بالموارد الطبيعية	63
الفرع الثالث: أسباب تتعلق بالموارد الاقتصادية	65
المبحث الثاني: سياسات القطاع الفلاحي في الجزائر	**67-86**
المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1962-1989)	67
الفرع الأول: التسيير الذاتي والثورة الزراعية خلال الفترة(1962-1979)	67
الفرع الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية خلال الفترة(1980-1989)	71
المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات	73
الفرع الأول: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات خلال الفترة(1990-1999)	73
الفرع الثاني: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات خلال الفترة(2000-2014)	75
المطلب الثالث: السياسة الفلاحية للقطاع الفلاحي بين الآلية المالية و الآفاق المستقبلية	85
الفرع الأول: الآلية المالية لصرف المخصصات الاستثمارية للقطاع الفلاحي	85
الفرع الثاني: آفاق ومسعى التجديد الفلاحي والريفي 2020.	86
المبحث الثالث: آليات الدعم والتمويل البنكي في القطاع الفلاحي الجزائري	**87-101**
المطلب الأول: الدعم الفلاحي	87

الفرع الأول: ماهية الدعم الفلاحي	87
الفرع الثاني: طرق وإجراءات الدعم الفلاحي في الجزائر	88
الفرع الثالث: تدابير دعم القطاع الفلاحي في الجزائر	89
المطلب الثاني: أساسيات التمويل الفلاحي	90
الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي	90
الفرع الثاني: أهداف ومصادر التمويل الفلاحي	91
الفرع الثالث:دور ومشاكل مؤسسات التمويل البنكي في القطاع الفلاحي	92
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي والحلول الممكنة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية في الجزائر	67
الفرع الأول: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي	67
الفرع الثاني: الحلول الممكنة لتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية في الجزائر	99
خلاصة الفصل	101
الفصل الثالث: واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة	-
تمهيد	103
المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي لولاية ميلة	**124-104**
المطلب الأول: الإطار العام للقطاع الفلاحي لولاية ميلة	104
الفرع الأول: بطاقة فنية حول القطاع الفلاحي لولاية ميلة	104
الفرع الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب الفلاحية الرائدة لولاية ميلة	112
الفرع الثالث: البرامج الإستثمارية والتنموية الفلاحية لولاية ميلة	118
المطلب الثاني: الدعم الفلاحي لولاية ميلة	119
الفرع الأول: دعم الشعب الفلاحية الأساسية والعتاد الفلاحي لولاية ميلة	119
الفرع الثاني: ألية التنسيق بين الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري (DSA)	120
الفرع الثالث:العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي بولاية ميلة والحلول المقترحة	121
المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة	123
الفرع الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية	123

ميلة	
الفرع الثاني: تعداد اليد العاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة	124
المبحث الثاني: واقع عملية منح القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال –ميلة"055"–	**125-160**
المطلب الأول: أساسيات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال –ميلة"055"–	125
الفرع الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال – ميلة"055"–	125
الفرع الثاني : أنواع وآلية منح القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال–ميلة"055"–	130
الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة في تحصيل وعدم تحصيل أقساط الدين(مبلغ القرض)	132
المطلب الثاني: القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال –ميلة"055"–	135
الفرع الأول: القروض الكلاسيكية	135
الفرع الثاني: القروض الخاصة	139
المطلب الثالث: الإطار لإستخدام القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال–ميلة"055"– في تمويل القطاع الفلاحي	144
الفرع الأول: القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال–ميلة"055"–	145
الفرع الثاني: دور القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال–ميلة"055"–	152

الفرع الثالث: الأهداف المستقبلية للبنك من أجل تطوير القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-	160
المبحث الثالث: دراسة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الممولة بالقروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-	**168-161**
المطلب الأول: قرض الرفيق	161
المطلب الثاني: قرض التحدي	162
المطلب الثالث: قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والقرض الإيجاري	164
خلاصة الفصل	168
الخاتمة	**174-170**
أولا: إختبار صحة الفرضيات	170
ثانيا: نتائج الدراسة	171
ثالثا: التوصيات	173
رابعا: آفاق البحث	174
قائمة المراجع	190-176
الملاحق	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات حسب معيار عدد العمال في بعض الدول	6
2-1	تصنيف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	9
3-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	10
4-1	تصنيف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
5-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات المتحدة الأمريكية	11
6-1	التصنيف الأردني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
7-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجزائر	14
8-1	الإختلاف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	18
9-1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2001-2012)	36
10-1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات خلال الفترة(2006-2013)	37
1-2	المساحة المصحرة والمهددة بالتصحر في الجزائر لسنة 2002	64
2-2	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	69
3-2	وضعية القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات خلال الفترة(1990-1999)	75
4-2	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة(2001-2005)	77
5-2	تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة(2004-2007)	79
1-3	التخزين والإستعمال الإقتصادي للمياه بولاية ميلة(إحصائيات 2016)	111
2-3	تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة(2011-2017)	112
3-3	تطور مكافحة الأعشاب الضارة والأوبئة	114
4-3	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة(2016-2017)	116
5-3	حجم التمويل لدعم والمنح خلال الفترة(2016-2017)	120
6-3	دعم العتاد الفلاحي خلال الفترة(2016-2017)	120
7-3	إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي خلال الفترة(2012-2016)	123
8-3	التطور السنوي لتعداد اليد العاملة في قطاع النشاط الفلاحي خلال الفترة(2012-2016)	124
9-3	إحصائيات ملفات القروض الغير مسترجعة خلال الفترة(2012-2016)	134

10-3	إحصائيات القروض الكلاسيكية خلال الفترة(2012-2016)	138
11-3	إحصائيات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف(CNAC,ANGEM,ANSEJ) خلال الفترة(2012-2016)	143
12-3	إحصائيات قرض الرفيق خلال الموسم الفلاحي(2010-2017)	153
13-3	إحصائيات تطور قرض التحدي خلال الفترة(2012-2016)	154
14-3	إحصائيات قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2011-2016)	156
15-3	إحصائيات القرض الإيجاري خلال الفترة(2012-2016)	157
16-3	إحصائيات القرض الإيجاري خلال سنة 2016 من حيث عدد العتاد الممول وهيكلة القرض	158
17-3	الهيكل المالي	164
18-3	الهيكل المالي للمعدات الفلاحية	166

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
2-1	لماذا تفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	49
1-2	تطور القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للقطاع الفلاحي خلال الفترة(2004-2007)	79
2-2	الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	83
1-3	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة	107
2-3	البنية التنظيمية للبنك	127
3-3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال-ميلة"055"-	129
4-3	إحصائيات القروض الغير مسترجعة خلال الفترة(2012-2016)	135
5-3	تطور القروض الكلاسيكية خلال الفترة (2012- 2016)	139
6-3	تطور قرض في إطار (CNAC,ANGEM,ANSEJ) خلال الفترة(2012-2016)	144
7-3	تطور قرض الرفيق خلال الموسم الفلاحي(2010-2017) من حيث المبالغ	153
8-3	تطور قرض التحدي خلال الفترة(2012-2016)	155
9-3	نسبة قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة(2011-2016)	156
10-3	تطور القرض الإيجاري خلال الفترة(2012-2016)	158
11-3	نسبة العتاد الممول بالقرض الإيجاري خلال سنة 2016	159
12-3	نسبة الأنشطة الممولة بالقرض الايجابي من حيث هيكلة القرض خلال سنة 2016	159

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	رسالة الموافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال
2	الوثائق المقدمة لمنح القرض
3	وصل إستلام القرض
4	رسالة عدم الموافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال
5	الهيكل التمويلي للقرض الكلاسيكي
6	قرض الممنوح في إطار (CNAC,ANGEM,ANSEJ)
7	ملف منح قرض في إطار (ANSEJ)
8	ملف منح قرض في إطار (ANGEM)
9	ملف منح قرض في إطار (CNAC)
10	قرض الرفيق
11	قرض التحدي
12	طلب الإنظمام إلى برامج خاصة للاستفادة من دعم(FNDA)
13	شهادة الموافقة على القرض
14	هيكلة قرض الرفيق
15	الهيكل المالي للقرض الإيجاري
16	جدول إهتلاك القرض الإيجاري

المقدمة

المقدمة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الإقتصادية، حيث يعتبر مصدر حيوي وأساسي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فهو أداة من الأدوات الإقتصادية التي تساهم في إنعاش الإقتصاد الوطني وتوسيع وزيادة القدرات الإنتاجية، بالإضافة إلى تحقيق التنوع الإقتصادي وخلق الثروات وتوفير فرص العمل وبالتالي فإنه يساهم في خلق التوازنات الإقتصادية والإجتماعية كأساس لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة، إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرتفاع عددها يظل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تعتبر المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى قوتها المالية وقدراتها التنافسية، بحيث تكون دوما في حاجة مستمرة إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي أي الإقتراض من البنوك. وقد أصبح نجاح النظام الإقتصادي في وقتنا الحالي مربوط بمدى فعالية الجهاز البنكي للدولة ومدى قدرته على تمويل القطاعات الإقتصادية، وبما أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الإقتصادية إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للإقتصاد إلى جانب المحروقات فهي أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة وتتنوع بها الأقاليم المناخية والزراعية بشكل كبير لذلك يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم دعائم الإقتصاد الوطني كونه مصدر أساسي للغذاء وقطاعا يستوعب نسبة عالية من العمالة، ورغم المزايا التي يحققها القطاع الفلاحي في الجزائر إلا أنه يعاني من العديد من المشاكل أهمها مشكل التمويل الذي يؤثر على كافة المراحل والشعب الفلاحية من توفير البذور والأسمدة لمباشرة الموسم الفلاحي إلى عملية الجني والحصاد والتصنيع الغذائي لذلك سعت الجزائر بوضع إجراءات تحفيزية بمنح قروض ميسرة من أجل التشجيع ودعم المؤسسات الفلاحية.

أولا: إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق لابد أن تستغل القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية القطاع الفلاحي خصوصا على مستوى الولايات الفلاحية وعلى رأسها ولاية ميلة، ذلك للوقوف على مدى مساهمة وتلائم هذه القروض مع القطاع الفلاحي بالولاية والدور الذي تقوم به في توفير التمويل للمؤسسات الناشطة فى هذا القطاع .

من خلال هذه الدراسة الموسومة بعنوان"التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم القطاع الفلاحي"، تتجلى لنا الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يقوم به التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي؟

إنطلاقا من الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أهم العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر؟

2- ما هي أهم الشعب الفلاحية الرائدة في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة؟

3- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي لولاية ميلة؟

4- ما هي أهم أنواع القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

5- ما هي أهم الإجراءات والتدابير المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأجل تطوير القطاع الفلاحي بولاية ميلة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة نقوم بوضع مجموعة من الفرضيات:

1- الفرضية الرئيسية

يشهد التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دعم القطاع الفلاحي.

2- الفرضيات الفرعية

- توجد العديد من العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر كالتمويل؛
- تعتبر شعبتي الحبوب والبقول الجافة وشعبة الحليب هما الشعبتين الفلاحيتين الرائدتين بولاية ميلة؛
- تعتبر مؤسسات الصيد البحري والصناعة الغذائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة؛
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح مجموعة من القروض الفلاحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة من أجل تنمية وتكييف وتسهيل التمويل البنكي في إطار القروض الفلاحية.

ثالثا: مبررات إختيار الموضوع

لقد تم إختيار هذا الموضوع للدراسة على أساس مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية المتمثلة في مايلي:

1- **المبررات الموضوعية**: تتمثل فيما يلي:

- كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل مكانة هامة من خلال توفير مناصب شغل وبالتالي القضاء على البطالة؛
- كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي تحضى بإهتمام واسع في الجزائر بالنظر للظروف الإقتصادية التي تعيشها البلاد، إضافة لرغبة الدولة في جعله من القطاعات الأساسية في الإقتصاد الوطني في ظل إنخفاض عائدات البترول؛

– إن توفير البدائل التمويلية الفعالة أصبح مسألة مهمة في الجزائر نظرا لحالة التقشف المالي التي تستدعي تخفيف أعباء الدعم المالي وهو ما يمكن أن يجعل القروض الفلاحية في مقدمة البدائل التمويلية المختلفة؛

– أهمية توفير تمويل ديناميكي متلائم مع خصوصيات القطاع الفلاحي خاصة بالولايات الفلاحية؛

– الدولة ترتكز في سياستها الزراعية على مساعدة الفلاحين في مجال إنتاج سلع زراعية بنوعية جيدة وإستخدام وسائل وتقنيات جديدة للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية المبنية على أسس علمية هدفها تطوير الإنتاج وتحسين واقع الفلاحين الإقتصادي والإجتماعي؛

– القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي والذي لا يتحقق إلا بتضافر باقي القطاعات الأخرى.

2- **المبررات الذاتية**: تتمثل فيما يلي:

– الميول والرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع؛

– الحداثة النسبية للموضوع وتناسبه مع التحولات العالمية الكبيرة؛

– التعرف على التمويل البنكي للقطاع الفلاحي خصوصا وأنه القطاع السائد في ولاية ميلة؛

– حساسية القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى قابلية الموضوع للبحث والدراسة؛

– الرغبة في إثراء المكتبة ببحث متخصص يخدم ولاية ميلة ويقف على واقع القطاع الفلاحي بها، بإعتبارها ولاية فلاحية.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم إستراتيجيات التنمية الفعالة.

2- تناول تطور وزيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- محاولة توضيح أهمية ودور القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية.

4- الإحاطة بجهود ومساعي الدعم الحكومي الجزائري بالقروض الفلاحية خصوصا على مستوى ولاية ميلة.

5- معرفة الواقع العملي لتطبيق القروض الفلاحية بولاية ميلة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بها.

6- الوقوف على مختلف إحصائيات القروض الممنوحة من طرف بنك (BADR)على مستوى المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال التعرف على المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار السياسات الإقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء بالإضافة إلى الإعتماد الكبير على هذا القطاع لتنمية الصادرات الجزائرية، كما تستمد أهميتها من أهمية عنصر التمويل في القطاع الفلاحي نفسه وذلك أن القروض الفلاحية تعتبر صيغ تمويلية بإمكانها المساهمة بنسبة كبيرة في تنمية هذا القطاع لهذا تم وضع عدة إجراءات وبرامج من قبل السلطات الجزائرية والحد من المشاكل التمويلية وتشجيع التوسيع الرأسي في القطاع الفلاحي.

سادسا: حدود الدراسة

بغية الإجابة على الإشكالية المدروسة تم وضع حدود زمانية ومكانية للدراسة، حيث تمثلت الحدود المكانية في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- باعتباره المشرف على كافة الوكالات المندرجة ضمنه بولاية ميلة، كما أنه متوافق تماما مع طبيعة الموضوع باعتباره البنك الوحيد بولاية ميلة الذى يوفر القروض الفلاحية، كما أن هذه الدراسة قد إستهدفت ولاية ميلة دون غيرها من الولايات بإعتبارها ولاية ذات خصائص فلاحية بامتياز، أما الحدود الزمانية للدراسة فإنه وأثناء الدراسة الممتدة من 2016/12/04 إلى 2017/04/20 تم تحليل مجموعة من البيانات الميدانية المتعلقة بالإشكالية المدروسة شملت الفترة من سنة2011 إلى نهاية سنة 2016.

سابعا: المنهج والأدوات المستخدمة: تتمثل فيما يلي:

1- المنهج التاريخي: من أجل الوقوف على مراحل ظهور وتطور كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي.

2- المنهج الوصفي التحليلي: من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للدراسة سواء ما تعلق منها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالقطاع الفلاحي، إضافة إلى تحليل مختلف البيانات والمعطيات العديدية و الوصفية المتأتية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المصالح الفلاحية ومديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة على ضوء الدراسة النظرية، هذا من أجل الوصول إلى نتائج واضحة و معبرة بصورة صادقة عن إشكالية.

3- منهج دراسة حالة: من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال- ميلة"055"- للوقوف على الواقع العملي للقروض الفلاحية على مستواه.

4- أدوات جمع البيانات: لقد تم الإعتماد على المسح المكتبي لعدة كتب ومذكرات سواء على مستوى مكتبة المركز الجامعي أو مكتبة جامعات أخرى أو على مستوى المكتبة الإلكترونية من خلال عدة مواقع إلكترونية، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية والإستعانة بمختلف الوثائق والبيانات العددية والمتوفرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المصالح الفلاحية والمديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

أثناء إنجاز الدراسة الحالية سواء على المستوى النظري أو الميداني واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت فيما يلي:

1- ضيق الفترة الزمنية المتاحة للدراسة والتي لم تسمح لنا بالتعمق أكثر في الموضوع.

2- صعوبة الحصول على إحصائيات مفصلة وشاملة في نفس الوقت لكامل ولاية ميلة في ما تعلق بالقطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة فيه.

تاسعا: الدراسات السابقة

بعد مراجعة الأدبيات السابقة والمرتبطة بموضوع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم القطاع الفلاحي، في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، نحاول أن نحصر أهمها فيما يلي:

1- نصيرة عقبة: بعنوان: فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزئر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

إن الغرض من هذه الدراسة هو محاولة فهم سلوك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إتجاه مصادر التمويل المختلفة، والبحث عن حلول لمشكلاتها المتعددة، والتي تأخذ بعين الاعتبار المعايير التقنية، الكمية والنوعية في تصنيف حجم التمويل المناسب لاحتياجاتها، بالإضافة إلى تحديد إطار مرجعي لفهم تطور النظرية المالية للمؤسسة وفق ما تتطلبه الهيكلة المالية ومستويات المديونية وإيجاد صيغة توافقية لتعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة وتخفيض تكاليف مديونيتها.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن معدل الإستدانة ليس مهما في حد ذاته، وهو ما يتم اللجوء إليه في فترات التوسع أو الإستثمار الضروري في المشاريع ذات المردودية العالية، أي التي لها قيمة حالية موجبة، وبالتالي فإن الإحتياجات المالية الخارجية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يجب أن

تكون معادلة لفائض الإستثمارات عن التمويل الذاتي، وهذه الحالة فقط يمكن اللجوء إلى الإستدانة كما يمكن اللجوء أيضا إلى إصدار الأسهم الجديدة بالتوجه نحو السوق المالي، وهو ما لم يحدث في الجزائر بعد.

تم الإستفادة من هذه الدراسة في إبراز الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الصعوبات التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات.

2- الطيب هاشمي: بعنوان:التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

إن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي أعطى توجه جديد للتنمية حيث يدعو إلى فكرة التنمية من خلال الإندماج والمشاركة الفعالة لسكان الريف، وإعطاء الفرصة للمرأة الريفية في حق المشاركة والمساهمة في بناء التنمية الريفية المستدامة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة عدم كفاية الخدمات المقدمة إلى المجتمع الريفي وإنخفاض مستوى الآداء فيها سواء كان ذلك في المجالات الصحية، السكنية، الثقافية والاجتماعية، مما ينعكس على الفرصة المتاحة أمام سكان الريف بإشباع حاجاتهم الأساسية، ولا يزال دور المرأة الريفية ضئيلا نظرا لوجود الكثير من القيم والتقاليد تحول دون مشاركة فعالة في المجالات الريفية، وقد ترتب على هذا الضعف وعي المرأة بذاتها وضعف وعي المجتمع بمكانته وأشارت التقارير الرسمية إلى فشل برنامج التجديد الفلاحي والريفي حيث لم تتجسد فكرة الاندماج على أرض الواقع وتمت مشاركة سكان الريف في المراحل الأولى بينما لم يشارك في بقية المراحل وهذا يعني أنه ما زالت الممارسة البيروقراطية للإدارة السائدة والمستمرة.

وتم الإستفادة من هذه الدراسة في بناء وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات خلال الفترة(1990-1999)، بالإضافة إلى الركائز الأساسية للتجديد الفلاحي.

3- دراسة زهير عماري: بعنوان: تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980-2009) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

إن الغرض من هذه الدراسة هو تحليل وتحديد أهم العوامل المؤثرة على زيادة الناتج الفلاحي في الجزائر، والوقوف على الأهمية النسبية لهذه العوامل، ومدى كفاءة إستخدامها، وبالتالي وضع صورة واضحة عن مدى أهمية القطاع الفلاحي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الدور الحيوي لضمان تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في التوازن الإقتصادي والإجتماعي بين القطاعات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة التدني النسبي لمعدل التطور التكنولوجي للسنوات جميعا مقارنة بمعدلات النمو المتحققة للمدخلات، كما تم التوصل إلى أن عوامل الإنتاج الفلاحي النباتي هي المكننة والعمل إلا أن الناتج الفلاحي النباتي يتسم بكثافة العمل أكثر لكونه كثيف المكننة، أما عوامل إنتاج الفلاحي فهي العمل والثروة الحيوانية والإنتاج الفلاحي الحيواني الجزائري كثيف العمل أكثر من الثروة الحيوانية واهم شعبة فلاحية حيوانية هي اللحوم والحليب.

تم الإستفادة من هذه الدراسة في بناء التصور النظري والتاريخي للقطاع الفلاحي الجزائري، كما إستفدنا في إبراز الركائز الأساسية للتجديد الفلاحي والريفي بالإضافة إلى الآلية المالية لصرف المخصصات الإستثمارية للقطاع الفلاحي.

4- دراسة خالد طالبي: بعنوان : دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

إن الغرض من هذه الدراسة هو توضيح أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تواجهها للحصول عليه ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أساس ونواة الإقتصاديات المعاصرة نظرا لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الإقتصادي وهذا راجع إلى الخصائص المميزة لها من المرونة والقدرة على التجديد والتطوير والإبداع بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على مقاومة الإضطرابات والصمود لأوقات الأزمات الإقتصادية، وهذا ما يفسر إتجاه كل الإقتصاديات العالمية، سواء كانت متقدمة أو نامية للإعتماد عليها في برامجها الإقتصادية.

تم الإستفادة من هذه الدراسة في بناء عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- دراسة عثمان لخلف: بعنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

إن الغرض من هذه الدراسة هو محاولة الوصول إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع إعتمادا على قدمته بعض المنظمات الدولية، وتجارب بعض الدول في هذا المجال، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة بالرغم من تأكيد مختلف الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذا القطاع متواجد في النشاط الاقتصادي وتأديته لدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن وجود تعريف موحد دقيق يعتبر من الصعب بلوغه بالإضافة إلى أنه يمكن الاتفاق في هذا الشأن على جملة من المعايير يستند عليها في تحديد التعريف لهذه المؤسسات، تجتمع في المعايير الكمية التي تعبر عن الحجم، والمعايير النوعية التي تشير إلى خصائص هذه المؤسسات.

وتم الإستفادة من هذه الدراسة في التعرف على عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في العوامل الاقتصادية بالإضافة إلى تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

عاشرا: هيكل وخطة الدراسة

إن طبيعة الموضوع وخصوصيته إستدعى بتقسيمه إلى ثلاث فصول فصلين نظريين والفصل الثالث خصصناه للدراسة التطبيقية.

حيث إشتمل الفصل الأول على الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي قمنا من خلاله بإبراز ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يتناول المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتوضيح أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المبحث الثالث جاء بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما عن الفصل الثاني فسيخصص للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر، والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يتناول المبحث الأول الإطار العام للقطاع الفلاحي، أما المبحث الثاني فقد خصص لتوضيح سياسات القطاع الفلاحي الجزائري، بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي جاء بعنوان آليات الدعم والتمويل البنكي في القطاع البنكي الجزائري.

أما الفصل الثالث فيخصص لواقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة، والذي قمنا من خلاله بإبراز ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يتناول المبحث الأول عموميات حول القطاع الفلاحي لولاية ميلة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتوضيح واقع عملية منح القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، وأخيرا سيتم الإشارة إلى المبحث الثالث الذي جاء بعنوان دراسة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من القروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إهتماما متزايدا في الكثير من البلدان بسبب الدور الذي تلعبه في توسيع النشاط الإقتصادي وفي تحقيق الأهداف الأساسية، ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية من الطاقات الإقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث عدد المؤسسات أومن حيث العمالة.

وعلى الرغم من التوافق الأساسي في الآراء بين الباحثين ومقرري السياسات بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية كبيرة في عملية التنمية، فلا يزال هناك إشكال فيما يخص إعطاء تعريف شامل وموحد لها، مما ترتب عنه صعوبات كبيرة بشأن السياسة التي يتعين إختبارها من أجل مواصلة النهوض والترقية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يستلزم تقديم الدعم لهذه المؤسسات حتى يتماشى مع قوة تواجدها في الإقتصاد.

وعلى هذا الأساس سيتم دراسة هذا الفصل بعنوان الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ما يقودنا إلى معرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو محاولة تحديد مفهومها الذي شغل تفكير العديد من الباحثين والمهتمين بتطوريها فهو يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك راجع إلى إختلاف المعايير الكمية والنوعية التي ساهمت في إنتشار عدة تعريفات لتلك المؤسسات، ولهذا سنحاول التطرق إلى:

- المطلب الأول: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المطلب الثاني: المعايير المعتمدة عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المطلب الثالث: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك صعوبة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى الإختلاف الكبير في نظرة كل الدول ذات مستويات مختلفة، حيث تندرج ضمن ثلاثة عوامل أساسية هي: العوامل الإقتصادية، التقنية والسياسية.

الفرع الأول:العوامل الاقتصادية

وتتمثل فيما يلي:

أولا: إختلاف مستويات النمو

ويرجع ذلك إلى التباين في درجة النمو والتطور التكنولوجي السائد في كل دولة، وتختلف المؤسسات الصغيرة من بلد إلى آخر، بحيث أن المؤسسة الصغيرة في أي بلد مصنع ذات درجة نمو عالية في مختلف الميادين كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر كبيرة بالنسبة للبلدان النامية ذات درجة نمو ضعيفة كالجزائر أو ليبيا، وهذا ما يفسر غياب تعريف موحد في جميع الدول[1].

ثانيا: تنوع الأنشطة الاقتصادية

وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من قطاع لآخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، فالتصنيفات تختلف من قطاع إلى آخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثماراتها أو التوسع

[1] محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05و06 ماي 2013 ، ص:07.

فيها، وتحتاج أيضا إلى يد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أوالخدماتية على الأقل بنفس الدرجة[1].

ثالثا: اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يختلف النشاط الإقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة، وأيضا على مستوى الإمتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية والتعدينية...الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو لأحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية[2].

الفرع الثاني: العوامل التقنية

يتمثل العامل التقني في مستوى الإندماج في المؤسسات فكلما كانت المؤسسة أكثر إندماجا كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة[3].

الفرع الثاث: العوامل السياسية

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتقليل الصعوبات التي تعترض طريقه من اجل توجيهه وترقيته ودعمه[4].

وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[5].

---

[1] رمضان مبروكي ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص:02.

[2] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص:04.

[3] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة وأبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، الأردن ، 2005، ص:31 .

[4] شوقي جباري، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، العدد:05، 2014، ص: 04.

[5] لرقط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2003، ص: 02.

إضافة إلى العوامل السابقة تعتبر الهيئات المتعاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهداف الدعم التي تقدمها كل هيئة من العوامل التي أدت ومازالت تؤدي إلى تعدد التعاريف.

المطلب الثاني: المعايير المعتمدة عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت وإختلفت المعايير الدولية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام الباحثون خلال إعطاءهم لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع مجموعة من المعايير، إذ نجد المعايير الكمية التي تصلح لأغراض إحصائية تنظيمية كمعيار اليد العاملة حيث يعتبر أكثر شيوعا ودلالة، أما المعايير النوعية فهي غالبا ما تكون أقرب إلى الحقيقة الإجتماعية والإقتصادية.

الفرع الأول:المعايير الكمية

تشتمل هذه المعايير عادة على عدد العاملين، رأس المال، وقيمة الأصول، صافي القيمة المضافة، قيمة الإنتاج، قيمة المبيعات ومعدل استخدام الطاقة، ولكن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشارا واستخداما على المستوى العالمي، وذلك لسهولته في التعامل، وثباته لفترة من الزمن، ولكن نلاحظ عدم اتفاق الدول على حجم المنظمات الصغيرة من حيث التفاوت الواضح بين دولة وأخرى في المعايير المستخدمة لتحديد كون العمل صغيرا أم لا[1].

سنحاول تقديم هذه المعايير حسب الإستخدام الأكثر شيوعا، والأكثر ملائمة للظروف المحيطة بالإقتصاديات وتتمثل فيما يلي:

أولا:معيار العمالة

يعتبر من المعايير الأكثر إستخداما لتمييز حجم المؤسسة ويختلف أيضا بين دولة وأخرى، ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال التصنيف اللبناني التالي:[2]

- مؤسسات أسرية(1-9)عاملا.
- مؤسسات صغيرة(10-49)عاملا.
- مؤسسات متوسطة(50-99)عاملا.
- مؤسسات كبيرة(أكثر من 100)عامل.

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 62.

[2] نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص ص: 30-31.

يعتبر هذا المعيار من المعايير المستعملة بكثرة في قياس حجم المؤسسات حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها، وهناك إختلاف واسع بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار[1]، والجدول(1-1)الموالي يمثل تصنيف الؤسسات حسب معيار عدد العمال في بعض الدول:

الجدول رقم(1-1):تصنيف المؤسسات حسب معيار عدد العمال في بعض الدول

حجم العمالة / الدولة	صغيرة	متوسطة	كبيرة
الإتحاد الأوروبي	1-49	50-249	≤250
سويسرا	1-20	21-100	≤ 100
الولايات المتحدة الأمريكية	1-250	251-500	≤ 501
اليابان	1-49	50-500	≤ 501

La Source :Michel Marchesnay,karim Messeghem,**cas de stratégie de PME,EMS**,paris,2001,p :07.

ثانيا: معيار رأس المال

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية والشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر. وعموما فإن هذه المعايير الإحصائية تحتاج دائما إلى التحديث من حين لآخر، فمثلا عائد رأس المال يجب أن يعدل نتيجة تأثير التضخم، حيث أنه قد تصنف مؤسسة على أنها صغيرة باستخدام معيار العمالة، بينما في الواقع تحقق معدل عائد مرتفع. لكن في الأخير يفضل عدم الإعتماد على هذا المعيار بمفرده[2].

[1] محفوظ جبار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تمويلها-دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة (1999-2001)**-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 05، 2004، ص: 04.

[2] كمال عياشي، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**،ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، من25-28 ماي 2003، ص: 03.

ثالثا:معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسات وقدرتها التنافسية[1].

الفرع الثاني: المعايير النوعية

بعدما تطرقنا إلى المعايير الكمية سوف نتطرق إلى المعايير النوعية وذلك وصولا إلى تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل فيما يلي:

أولا:معيار الإستقلالية

أي استقلالية الإدارة والعمل، فالقرارات تتخذ من طرف المدير أو المالك دون أي تدخل من أطراف أوهيئات خارجية أخرى، كما يتحمل صاحب المؤسسة المسؤولية اتجاه الغير[2].

ثانيا:معيار السوق

إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل لها أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، وعموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب فإذا كان كبيرا وثابتا ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة لها ما يبرره[3].

ثالثا: محلية النشاط

أي أن الإنتاج غالبا ما يكون موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها بالإضافة إلى الملكية إذ تتميز المؤسسات الصغيرة المتوسطة بملكية الفردية وغير تابعة لأي مؤسسة[4].

ويمكن تلخيص المعايير السابقة في الشكل(1-1)الموالي:

---

[1] سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بقسنطينة**- ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير الموارد البشرية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص: 53.

[2] خالد طالبي، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر -** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي للمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011،ص: 04.

[3] محمد الأخضر قريشي و آخرون، **التمويل الإسلامي كتوجيه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – نظرة استشرافية لاستخدام أموال الوقف والزكاة-**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 افريل 2012، ص: 04.

[4] برني ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- دراسة حالة المؤسسة العامة للتكوينSGB**- ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008، ص:06.

الشكل رقم(1-1):المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

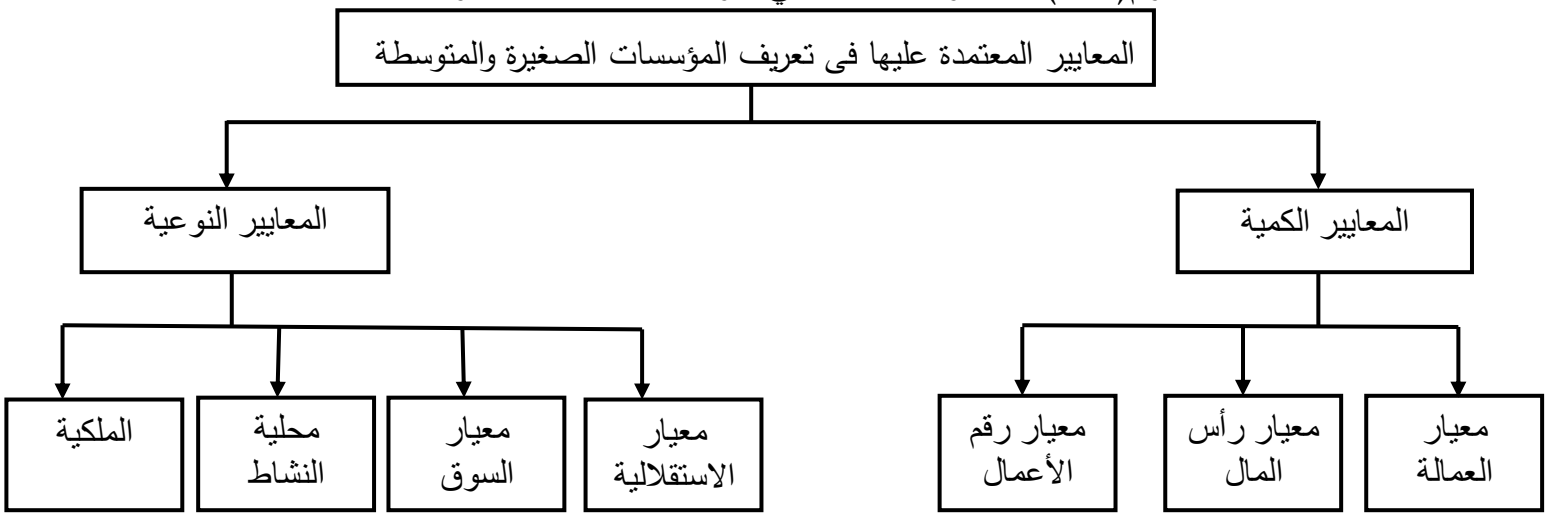

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل الدول وذلك راجع إلى مضمون معايير التصنيف المستخدمة في كل بلد، نسبة الموارد ومستويات الإقتصاد وكذا ظروف تطوره ومراحل النمو من دولة لأخرى، لهذا سوف نستعرض مجموعة من التعاريف في بعض الدول.

الفرع الأول: التعريف المقدم من طرف بعض المنظمات

سوف نستعرض أهم وأبرز المنظمات المنتشرة عبر العالم كما يلي:

أولا: تعريف الإتحاد الأوروبي

وضع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل بلدان الأعضاء، ولكن في 6 ماي 2003 قدمت اللجنة الأوروبية اقتراحات تعديلية لتلك المؤسسات والتي دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 2005[1]، ويمكن توضيح تعريف الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول(1-2)الموالي:

[1] رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006-2007، ص: 05.

الجدول رقم(1-2): تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

	عدد العمال	رقم العمال	إجمالي الميزانية	الحكم الذاتي(الاستقلالية)
المؤسسات المصغرة	1- 9	اقل من 2 مليون اورو	اقل من 2 مليون اورو	اقل من 25% من رأس المال و من حقوق المساهمين
المؤسسة الصغيرة	10- 49	اقل من 10 مليون اورو	اقل من 10 مليون اورو	
المؤسسات المتوسطة	50- 249	اقل من 50 مليون اورو	اقل من 43 مليون اورو	
المؤسسة الكبيرة	أكثر من 250	اكبر من 50 مليون اورو	اكبر من 43 مليون اورو	

La Source : Nadine Levratto, **les PME-definition, rôle économique, et politique publique-** ,groupe de Boeck s.a,1er édition, Belgique,2009,p : 22

ثانيا: تعريف منظمة العمل الدولية

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخيلها غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع الغير رسمي، وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية "[1].

ثالثا: تعريف البنك الدولي

يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، كما يوضحها الجدول (1-3)الموالي:

[1] الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والواقع والمعوقات –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد: 11، 2011، ص: 63.

[2] سليمان ناصر، **مهنية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى دولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص: 04.

الجدول(1-3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	الحد الأقصى لعدد العمال	الحد الأقصى لرأس المال المستمر	الحد الأقصى لحجم المبيعات السنوية
مؤسسة مصغرة	10	100.000 دولار	100.000 دولار
مؤسسة صغيرة	50	3 ملايين دولار	3 ملايين دولار
مؤسسة متوسطة	300	15 مليون دولار	15 مليون دولار

المصدر: عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها و تنميتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 11.

رابعا: تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي[1]، والملخص في الجدول(1-4)الموالي:

الجدول رقم(1-4) تصنيف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلى 10 عمال	مؤسسات عائلية وحرفية
من 11 إلى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

La Source : LEFEBURE BLED,**F.Financement des entreprises**, édition, Paris, 1992, p: 793.

كما إعتمد الإتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير.

الفرع الثاني: التعريف المقدم من طرف بعض الدول المتقدمة

تعددت التعاريف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة نذكر منها:

[1] زويتة محمد الصالح، **اثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 06.

أولا: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها "تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"[1].

وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفضيلا بالاعتماد على معيار وحجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما هو مبين في الجدول(1-5) الموالي:

الجدول(1-5):تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات المتحدة الأمريكية

أنواع المؤسسات حسب النشاط	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

La source: H.Gross, **petite entreprise et grand marché**, éditions d'organisation, paris,1958, p: 16.

ثانيا: تعريف بريطانيا

تعرف بريطانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار"[2].

ثالثا: تعريف اليابان

تعرف تلك المؤسسات على أنها "الوحدات التي يعمل بها اقل من 20 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة"[3].

[1] نصيرة عقبة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 37.

[2] شعيب عتشي ، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص:126.

[3] شهرزاد برجي ، **إشكالية استغلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص: 26.

رابعا:تعريف ألمانيا

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها "مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد كبير من العمال قد يصل إلى 500 عامل وتحقق مبيعات إضافية اقل من 100 مليون المارك الألماني(DEM) في السنة "[1].

الفرع الثالث: التعريف المقدم من طرف بعض الدول النامية

سوف نستعرض بعض تعاريف الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولا: السعودية

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بتلك التي توظف اقل من 10 عمال ولا تتجاوز موجوداتها الإجمالية مليون ريال سعودي، والمؤسسات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين 10-49 عاملا، أما المؤسسات الكبيرة فهي التي توظف أكثر من 50 عاملا"[2].

ثانيا: تعريف الهند

يكمن معيار التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مبلغ رأس المال المستثمر، هذا المبلغ محدد في الهند قانونيا، وهو يتغير بتغير الزمن، كما تعتبر كمؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة إنتاجها موجه للمؤسسات الكبيرة والتي رأس مالها لا يزيد عن مليون روبية[3].

ثالثا:تعريف الأردن

هي المؤسسة التي تعتمد على الحساب الخاص للعاملة والعاملين، والتي تعمل على خلق فرص عمل لصاحبها وللآخرين، بما في ذلك العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر[4].

وقد تم تقديم مشروع مقترح لتصنيف المؤسسات في الأردن يعتمد على تصنيف الجمعية العلمية الملكية، كما هو مبين في الجدول(1-6) الموالي:

---

[1] ريمي رياض، ريمي عقبة، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 أفريل 2013، ص: 05.

[2] مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص: 03.

[3] منصور بن عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة باجي مختار عنابة، من 25-28ماي 2003، ص: 06.

[4] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2004، ص: 241.

الجدول(1-6): التصنيف الأردني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنيف المؤسسات	عدد العمال
المؤسسات الصغرى	(1-4) عمال
المؤسسات الصغيرة	(5-19)عاملا
المؤسسات المتوسطة	(20-99)عاملا
المؤسسات الكبيرة	100 عامل فأكثر

المصدر: فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:67.

رابعا:تعريف الجزائر

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون 17-02 في المواد رقم 8، 9، 10على التوالي بالطريقة التالية:[1]

1- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها السنوي، ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري".

2- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها"مؤسسة تشغل ما بين 10الى 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200مليون دينار جزائري".

3- تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها"مؤسسة تشغل من شخص(1) إلى تسعة(9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري".

ويمكن عرض هذا التعريف بمختلف جزيئاته في الجدول(1-7) الموالي:

[1] المادة8،10،9 من قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 02، الصادرة بتاريخ 11جانفي 2017، ص: 06.

الجدول(1-7): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجزائر

المعايير الكمية للتصنيف / أنواع المؤسسات	التعداد لوحدات العمل السنوية	رقم الأعمال السنوي(دج)	مجموع الميزانية السنوية(دج)
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 1مليار
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل أو يساوي 400 مليون	أقل من أو يساوي 200 مليون
المؤسسة المصغرة(الجزئية)	أقل من 9	أقل من 40 مليون	أقل من أو يساوي 20 مليون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 02، الصادرة في 11 جانفي 2017، ص: 06.

وفي الأخير، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها منشآت صغيرة الحجم ومستقلة بحيث ملاكها يعملون لحسابهم الخاص، ونميزها عن باقي المؤسسات الإقتصادية الأخرى بمجموعة من المعايير لعل أبرزها معيار العمالة ومعيار رأس المال.

المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بمجموعة من الصفات جعلتها تنفرد بها عن الأحجام الأخرى من المؤسسات، ما سمح لها أن تلعب دورا هاما في الإقتصاد والمجتمع الذي تنشط فيه على حد سواء، وبالرغم من ذلك فإنها تواجه العديد من العراقيل مما أدى إلى إقتراح حلول لمعالجتها، ولهذا سنحاول التطرق إلى:

- المطلب الأول: خصائص وأنواع وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المطلب الثاني: أهمية وأهداف ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المطلب الثالث: أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحلول المقترحة لمعالجة المشاكل.

المطلب الأول: خصائص وأنواع وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الاقتصادي، حيث تنقسم إلى عدة خصائص، أنواع وأشكال وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

أولا:خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين

هي تلك الخصائص التي ترتبط بالعملاء التي تتعامل معهم المؤسسة والسوق الذي تنشط فيه، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

1- الطابع الشخصي لخدمة العميل: إن العلاقة الشخصية والأسرية التي تتمثل في الخدمات المقدمة للمستهلك والزبون وفي العلاقات مع المجتمع الأصلي، سيؤدي إلى سيادة الطابع الشخصي في التعامل وتقديم الخدمات، حيث أن هناك علاقة قوية بين صاحب المؤسسة والعاملين والزبائن ويلاحظ أنه في حالة المؤسسات الصغيرة يرجع توقف الزبون في التعامل مع المؤسسة في معظم الأحيان إلى عوامل شخصية وليس لها علاقة بتقديم الخدمة أو السلعة[1].

2- المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة إتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير في هذه

[1] مروة أحمد،نسيم برهم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008، ص:99.

الإحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحدث المستمر، ولهذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة بالتغيرات في الرغبات والاحتياجات والظروف بصفة عامة[1].

3- منهج التعامل مع العمال: هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، وهي العلاقات القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لإنحصار عددهم، وأسلوب وكيفية إختيارهم والتي تستند إلى إعتبارات شخصية بشكل كبير وإن صغر العدد يساعد على الإشراف المباشر وتوجيه العمال. مما يجعل القرارات تسري بسرعة بحيث تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة، ومن جهة أخرى فإن العمال يؤدون عملهم بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة والمشاركة في حل مشاكلها حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن بعض مصالحهم كتأخير الأجور أو زيادات ساعات العمل[2].

ثانيا: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تتعلق بالدرجة الأولى بالإدارة وبهيكلها التنظيمي وما يشكله من كفاءة نتيجة للتخصص والجودة في الإنتاج وبالتالي يمكن التطرق إلى هذه الخصائص كما يلي:

1- الكفاءة والفعالية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى كثيرا مما يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تصل إليه. حيث أن هذه الكفاءة والفعالية تتحقق لعدة أسباب منها:[3]

أ- التركيز في إدارة الأعمال والموارد ذات القيمة وتحقيق عوائد سريعة وعالية؛

ب- القدرة على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا؛

ج- التعامل المباشر بين صاحب المؤسسة والعاملين والعملاء والموردين وغيرهم مما يحقق مزايا الإتصال والقدرة على التأثير السريع.

2- القابلة للتجديد والابتكار: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقابليتها للتجديد والإبتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي، خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة كالالكترونيات الدقيقة

[1] عبد الله غالم، حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة في اطار ملتقى دولي حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص: 06.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 25.

[3] علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة** ، دار للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص ص: 15-16.

والتكنولوجيات الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على إبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين[1].

3- مرونة الإدارة: تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتميز بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها. كما تتبع المؤسسة خطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين بها، ويكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل[2].

ثالثا: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط

ونستعرض فيما يلي بعض الخصائص الناجمة عن حجم المؤسسة الصغير والمتوسط:

1- سهولة التأسيس: يعود ذلك لانخفاض الاحتياجات المالية(رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهذه الخصائص شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الإجراءات المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة[3].

2- الضآلة النسبية لرأس المال وتكلفة العمل: تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرأس مال ضئيل وحجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف وتجهيزات ضخمة بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، وقد أثبتت الدراسات أن تكلفة العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي اقل بكثير عن المؤسسات الكبرى وهذا يعود لكمية رأس المال المستثمر وطبيعة النشاط، فحجم رأس المال لتشغيل فرد قد يعادل خمسة أفراد في المؤسسات الكبرى[4].

---

[1] دليلة مسدوي ، **المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2000-2010)، جامعة محمد بوقرة بومرداس، يومي 18 و19 ماي2011، ص:42.

[2] بوزاهر صونية، **دور الانترنت في العملية التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة التمور والمنتجات الزراعية الغذائية طولقة "بسكرة"**-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة-تكنولوجيا الإعلام والاتصال-، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007-2008، ص: 11.

[3] حدة رايس، فطيمة الزهرة نوي، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة سيتيفيس للمشروعات بولاية سطيف**-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص: 18.

[4] برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

ومن خلال ما تطرقنا لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها وباعتمادنا على مكتسبات قبلية، يمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف بينها وبين المؤسسات الكبيرة عبر الجدول (1-8)الموالي:

الجدول(1-8): الإختلاف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	مؤسسة كبيرة
الحجم	صغيرة	متوسطة	كبيرة
رأس المال	غالبا من المدخرات الشخصية	مدخرات شخصية أو قروض صغيرة	أسهم وسندات قروض كبيرة
النشاط	منخفض وضعيف	متوسط وبسيط	نشيط كثيف ومتنوع
عدد العمال	1-49 وغابا ما تكون غير مؤهلة	50-250عمال ذو كفاءة متوسطة	أكثر من 250 عامل ذو كفاءة عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مكتسبات قبلية.

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أنواع تختلف بإختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، هذه المعايير نجمعها في النقاط التالية:

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها

يمكن تقسيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاثة مستويات:[1]

1- المستوى الأول:المؤسسات الموجهة للمعيشة: عادت ما يعمل صاحب النشاط دون أن يعتبر نفسه مستثمرا ودون أن يعتبر نشاطه نشاطا استثماريا ولكن كل الجهود تكون موجهة لمجرد البقاء والمعيشة كبعض الصناعات المنزلية الحرفية، وهؤلاء يتم مساعدتهم عادة عن طريق برامج تنمية محلية ذات طبيعة شاملة، وتهدف المؤسسات التي تدخل في هذا المستوى إلى تلبية الحاجات الأساسية.

2- المستوى الثاني: المؤسسات المصغرة: فهو يقترب من المستوى الأول في كونه يستخدم العمل العائلي وينتج منتجات تقليدية وقد يستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة وتعتبر هذه الصفة صفة تميزه بشكل واضح عن المستوى الأول كما أنه يتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة به.

[1] نادية قويقع، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر**-، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص:12.

3- المستوى الثالث: فإن أصحابه عادة ما يفهمون معنى الاستثمار وهم مستعدون لاستثمار أموال أومواد أولية أو مهارات، كما أن لديهم الإمكانيات الأساسية التي تمكنهم من القيام بعملية الإستثمار وهؤلاء يمكن مساعدتهم عن طريق العمل على تحديد قطاع وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة من المؤسسات التي تستعمل تكنولوجيا متقدمة وتعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع:[1]

أ- المنتجات الغذائية والفلاحية؛

ب- منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛

ج- الورق،منتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسيا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر، أما تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:[2]

أ- تحويل المعادن؛

ب- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛

ج- الصناعة الكيمياوية والبلاستيك؛

د- صناعة مواد البناء؛

هـ- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات لارتفاع الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

---

[1] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 29.

[2] بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة بليدة،2006، ص: 15.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، إحتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذ تنحصر نشاطاتها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل[1].

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات:[2]

1- المؤسسات المصنعة: حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن تصنيف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة ومن حيث إتساع السوق والحصة السوقية.

2- المؤسسات غير المصنعة: وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

الفرع الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكننا نقتصر في عملنا هذا على معيارين التي تعتبر الأهم في عملية التصنيف.

أولا: التصنيف حسب المعيار القانوني

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة.

---

[1] وسيلة سعود ، **حوكمة المؤسسات كاداة لرفع اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إستراتيجية المنظمات، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2015-2016، ص: 80.

[2] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائريCPA-وكالة بسكرة-** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005، ص:52.

1- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويمكن إدراجها ضمن صنفين:

أ- المؤسسات الفردية: وهي أبسط وأقدم المؤسسات وأوسعها إنتشارا وأسرعها في التكوين والإشهار، حيث تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد هو المالك أو المدير المستثمر والمراقب في آن واحد، حيث يقوم هذا الأخير بالإشراف على جميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط[1]؛

ب- مؤسسات الشركات: في هذا النوع من المؤسسات يتوزع تسيير المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط، وتنقسم مؤسسات الشركات إلى:

- **شركات الأشخاص:** هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة مما يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي كما يلي:

✓ **شركة التضامن:** تتكون من شركتين أو أكثر على أن لا تتعدى 9 أشخاص، يساهم كل منهم بجزء من رأس المال ومن العمل، على أن يتوفر عامل الثقة المتبادلة بينهم، كما يتألف عنوان الشراكة من أسماء جميع الشركاء أو اسم واحد أو أكثر متبوع بكلمة "وشركاءه" بالإضافة إلى إكتسابهم صفة التاجر، كما أن مسؤولية الشريك تكون مسؤولية تضامنية[2]؛

✓ **التوصية البسيطة:** هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الإعتبار الشخصي ، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء الموصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم[3].

- **شركة الأموال:** تتكون من أشخاص يقدمون حصص في رأس مالها على شكل أسهم، والمساهم يتحمل الخسارة بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها أي تكون مسؤولية محدودة بمقدار الأسهم وتتضمن:

✓ **شركات المساهمة:** يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية تسمى بالأسهم تطرح في الأسواق العملية للاكتتاب، بما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة

---

[1] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 25.

[2] أحمد بوسهمين، فراجي بلحاج، **دور البنوك في تنمية المؤسسة المصغرة في منطقة بشار**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و25 افريل 2006، ص: 02.

[3] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص: 50.

المساهمين، وللسهم قيمتين: قيمة اسمية والمدونة على السهم وقيمة حقيقية أو سوقية تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين[1].

2- المؤسسات العامة: هي تلك التي تعود ملكيتها للقطاع العام أي تعود ملكيتها للدولة ويمكن تقسيمها إلى:[2]

أ- المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية: تنشأ من قبل الولاية أو البلدية أو معا وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة وتنشط في النقل، البناء، الخدمات العامة؛

ب- المؤسسات النصف عمومية: تضم الطرفين(ممثلة في وزارة أو مؤسسة عمومية) والقطاع الخاص من جهة أخرى.

ثانيا: التصنيف حسب المعيار الاقتصادي

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كما يلي:

1- مؤسسات صناعية: هي مؤسسات تشمل المصانع الصغيرة وورش إنتاج سلع استهلاكية تقوم بتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية[3].

2- مؤسسات خدماتية: كل مؤسسة تقدم خدمة للمستهلك مثل: إصلاح السيارات، خدمات سياحية[4].

3- مؤسسات تجارية: المؤسسات التي تقوم بشراء سلعة وإعادة بيعها لتحقيق ربح سواء تجارة الجملة أوالتجزئة[5].

4- مؤسسات زراعية وإنتاج حيواني: كافة المؤسسات المرتبطة باستصلاح الأراضي لزراعتها والأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات والطيور والنحل والإنتاج الأول للمواد الغذائية بصفة عامة[6].

5- مؤسسات صناعة مغذية: كل مؤسسة تنتج قطع غيار أو أجزاء من منتج يحتاجه المصنع الكبير مثل: صناعة مغذية للسيارات، صناعات مغذية للملابس الجاهزة[7].

---

[1] مرزوقي مرزوقي، **دور الابتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم،جامعة ورقلة ، 2007-2008 ، ص ص: 33-34

[2] حسن رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني أول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثيلجي الاغواط، يومي 08 و09 أفريل 2002، ص: 60.

[3] سيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،ص:71.

[4] المرجع السابق، ص :72.

[5] أحمد يوسف دودين، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص: 35.

[6] المرجع السابق، ص:35.

[7] نفسه.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، بالإضافة إلى الهدف والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرجع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المكانة الهامة لها في التنمية الاقتصادية والإجتماعية على حد السواء.

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، نوجزها فيما يلي:

1- على مستوى الناتج المحلي: يرجع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تؤدي دورا هاما في عملية التنمية وهي تساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، فهي تمثل أكثر من 90% من المؤسسات في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية[1]، ففي دراسة حديثة بينت أن مساهمتها في الناتج الداخلي تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى الدخول، فمساهمتها مرتفعة في الدول التي تكون فيها الدخول منخفضة، وفي الوقت ذاته تظهر بعض الإحصائيات تباين اختلاف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي، ففرنسا مثلا بلغت مساهمتها 61.83%، وفي إسبانيا وصلت إلى64.3%[2].

2- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى: فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث والتطوير، وتركزها في القطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية والآلات الصناعية ...الخ، فهي تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع و المكونات التي تدخل في المنتج النهائي[3]، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها.

---

[1] يحيى عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة – دراسة حالة ولاية تيارت–**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، 2011–2012، ص: 63.

[2] لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2012–2013، ص:35.

[3] وفاء عبد الباسط، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص: 22.

3- تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات: مما يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها ب 40% من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE). كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام[1].

ثانيا: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جانب الأهمية الاقتصادية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها أهمية اجتماعية ويمكن إجمالها كالآتي:

1- المساهمة في تكوين الإطارات: العديد من العمال والمسيرين اكتسبوا مهارات نتيجة ممارسة نشاطات عدة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي سمح بإعطاء فرصة أكبر للمنظمين والعمال الجدد، بطبيعة الحال الجديد يحمل في طياته الإبداع والابتكار والطموح و هذا يساهم بشكل كبير وفعالية عالية في تحقيق أهداف المؤسسة التنموية وفي تحقيق الأعباء على الدولة في تدريب وتكوين هذه الإطارات[2].

2- المساهمة في التوزيع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة ، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي تعمل في ظروف تنافسية، كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم[3].

3- التخفيف من المشكلات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة[4]، وعليه تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أوالمتقدمة على حد سواء.

---

[1] عبد الرحمان بن عنتر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 01، سطيف، 2002، ص:04.

[2] فرحات عباس وآخرون، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،يومي 05 و06 ماي 2013، ص:08.

[3] قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات"فينالب"–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص:62.

[4] صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل لبطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص: 17.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

أولا: الأهداف الاقتصادية: تتمثل أساسا في:[1]

1- تحقيق الربح: إستمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها من إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها، وقبل كل هذا سيستعمل الربح المحقق في المؤسسة لتسديد الديون وتوزيع الأرباح على الشركاء، أو تكوين المؤونات لتغطية الخسائر، أو أعباء غير محتملة. لهذا يعتبر الربح من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا.

2- تحقيق متطلبات المجتمع: تحقيق المؤسسات لنتائجها و أهدافها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجود به وسواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي، فيمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت فهي تغطي طلب المجتمع وتحقيق الأرباح في آن واحد.

3- عقلنة الإنتاج: تستخدم المؤسسة المواد المتاحة لإنتاج تشكيلة من المنتجات مستخدمة الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية والهدف من ذلك هو تعظيم الإنتاج الذي يمكن تصريفه و تخفيض التكاليف في أي مستوى بالمؤسسة، بحيث يكون الهدف هو إيجاد وفرات داخلية وخارجية واستنفاذها.

الإنقطاع في التموين تلجأ المؤسسة للمخزون، وعند وجود مخزون الأمان غير كاف أو انعدام المخزون تتوقف المؤسسة عن الإنتاج لكنها تبقى تتحمل مجموعة من التكاليف التي تسبب عجز داخلي للمؤسسة في حالة عدم وجود مخازن المخرجات لتغطية السوق يتحول الانقطاع الداخلي إلى الانقطاع الخارجي.

ثانيا: الأهداف الإجتماعية

من بين الأهداف العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف الاجتماعية والتي تتمثل في:[2]

1- ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورهم مقابل عملهم بها، إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الإنخفاض والإرتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي، ومستوى

---

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2001، ص: 03.

[2] جلال عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 08.

المعيشة للمجتمع وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة، وغالبا ما تحدد القوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجور يسمح بتلبية حاجاته، والحفاظ على بقائه وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون.

2- إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسة الإقتصادية عادة بالتصريف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتوجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم من طرف الإشهار والدعاية سواء لمنتجات قديمة أو لمنتجات غير موجودة سابقا.

3- توفير التأمينات والمرافق للعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير بعض التأمينات مثل: التامين الصحي ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء الوظيفية منها أو العادية لعمالها أو المحتاجين منهم، ويظهر هذا خاصة في المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل: تعاونيات الإستهلاك والمطاعم وغيرها.

ثالثا: الأهداف التكنولوجية

تلعب المؤسسة دورا هاما في الميدان التكنولوجي وهذا من خلال البحث والتنمية، حيث تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة من خلال عمليات البحث والتطوير مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة بالبلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، والتي يتم فيها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيئات ومؤسسات البحث العلمي، الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، وكذا الهيئات الأخرى ذات الصلة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي[1].

الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جليا في البناء الاقتصادي والاجتماعي إذ باتت كواحدة من أقوى أدوات التنمية والتطور في معظم دول العالم، ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة اقتصادية لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التقدم وذلك من خلال ما يلي:

[1] جلال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8-9.

1- تخفيض تكلفة العمل: تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها(نقل، مطعم، تسلية...)، والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله، فهم يقبلون بشروط اقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية[1].

2- المحافظة على استمرار المنافسة: يساعد صغر حجم المؤسسات وتعددها على محاربة الاحتكار والاقتراب من حالة المنافسة، هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في الاقتصاد من خلال كونها أداة للتغير والتطوير والإبداع خصوصا في عصر التطور السريع إضافة إلى المنافع الاقتصادية المرتبطة بها والتي يأتي في مقدمتها كفاءة تخفيض الموارد والتوزيع الأمثل لها، ونظرا للمساهمة الكبيرة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال تشجيع المنافسة، فقد بادرت العديد من الدول إلى إنشاء هيئات ومؤسسات دعم خاصة لمساعدتها[2].

3- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية[3].

ثانيا: الدور الإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الدور الإقتصادي الذي تحتله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يمكن نكران مساهمتها في الجانب الإجتماعي حيث أنها تلعب دورا هاما في تطوير الجانب الإجتماعي وذلك من خلال ما يلي:

1- تجنيد أكبر لعنصر العمل: نظرا لطريقة التشغيل وتنظيم العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون الرغبة أكبر في العمل مقارنة بالمؤسسات الكبرى، فالمقاول بإعتباره مالك المؤسسة يكون أكثر تجنيدا من المدير في مؤسسة كبرى، كما يكون العمال أكثر حماسا ومسؤولية على الناتج نظرا لقرب الإدارة منهم وحياد العلاقات الإجتماعية إلى العلاقات الشخصية أكثر منها إلى العلاقات الموضوعية، ويظهر التجنيد هذا في ضعف معدل التغيب والمحافظة على أداة الإنتاج والاستقرار في العمل[4].

---

[1] حكيم شبوطي ، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد:03، جامعة يحيى فارس المدية، جوان 2008، ص ص : 215-216.

[2] نوال مرزوقي ، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، ص: 22.

[3] حكيم شبوطي ، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

[4] اللطيف عبد الكريم ، **واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص: 17.

2- رفع مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتها و الإستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ومن ثم يتحقق الإستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الإقتصادي[1]، وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة وجيدة.

3- تحقيق التوازن الجهوي(اللامركزية في التنمية): تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة السياسة التصنيعية الأكثر فعالية ومردودية لتنمية البلدان المختلفة ليس ذلك بالنظر فقط إلى المناطق الجغرافية المتطورة اقتصاديا كالمدن الكبرى وإنما حتى بالنسبة للمناطق غير الحضارية والتي تأتي تحت وطأة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كارتفاع البطالة بسبب غياب قاعدة صناعية تساهم في امتصاص اليد العاملة وانخفاض مستوى التعليم والتكوين مما يستوجب على البلدان النامية توجيه كميات هامة من الاستثمارات إلى المناطق الريفية كخلق نوع من التوازن الجهوي والقضاء على المركزية[2]، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تشجيع جهود التصنيع من خلال صناعات مفيدة تتماشى مع إمكانيات هذه المناطق ومتطلباتها.

المطلب الثالث: أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحلول المقترحة لمعالجة المشاكل

تصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء دورة حياتها إلى عوامل قد تؤثر سلبا أو ايجابيا عليها، وبالرغم من الاهتمام الكبير من طرف القطاعات، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل التي تكون عائقا نحو تطورها وهذا ما دفع بتبني حلول لمعالجتها.

الفرع الأول: أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولا: أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول أن فرص النجاح للمؤسسات بصورة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص والمفردات التالية:

1- المعرفة الممتازة بالسوق: إن الأعمال الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق، والتي في حقيقتها جزء سوق أو مجموعة من الزبائن قد لا تكون جذابة

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 77.
[2] اللطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

للشركات الكبرى، وبذلك فان المنظمات الصغيرة لديها مبادرات وقدرات متميزة على إشباع تلك الحاجات من خلال أساليبها التسويقية الخاصة[1].

2- الحصول على عاملين أكفاء متميزين والمحافظة عليهم: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختبار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعبر هذه الجوانب عن الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختبار والتدريب والتحضير لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قابليات وقدرات كما يتوقف نجاح المؤسسة على توفر العناصر التالية:[2]

أ- رجل أعمال صغير مؤهل؛

ب- درجة توافر فرصة متاحة للإستثمار؛

ج- القدرة على إعداد خطة تفصيلية محددة؛

د-درجة توافر رأس المال الكافي.

وتزداد فرص النجاح أيضا مع وجود تحالفات واتفاقيات بين رجال الأعمال الصغيرة، حيث تزيد هذه التحالفات وإمكانية تنوع الأعمال وارتفاع مستوى الأداء.

3- آليات إدارة متكيفة مع التطور: إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذا ما أريد له الإستمرارية فإنه يستند على وجود قابليات استيعاب وفهم جيد للتطور ومرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، ويعبر البعض عن هذه الآليات بكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة[3].

ثانيا:أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أسباب تؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفيما يلي أهمها:

1- عدم كفاءة الإدارة: عدم توفر القدرة على اتخاذ القرار يعتبر من المشاكل الأساسية في فشل المؤسسة، فقد لا تتوفر لدى مالك المؤسسة القدرة على العمل بنجاح ويفتقر كل المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل[4].

---

[1] محمد عبد الحسين أبو سمرة، **إدارة المشروعات**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 149.

[2] خليفي عيسى، كمال منصوري، **مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص: 07.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن ، 2009، ص: 38.

[4] علي الضلاعين، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، مركز يزيد للنشر، الأردن، بدون سنة نشر، ص: 10.

2- نقص الخبرة: على الأشخاص الذين يفكرون في بداية مؤسسة صغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون فيه، وتعتبر الخبرة حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المؤسسة[1].

3- ضعف الرقابة المالية: تتخذ حالات الضعف في الرقابة على الأنشطة المالية مجالات متعددة، ولكن من أبرزها هو النقص في رأس المال، وكذلك الائتمان غير المرهون أو الموثق أي البيع الآجل للمستهلكين بدون ضوابط وحدود، فعدم تمكن المالكين من تحديد المتطلبات المالية الضرورية للبدء بمؤسسة وضمان استمراريتها، وعدم قدرتهم على زيادة التدفقات النقدية الداخلة، سوف يساهم في خلق الأزمات المالية لهذه المؤسسة، حيث يرى بعض المدراء بأن البيع الآجل يمثل فرصة تنافسية مهمة بالنسبة له، وهذا يفرض على المالكين والإداريين لهذه المؤسسات تحقيق الرقابة على المبيعات الآجلة بعناية ودقة ، وذلك لتفادي حالات الفشل، ولضمان المحافظة على المركز المالي السليم للمؤسسة[2].

الفرع الثاني: المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل و الصعوبات نوجزها في ما يلي:

أولا:المشاكل التكنولوجية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصاعب في الحصول على رأس مالها المادي مثله مثل رأس المال البشري إذ أن مواردها المالية محدودة، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل ومالديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية[3].

ثانيا: المشاكل التسويقية وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك لنقص الكفاءات والقدرات التسويقية جراء نقص الخبراء والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بالأعمال والتوزيع[4].

ثالثا: المشاكل الضريبية

يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع

---

[1] ماجد العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2002 ، ص: 19.

[2] فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز**، الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 32.

[3] هالة محمد لبيب عنبه، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002، ص: 20.

[4] بابا عبد القادر، **مقومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص:07.

الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب[1].

الفرع الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات من طرف الجهات المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها تذليل العقبات و حل المشكلات التي تواجهها ونوجزها في ما يلي:

أولا: توفير الخدمات الفنية الاستثمارية

وذلك بتطوير القدرة التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التدريب والمهارات البشرية للوصول بهذا التطور إلى عمله المعرفي[2]، وإرشاد المشتغلين بهذه المؤسسات وتوجيههم فنيا إلى الوصول لتحقيق الأهداف.

ثانيا: حل المشاكل التسويقية

الإهتمام بإنتاج السلع وفق المواصفات العالمية والتي يمكن أن تنافس بسعر وجودة الأسواق العالمية وأن حد العوامل الرئيسية لتحسين الإنتاج بأسعار منافسة يمكن أن يكون من خلال إستقطاب المستثمرين الأجانب للمشاركة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة في هذه الدول أو الاستثمار في صناعات جديدة وذلك من خلال نقل خبراتهم في الإنتاج والتسويق والإدارة[3].

ثالثا: إعداد خطة العمل

على الشخص الذي يفكر بإنشاء مؤسسة صغيرة أن يعد خطة متكاملة التي يمكن اعتبارها على أنها وصفة في الإعداد لنجاح العمل، فبدون خطة قوية فإن المؤسسة تسير بدون اتجاه حقيقي، فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، وتوجيه كل الأفعال باتجاه الهدف[4].

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 318.

[2] فتحي السيد عبده أبو احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

[3] كمال عياشي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[4] ماجدة العطية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل قبل أن تعطي لها الأهمية التي نالتها خلال السنوات الأخيرة والتي برزت منذ إنشاء وزارة خاصة بها، حيث عملت هذه الأخيرة على دعمها بكل قوة مما كان له الأثر مباشرة على تطور عدد هذه المؤسسات رغم التفاوت في هذا العدد في مختلف مناطق الوطن وتطور مكانتها في الاقتصاد الوطني، لهذا سنحاول التطرق إلى:

- المطلب الأول: مراحل تطور وتشخيص وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- المطلب الثاني: مجهودات الدولة الجزائرية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المطلب الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مراحل تطور وتشخيص وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول إبراز أهم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا تشخيص وضعية هذا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى تعدادها.

الفرع الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل أساسية نوجزها في:

أولا: المرحلة الأولى خلال الفترة (1962- 1982)

إعتمدت الجزائر في هذه الفترة على الصناعات الثقيلة والتي يمكن أن تلعب دور القاطرة في إطار الإقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي الاجتماعي، وهذا ما يبرر في الوقت نفسه إنشاء المؤسسات الوطنية الكبرى ، وفي إطار الإقتصاد الكلي المتمركز على الصناعات الثقيلة كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور نسبي وهامشي يقتصر على الصناعات التحويلية الخاصة، تكون في الغالب تقليدية ولا تعتبر مؤسسات واسعة النطاق، ففي هذه الفترة لم يتعدى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 600مؤسسة في السنة، وأثره على الاقتصاد الوطني كان محدود[1].

ثانيا: المرحلة الثانية خلال الفترة(1982-1988)

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الإستثمار لسنة 1982 وإنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للإستثمار الخاص سنة 1983 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات، ما أدى إلى توجيه جزء

[1] قاسم كريم ، مريزق عثمان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص: 16.

من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة، كما تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدولة[1]، ونتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك اثر كبير على المستثمرات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة الدولة، فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية والمردودية الاقتصادية. ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية الوطنية المطبقة، وتجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المؤسسات الضخمة والصناعات الثقيلة وتوجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل، وتميزت هذه الفترة بفتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة 1987، وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره محركا حيويا ساهم في تنفيذ وتحقيق أهداف وتوجهات السياسات الاقتصادية الجديدة[2].

ثالثا: المرحلة الثالثة خلال الفترة (1988إلى اليوم)

بدأت الجزائر منذ نهاية الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على المؤسسات الإقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية والمالية، وإستقلالية المؤسسات العمومية، ثم الشروع في خوصصة المؤسسات العاجزة، وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه إلى العمل الإنتاجي وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الإقتصادية الإنتاجية[3].

ولقد كان لهذه السياسة التحفيزية زيادة حقيقية في مجموع نوايا الاستثمار التي تركزت بصفة أساسية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرف عدد هذه الأخيرة تطورا سريعا وخاصة بعد سنة 2000 وذلك نظرا للتسهيلات التي قدمتها السلطات المعنية[4].

---

[1] عبد الله مايو، **واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص: 12.

[2] شريف بقة وآخرون، **تحليل وتقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف، من 25-28 ماي 2003، ص: 233.

[3] عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، يوم17و18أفريل 2006، ص: 211.

[4] فاطمة الزهراء نزعي، **آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"تحليل اثر برنامج التأهيل"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2010، ص: 207.

الفرع الثاني: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الإنتقال إلى إقتصاد السوق لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمر حتما بدراسة الإطار القانوني والإقتصادي لهذا القطاع.

إن الجزائر بعد الإستقلال تبنت سياسة التنمية الشاملة، المستوحات من التوجه الاشتراكي الذي إعتمدته كمنهج لبناء الإقتصاد الوطني، حيث إعتمدت في تحقيق ذلك على سياسة التصنيع الثقيل، أي الإستثمار في مجال المؤسسات ذات الحجم الكبير، والتي كانت تعتمد في تمويلها على الريع البترولي، فهذه السياسة شدت الخناق على المؤسسة الخاصة وإعتبرتها في أغلب الأحيان منبع إستغلال ومصدر للهيمنة، لهذا إنحصر الإستثمار لدى المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية[1].

عرفت هذه السياسة فشلا كبيرا خاصة خلال منتصف الثمانينات، وهو ما فرض على الجزائر التخلي التدريجي على النظام الاشتراكي، وتبني نظام إقتصاد السوق، وهنا طرحت حتمية إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني ليتماشى والتحولات الإقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص[2].

ففي ظل الظروف بدأت الجزائر تهتم أكثر بالإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لإقتناعها بقدرة هذه الأخيرة على إحداث تغيرات هامة في الإقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى بفعل الضغط الذي كانت تمارسه المؤسسات النقدية الدولية عند تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، و تجلى ذلك بعد صدور قانون القرض والنقد سنة 1990 بداية مشجعة للإستثمارات الأجنبية من خلال السماح بإنشاء المؤسسات الإقتصادية وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، ودعمه إصدار قانون 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، وإتاحة الحرية والمساواة بين المستثمرين الخواص الجزائريين والأجانب، وتسريع إجراء القيود وتعزيز الضمانات، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وإنشاء وكالة لترقية ودعم الإستثمار، كما تدعمت هذه المبادرة بإنشاء وزارة مكلفة بالصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1993[3].

---

[1] بروكي عبد الرحمان، **اثر ضغط سوق العقار على توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة ولاية بشار–**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص: إستراتيجية، جامعة وهران، 2013–2014، ص: 94.

[2] المرجع السبق ، ص:94.

[3] السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–دراسة حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12، نوفمبر 2007، ص: 75.

الفرع الثالث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

منذ بداية الألفية شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في عددها وذلك عبر كافة التراب الوطني، ويعود ذلك إلى المهام التي أولتها الحكومة الجزائرية بهذا القطاع في ظل سيطرة القطاع العام والمؤسسات الكبرى سابقا.

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نستعرض في الجدول(1-9) الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2001-2012)، وذلك بالفصل بين ماهي تابعة للقطاع الخاص والعام إضافة إلى الصناعات التقليدية:

الجدول(1-9): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2001-2012)

طبيعة المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسة الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398	618515	658737	711275
المؤسسة العامة	778	778	778	778	874	739	666	626	591	557	572	557
الصناعة التقليدية (المؤسسات الحرفية)	64677	71523	85079	86732	96072	206347	116347	126887	169080	-	-	-
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	410959	410959	519526	625069	619072	659309	711832

المصدر: عناني ساسية، **نحو أراء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 16، ديسمبر 2014، ص: 98.

يتضح من الجدول التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ 245348 مؤسسة سنة 2001 ليصل إلى 711832 مؤسسة سنة 2012،ما يعادل نسبة تقدر ب:190.13%، وترجع الزيادة بنسبة كبيرة إلى المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة الخوصصة وبالنسبة للمؤسسات الحرفية فهي تشهد هي الأخرى ارتفاعا مستمرا حيث وصل عددها إلى 169080 مؤسسة سنة 2009، ونظرا للتطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد إنعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق التنمية، كما نلاحظ من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها نصيب كبير في المؤسسات الخاصة، تليها المؤسسات الحرفية ثم في المرتبة الثالثة المؤسسات التابعة للقطاع العام ويمكن تبرير ذلك بسياسة البلاد المتجهة نحو الإعتماد على القطاع الخاص.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر كامل التراب الوطني وهذا ما يجعلها شاملة ومتنوعة من حيث الأنشطة الاقتصادية، والجدول(1-10) الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة(2006-2013):

الجدول(1-10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات خلال الفترة (2006-2013)

الجهات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الشمال	163492	177730	193483	205857	219270	232664	248985	262423
الهضاب العليا	80072	87666	96354	105085	12335	119146	128316	134960
الجنوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216	34569	36131
الجنوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8247	8450
المجموع	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 220.

يتضح من الجدول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرتفاع من سنة لأخرى وهذا في جميع مناطق الوطن دون إستثناء، وأخذت مناطق الشمال الحصة الأكبر من حيث العدد مقارنة بالمناطق الأخرى حيث كان عددها سنة 2006 ما يعادل 163492 مؤسسة وبلغت205857 سنة 2009 أي بإرتفاع بلغت نسبته25.91% خلال 4سنوات فقط، ثم تليها منطقة الهضاب العليا التي تحظى هي الأخرى بعدد لا بأس به

من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت 80072 وأصبحت 105058 خلال نفس السنة أي بإرتفاع قدره 31.24%، في المقابل ورغم الظروف المناخية القاسية في جنوب الجزائر بصفة عامة إلا أن ذلك لم يمنع من إنتشار وتطور الفكر المؤسساتي بهذه المنطقة رغم قلة هذه المؤسسات مقارنة بالمناطق الأخرى، ففي الجنوب مثلا كان تعداد هذه المؤسسات 5439 لسنة 2006 وأصبح 7058 مؤسسة سنة 2009بإرتفاع قدره29.77%، ولم تتوقف هذه الزيادات عند هذا الحد بل هي في إرتفاع مستمر على كافة الجهات.

وتعود كل هذه الزيادات في مختلف المناطق إلى زيادة الوعي لدى المواطنين بالفكر المقاولاتي وكذا زيادة إهتمام الدولة بهذا القطاع من منطقة لأخرى وتسهيل الإجراءات للمواطنين الراغبين في إنشاء مؤسسات خاصة بهم، إلا أن هناك نقطة سلبية على الدولة وهو عدم التوازن في التوزيع وهو ما يعتبر خطر كبير على تحقيق التنمية الجهوية كون أن التوازن الجهوي يعتبر أحد أهم مؤشرات التنمية الوطنية.

المطلب الثاني: مجهودات الدولة الجزائرية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم الدائم من أجل ترقيتها والنهوض بها وبالتالي يجب على السلطات العمومية البحث عن أساليب وطرق لتدعيمها سواء عن طريق وضع برامج لترقيتها أو عن طريق التعاون الدولي بالإضافة إلى آليات تمويلها.

الفرع الأول: هياكل وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الإختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الهياكل والهيئات نجد:

أولا: وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدب مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم 94-214 المؤرخ في 18 جويلية1994[1]، من أجل الإشراف على المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة وتدعيم قدراتها الإنمائية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات إشرافها ليشمل:[2]

- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-214 المؤرخ في 18 جويلية 1994، **المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 42، ص: 15.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في جويلية 2000، **المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 42، ص:06.

- ترقية الشراكة والاستثمارات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الموجودة وتطويرها؛
- تحسين فرص الإستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسطية؛
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تسعى إلى دعم الشباب و إعطاء فرصة لإنشاء مؤسسة، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتهدف إلى:[1]

- التخفيف من حدة البطالة؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيبة المالية لتمويل المؤسسات لإنجازها وإستغلالها؛
- خلق برامج تدريبية للمستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الإستثمارية؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
- المتابعة والإشراف على الإستثمارات التي يديرها الشباب والحرص على إحترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلقة بالوكالة.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

لقد تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمارات(APSI) كهيئة حكومية بموجب قانون الإستثمار في سنة 1993، وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المؤسسات لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة المؤسسات وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المؤسسات بحيث لا تتجاوز 60 يوما وقد ساهمت هذه الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم الحصيلة النهائية المتعلقة بانجاز المؤسسات المصرح بها التي لا تزال غير دقيقة[2]، ونظرا للصعوبات التي واجهت أصحاب المؤسسات الاستثمارية ومن أجل تجاوزها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات وذلك بموجب قانون الاستثمار الصادر في 2001، وتهدف هذه الوكالة إلى:[3]

---

[1] نجية ضحاك، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم –أفاق تجربة الجزائر**–، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، يومي 17 و18 افريل 2006، ص: 05.

[2] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد: 03، 2004، ص: 44

[3] محمد ناصر حميداتو ، العيد غربي، **إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تنظيم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص: 08.

1- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبر لها، وهذا كله من اجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

2- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات.

رابعا: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC)

أنشأ هذا الصندوق بغرض إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة فئة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة، وهي تلك الفئة التي ظهرت بعد شروع الجزائر في تطبيق برامج التعديل الهيكلي التي أدت إلى التسريح الواسع لعمال المؤسسات الوطنية التي تم غلقها ومن بعد خوصصتها[1]، ويساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 1-4 المؤرخ في 3 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 6 جويلية 1994.

الفرع الثاني: آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن عولمة الاقتصاد التي يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في تحقيق نسبة عالية من التنمية الاقتصادية، فالتحولات الاقتصادية العالمية جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية لأي دولة من خلال رسم آفاق واسعة حيث نوجز أهم النقاط المهمة التي تخص آفاق هذا القطاع في المستقبل فيما يلي:

- الإسراع في تطبيق إستراتيجة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث أثبتت التجارب الدولية خلال العقود الماضية أن سر نجاح الدول الصناعية في تحقيق التقدم والتطور يعود في الأساس إلى تركيز الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخطيط الإقتصادي، يتضح ذلك من خلال النظر إلى الهياكل الإقتصادية لبعض هذه الدول، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من المنشآت العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و 97% من المنشآت المنتجة في اليابان، و95% في ايطاليا[2]؛

- دعم سياسة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة مما يساعد على تكوين هيكل صناعي متكامل قادر على جذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية لذا نجد أن بناء قاعدة صناعية في الجزائر تكون عادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أمر حيوي لإعطاء الشركات الكبرى القدرة على المنافسة، وتساعد على خلق جيل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تطورا ونموا[3]؛

---

[1] بختة حداد ، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر و بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري –دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2008-2009، ص: 183.

[2] لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في القانون، تخصص: التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص: 60.

[3] حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008، ص: 70.

– إقامة برامج تكوينية وتأهيلية بشكل دائم لصالح مسيري المؤسسات وذلك لضمان التقدم في أدوات التسيير الحديثة ورفع كفاءة المسير والتمكن من مواجهة تغيرات المحيط والوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية للإنتاج والتسيير، بالإضافة إلى التفكير حول الدور الاجتماعي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

الفرع الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

قامت الجزائر في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، وكذا مع مؤسسات دولية، فهو تعاون يتم فيه تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف، ونذكر في هذا المجال ما يلي:

أولا: التعاون الثنائي

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا، ايطاليا وألمانيا ويتجلى هذا التعاون في:[2]

1- التعاون مع فرنسا: في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع مع المجلس الجهوي (ALPES- RHOME) مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري(سطيف، عنابة وقسنطينة).

2- التعاون مع ايطاليا: حيث شرع مع ايطاليا تنفيذ خط القرض المقدر ب52.5 مليار ليرة ايطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين إقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيا، التكوين والمساعدة التقنية والبراءات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والايطالية للنشاطات المنتجة تم في 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة لإنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة، وكذا بتبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولهذا الغرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الإتفاق.

3- التعاون مع ألمانيا: في إطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، فبعد أن أنهي تكوين 200 مستشارا مختصا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشخيص 30 مؤسسة، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكة لمراكز الدعم متواجدة في مختلف جهات الوطن بتنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية.

---

[1] أحمد حجاوي ، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص: 150.

[2] جمعي عماري ، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص: 38.

ثانيا: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذا البرنامج مندرج في إطار التعاون الأورومتوسطي يهدف إلى ترقية المنتوج المحلي ليصل إلى المقاييس الدولية من حيث الجودة، ويعتبر برنامج ميدا أحد أهم البرامج التي استفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تبلغ قيمة حوالي 56 مليون أورو تشارك المجموعة الأوروبية ب 57 مليون أورو[1].

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية بالإضافة إلى دعم عمليات التكوين لفائدة هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: البنك العالمي

تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج"شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ "البارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط، وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل: الإعتماد الإيجاري، وعقود تحويل الفواتير، مع التكوين في الميدان، كما تم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة، مع متعاملين أوروبيين[2].

المطلب الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بالدرجة الأولى بمدى توفر التمويل اللازم لها الذي يعتبر من جهة سبب وجودها واستمرارها. من خلال هذا المطلب سنحاول تقديم الإطار العام للتمويل وإبراز أهم البدائل التمويلية المستحدثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: الإطار العام للتمويل

على إعتبار أن التمويل من أكثر إهتمامات الوظيفة المالية التي تبحث بدورها في تأمين الموارد المالية وكيفية إستخدامها، فسنركز على مفهوم التمويل، أهميته واهم أنواعه.

[1] إبتسام بوشريط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص ص: 94-95.

[2] يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص : 103-104.

أولا: مفهوم التمويل

يمكن إبراز المفهوم الشامل للتمويل من خلال التعاريف التالية:

التمويل لغة هو"الإمداد بالمال"، واصطلاحا "هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع"[1].

كما يعرف على أنه "وظيفة تتمثل مهمتها في البحث عن مصادر التمويل المتاحة واختيار الأنسب منها وتحديد نسب المزج المثلى لهيكل التمويل"[2]، أي تحديد التوليفة المثلى المكونة لمصادر التمويل المختلفة.

كما يعرف على أنه "توفير الأموال (السيولة النقدية) في أوقات الحاجة، من اجل إنفاقها على الإستثمارات والأصول المختلفة، إضافة إلى تكوين رأس المال الثابث، كما أن التمويل مرتبط بمجموعة من القرارات أهمها قرار اختيار مصادر التمويل وقرار الإئتمان"[3].

كما يعني التمويل"توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع عام أو خاص، وهي نظرة تقليدية، أما النظرة الحديثة فتركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد وتجدر الإشارة إلى أن قرارات التمويل تأخذ في الاعتبار التكلفة والمخاطرة"[4].

مما سبق يمكن تعريف التمويل بأنه عملية تخطيط الأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الإحتياجات المالية اللازمة.

ثانيا: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمرغوب فيها، وهذه الأهمية تكمن فيما يلي:[5]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو إستبدال المعدات؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية(ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

---

[1] عبيد علي أحمد حجازي، **مصادر التمويل– مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا–**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2001، ص: 11.

[2] فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المبسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 163.

[3] عبد المعطي أرشيد، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، الأردن، 2011، ص: 163.

[4] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 24.

[5] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص: 96-97.

ثالثا: أنواع التمويل

يمكن النظر إلى التمويل من عدة زوايا ترصد من خلالها أنواع التمويل المختلفة كما يلي:

1- من حيث الغرض: وهنا يظهر نوعان هما تمويل الإستغلال وتمويل الإستثمار، فتمويل الإستغلال هو الذي تقوم به المؤسسة خلال دورة الإستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها التخزين، الإنتاج، التوزيع، ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات[1]، أما تمويل الاستثمار فيتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع[2].

2- من حيث المصدر: من خلال هذا التصنيف نلاحظ انه يوجد تمويل داخلي وتمويل خارجي كما يلي:

أ- **التمويل الداخلي(الذاتي):** وهي مصادر تمويل ذاتية، أي إعتماد أي قطاع على موارده الذاتية من الإحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما يحوزه في خزينته من أصول نقدية سائلة وكذا الموارد المتاحة[3]، حيث يعتبر التمويل الذاتي أهم مورد بالنسبة للقطاعات التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى؛

ب- **التمويل الخارجي:** يكون من خارج المؤسسة، لان استخدام الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية، بات أمرا ضروريا، من أجل النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدماتية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي، ولهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الإستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية[4].

3- من حيث المدة: من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل وتمويل طويل الأجل كما يلي:

أ- **التمويل قصير الأجل:** يمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهدافه في السيولة والربحية[5]؛

ب- **التمويل متوسط الأجل:** يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمؤسسات المقترضة، ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة، أو لتمويل المؤسسات تحت التنفيذ[6]؛

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص:57.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

[3] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص: 186.

[4] ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، **التمويل الدولي**، دار الهندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 40.

[5] عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، الأردن، 1997، ص: 264.

[6] المرجع السابق، ص: 280.

ج- **التمويل طويل الأجل**: تمثل أموال الملكية، أي تمويل طويل المدى، المصدر المهم والمناسب للمؤسسات الضخمة[1].

الفرع الثاني: البدائل التمويلية المستحدثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر خارجية شيء في غاية الأهمية والتعقيد، لهذا أصبح من الضروري البحث عن البدائل غير الكلاسيكية للتمويل، وهو ما أدى إلى ظهور صيغ تمويلية جديدة، حيث نوجزها فيما يلي:

أولا: التمويل الإيجاري

يمكن تعريف الائتمان الإيجاري على انه "عقد بين مؤجر ومستأجر، يتضمن إيجار أصول معينة يتم اختيارها بواسطة المستأجر من المنتج، أو المورد لهذه الأصول، ويقوم المؤجر بشرائها وتأجيرها للمستأجر يدفع بدل الأجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة" [2].

وتظهر أهميته من خلال إقدام أكبر المؤسسات العالمية المتطورة على التعامل بهذه التقنية مع زبائنها، ظهور عدد كبير من المؤسسات المالية المتخصصة في مجال ممارسة هذه التقنية التمويلية بالإضافة إلى توسيع التعامل بقرض الإيجار في معظم دول العالم وإرساء قوانين وتشريعات لهذا الغرض[3].

ثانيا: التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتم التمويل الإسلامي عن طريق البنوك الإسلامية، هي مؤسسات تجارية يستهدف المساهمون فيها الحصول على الربح وفق ضوابط الشرع الحنيف[4]، وهناك عدة صيغ في التمويل الإسلامي نذكر منها:

1- التمويل بالمشاركة: هي خلط مال البنك بمال آخر أو آخرين بحيث لا يميز عن بعضها البعض وذلك بغرض إستخدامه لفترة معينة في عمل مربح لهم ربح وعليهم خسارة ويعني المشاركة في رأس مال الشركات ربحا أو خسارة[5].

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 78.

[2] بسام هلال، مسلم القلاب، **التأجير التمويلي-دراسة مقارنة-**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 14-15.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل، 2006، ص: 01.

[4] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 103.

[5] المرجع السابق، ص: 103.

التمويل بالمرابحة: يعد من أدوات التمويل قصير الأجل، حيث يستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات، وبيع المرابحة هو بيع الشيء مضافا عليه زيادة معينة[1].

2- التمويل بالمضاربة: هو عقد شراكة الربح بمال احد الجانبين وعمل الآخر فالأول هو رب المال والثاني صاحب المال[2].

3- عقد الإستصناع: هو عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات تم الإتفاق عليها ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ الاستلام، ويمكن للبنك أن يمنح ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته[3].

ثالثا: عقد تحويل الفاتورة(الفاكتورينغ)

تلعب مؤسسة تحويل الفاتورة دورا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوصفها مؤسسة مالية متخصصة في عمليات التمويل قصير الأجل عن طريق الحقوق التجارية للمؤسسات وتحويل آلية الفاتورة وهي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة، تكون الأمر مؤسسة قرض، بشراء الديون التي تملكها المؤسسة الصغيرة على زبونها، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك، فهي بذلك تحل محله في الدائنية وتبع لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم السداد وذلك مقابل عمولة متفق عليه[4] ، ومن بين الخصائص الأساسية لعقد تحويل الفاتورة نذكر منها ما يلي:[5]

1- تقنية للتمويل قصير الأجل، وذلك عن طريق تخلي المؤسسة عن حقوقها التجارية وذلك مقابل عمولة متفق عليها.

2- تقنية للضمان والتأمين ضد مخاطر عدم السداد أو عدم القدرة على الوفاء.

تتميز تقنية عقد تحويل الفاتورة بالمرونة، حيث أن المؤسسة تستطيع الحصول على التمويل اللازم كلما إحتاجت إلى ذلك، لأن التمويل هنا مرتبط بحجم المبيعات وبالتالي فهو يزيد بإزدياده، تتم تقنية عقد تحويل الفاتورة دون حق الرجوع على المؤسسة المتخلية على حقوقها.

---

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية-دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**-، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 100.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد،مرجع سبق ذكره، ص: 107.

[3] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

[4] عبد الجليل بوداح، **الفلسفة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: البحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 12 و13 ماي 2009، ص: 76.

[5] زليخة كنيدة، ريمة عمري، **تفعيل دور مؤسسات التمويل المتخصصة في الجزائر -دراسة حالة مؤسسة تحويل الفاتورة ومؤسسة رأس المال المخاطر -** ،مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة 8ماي1945 قالمة، يومي 12 و13 ماي 2009، ص: 08.

الفرع الثالث: الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جل دول العالم إلى صعوبات تمويلية تعمل هذه الأخرى على عرقلة المؤسسات الإقتصادية عامة والصغيرة والمتوسطة خاصة، فالمشاكل التمويلية مهما كانت طبيعتها متواجدة بالدول النامية والدول المتطورة، وفيما يلي نستعرض أهم المشاكل التمويلية:

أولا: عوامل مرتبطة باستخدام الأموال وأسواق المال

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات في مجال التمويل من بينها:[1]

1- ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد: في الوقت الذي يتحدث الخطاب الرسمي السياسي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع استثمارات الشراكة، فان الواقع يشير إلى إصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

أ- غياب أو نقص كبير في تمويل طويل المدى؛

ب- المركزية في منح القروض؛

ج- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات.

2- غياب البورصة: إن البورصة تمثل أحد الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها فضاء إعلامي تنشيطي، حيث أن وجود البورصة من شأنه العمل على:

أ- إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين إستعمال الطاقة الإنتاجية؛

ب- نسج علاقات وتفصيل أحسن للجهاز الإنتاجي.

نلاحظ غياب هذا الدور في الجزائر بسبب عدم فعالية هذه البورصة جراء المشاكل التي يعيشها الإقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة.

ثانيا: عوامل مرتبطة بقلة وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات ويدفع ذلك أصحاب هذه المؤسسات للاقتراض وبأسعار فائدة عالية أمام تعسر اللجوء إلى البنوك من جهة أخرى بسبب تطبيقها للأحكام العامة في منح القروض دون أخذ خصوصية المؤسسات الخاصة بعين الإعتبار[2].

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشاكل تمويلها**، الدار الجامعية الإسكندرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص:53.

[2] خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

ثالثا: عوامل مرتبطة بعدم الاهتمام بالتخطيط المالي

يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه نتيجة للمشاكل اليومية فإن العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الأهمية الكافية إلا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها، فعلى الأقل يجب أن تكون هناك خطة إجمالية متوسطة الأجل لمدة خمس سنوات[1].

رابعا: عوامل مرتبطة بالتمويل البنكي

تعد عدم موضوعية القيود والشروط التي يفرضها النظام البنكي لتمويل القطاع الخاص أحد الأسباب الهامة في تخلف هذا النظام، لهذا عمل في الجزائر على خدمة مؤسسات الدولة في تنمية المؤسسات الضخمة، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لم تكن تنمو ولم تجد الدعم المالي اللازم إلا على هامش مؤسسات القطاع العام[2].

أضف إلى ما سبق، أن النظام البنكي عادة ما يولي أهمية للقطاع التجاري للاستيراد والتصدير على حساب القطاع الصناعي والفلاحي، وهذا لإرتفاع درجة المخاطرة فيهما. ونجد كذلك مشكلة نقص الضمانات وقلة حجم الأموال الخاصة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يؤدي بالبنوك إلى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل.

في الأخير يمكن تلخيص المشاكل التي تطرقنا إليها بالإضافة إلى مشاكل أخرى متنوعة من خلال الشكل (1-2) الموالي:

[1] خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص:55.

[2] نصيرة عقبة ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 248-249.

الشكل(1-2):لماذا تفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

مشاكل ترجع إلى صاحب المؤسسة

- ضعف المهارات الإدارية والفنية؛
- ضعف الخبرة؛
- عدم الاحتياط لمواجهة مشكلات وأزمات العمل؛
- عدم الاهتمام بالمشكلات الإنسانية في المؤسسة؛
- سوء اختيار الشركاء؛
- عدم الاستفادة من تجارب الآخرين ونصائحهم؛
- عدم القراءة والتعلم بصفة مستمرة؛
- عدم الانضمام إلى احد الاتحادات أو التنظيمات المتصلة بالمؤسسة؛
- ضعف التدريب اللازم لصاحب المؤسسة.

مشاكل ترجع إلى المؤسسة ذاته

- عدم إعداد دراسة جدوى حقيقية؛
- الإهمال في التنبؤ والتخطيط للمؤسسة؛
- سوء اختيار موقع المؤسسة؛
- الإهمال في اختيار الأفراد العاملين وتوجيههم وتدريبهم؛
- الإهمال في الاحتفاظ بسجلات المؤسسة؛
- الاستعانة بأقارب أو معارف صاحب المشروع غير الأكفاء؛
- الإهمال في متابعة ورقابة العمل؛
- سوء الاتصال داخل المؤسسة وخارجه؛
- عدم توافر مركز معلومات حديثة؛
- عدم الاهتمام بجوانب تنظيم المؤسسة؛
- الإهمال في تبسيط إجراءات وطرق العمل.

مشاكل مالية

- نقص التمويل اللازم؛
- تدهور قيمة الأصول؛
- خسائر الديون المعدومة؛
- الإهمال في استخدام رأس المال؛
- الدخول في مغامرات أو مضاربات الشراء؛
- الاقتراض بغير سياسة لمواعيد الدفع؛
- سوء تثمين السلع والخدمات؛
- تراكم الديون؛
- زيادة المخزون الراكد،
- الالتزام بالمصروفات قبل توافر السيولة النقدية اللازمة للسداد.

مشاكل اقتصادية

- ارتفاع أسعار الفائدة على الأموال المقترضة؛
- ظروف اقتصادية غير مناسبة؛
- المنافسة القوية أو الاستعانة بها؛
- الركود الاقتصادي؛
- انكماش سوق المشروع؛
- عزوف المستهلك عن المنتج؛
- زيادة المبيعات دون زيادة الأرباح؛
- عدم وجود ميزة تنافسية للمنتج.

المصدر: محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص: 216.

خلاصة الفصل

تختلف المعايير التي يتم الإعتماد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر ومن قطاع لآخر، مما جعل تبني تعريف موحد أمرا صعبا جدا، يخضع لإختلاف الظروف والعوامل ودرجة تقدم كل بلد.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إختلاف أنواعها وأشكالها من أهم المقومات التي يقوم عليها أي إقتصاد في العالم، وهذا بحكم عددها الكبير والصفات التي تتميز بها كسهولة التأسيس والمرونة في الإدارة وفي تعاملاتها مع العملاء والعاملين وبالرغم من العراقيل التي تقف في وجه بقاء وإستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصعوبة الحصول على التمويل، المشكلات الضريبية والإدارية وغيرها، إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في الإقتصاد سواء على مستوى التشغيل أو في خلق قيم جديدة.

وقد اعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات التي أولته الجزائر إهتماما بالغا، وذلك من خلال زيادة عدد هذه المؤسسات خلال السنوات القليلة الماضية والمساهمة في تشغيل اليد العاملة وكذا في الناتج الداخلي الخام، لكن لابد من زيادة التشجيع والتمويل بهدف تعزيز دورها في الإقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في الإقتصاديات نظرا لمساهماته العديدة سواء على المستوى الإجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، حيث يعتبر العصب الحساس في إقتصاديات الكثير من الدول خاصة الدول النامية منها، لذلك يجب على الدولة أن تهتم بقطاعها الفلاحي لكي تضمن تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان بإعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى.

حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول ومنذ الإستقلال للرقي بقطاع الفلاحة وذلك بإنتهاج عدة سياسات فلاحية لتوفير الدعم الفلاحي اللازم، حيث يعتبر التمويل الفلاحي من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع وعليه فهذا العامل يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الإقتصادية في أي بلد كان، مع التركيز على المشاكل المالية والمتمثلة في توفير التمويل الفلاحي اللازم من مصادره المختلفة مما يستدعي تدخل الدولة للنهوض والترقية بالإقتصاد الوطني.

على هذا الأساس سيتم دراسة هذا الفصل بعنوان التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر وفق المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول: الإطار العام للقطاع الفلاحي؛
- المبحث الثاني: سياسات القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- المبحث الثالث: آليات الدعم والتمويل البنكي في القطاع الفلاحي الجزائري .

المبحث الأول: الإطار العام للقطاع الفلاحي

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الممارسة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهي تعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، وبذلك هي العصب الحساس للكثير من الدول النامية، كما أن ترقية الإنتاجية في القطاع الفلاحي ضرورى من أجل تحفيز النمو في القطاعات الإقتصادية الأخرى ولا يمكن لكل دولة أن تتوسع في مختلف الأنشطة الإقتصادية بحرية ما لم تحقق الإكتفاء والإستغلال الأمثل لقطاعها الفلاحي، لذلك سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على:

- المطلب الأول: أساسيات حول الفلاحة؛
- المطلب الثاني: أهمية وأهداف الفلاحة؛
- المطلب الثالث: أسباب ضعف وتدهور القطاع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: أساسيات حول الفلاحة

تحتل الفلاحة مكانة فعالة في جميع البلدان، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة، ففي الآونة الأخيرة شهدت تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية وتحرير التجارة، لذا سنتناول الخلفية التاريخة للفلاحة،تعريف، خصائص، أنواع و نظم الفلاحة .

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للفلاحة وتعريفها

قبل التطرق إلى مفهوم الفلاحة، تجدر بنا أولا الإشارة إلى أن كلمتي الفلاحة والزراعة كلمتان متقاربتان من حيث المدلول، فالفلاحة هي كلمة أشمل وأوسع من كلمة الزراعة، إذ أن الفلاحة تضم العديد من الأنشطة التي يمارسها الإنسان والمتعلقة بالأرض والحيوان وعناصر أخرى، أما الزراعة فتشمل الأنشطة المتعلقة بالأرض فقط.

أولا: الخلفية التاريخية للفلاحة

لقد ساد الإعتقاد حتى وقت قريب بأن وادي النيل هو الموطن الأول للإستقرار الفلاحي(4500 ق م)، غير أن الباحثين المعاصرين قد أثبتوا بأن الشمال الشرقي من العراق هو الموطن الأول للإستقرار الفلاحي(5600ق م)[1]، وقد إمتدت الفلاحة إلى شمال اليونان ثم إلى شمال شرق روسيا ثم سواحل غرب المتوسط نحو الجزيرة العربية ومنها إلى إفريقيا وشمالي الهند، لذلك يمكن القول أن المراكز الفلاحية

[1] أبوعلي منصور حمدي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص: 24.

الأولى على التوالي هي "منطقة الشرق الأوسط، بلاد الرافدين، مصر ثم إفريقيا، الهند، الإتحاد السوفياتي والصين"[1].

إن فترة تحول الإنسان من مجرد مخلوق يعيش على مصادر الطعام الموجودة في الطبيعة إلى منتج لها أخذت فترة 5000 سنة، وهذا يعني أن التطور الفلاحي كان أكبر حدث ثوري في تاريخ البشرية وهذا الحدث هو نهاية العصر الذهبي للجمع والإلتقاط[2].

ثانيا : تعريف الفلاحة

لقد شمل تعريف الفلاحة نشاطات مختلفة، فهي تعتبر حقلا واسعا لمختلف الأنشطة التي يمارسها الإنسان والمتعلقة بالأرض والحيوان وعناصر أخرى.

فلغة يعتبر الفلاح هو الخير والنجاح والتوفيق، أما من حيث مدلول الكلمة فهو كل العمليات المرتبطة بالأرض، غير أن هذا لا يعكس أو يفسر لنا النشاطات الفلاحية الحديثة التي لا تقتصر على رعاية التربة والأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور وأدوية وحفر الآبار وبناء السدود، وإقامة مراكز التخزين والتحويل وكل الخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.

إن كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين(Ager) أي الحقل أو التربة وكلمة (Cultué)أي العناية، وبذلك تكون كلمة الزراعة (Agriculture)تعني العناية بالحقل وبزراعة الأرض[3].

تعرف أيضا بأنها "تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وإقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود، تربية الدواجن والنحل وغيرها"[4]، هذا من المنظور الضيق، أما من المنظور الواسع فهي تغطي مجمل العمليات ذات الصلة بالإنتاج والتسويق والإستهلاك وما يتصل بذلك من العمليات التي تخدم العملية الفلاحية أيا كان نوعها[5]، وهذا هو المدلول الذي نعبر به عن كلمة" الفلاحة" .

أي أن الفلاحة تشمل أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمها للمخازن أو الوسطاء[6].

---

[1] أبوعلي منصور حمدي ،مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-56.

[2] المرجع السابق، ص: 41.

[3] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 81.

[4] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 43.

[5] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 27.

[6] زهير عماري، **تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري -خلال الفترة (1980-2009)-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص:اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص:48.

أما منظمة الأمم المتحدة التي تركز على المفهوم الحديث والضيق للفلاحة الذي يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية، البحوث، التدريب، الإرشاد، والإمداد بمستلزمات الإنتاج الزراعي، وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، كما أصبحت النشاطات الفلاحية تهتم بالكثير من الخدمات الزراعية والريفية كشق الطرق، التنقيب عن المياه، بناء السدود، المواصلات، التسويق، وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي[1]، أما جمعية الإقتصاد الزراعي الفرنسية فعرفته بأنه كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها[2].

مما سبق يمكننا تعريف الفلاحة بأنها علم وفن ومهنة ومهارة لإستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وطريقة من طرق الحصول على العيش، وقطاع الفلاحة كان وسيبقى مصدرا أساسيا لتوفير الموارد الغذائية الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: خصائص الفلاحة

يمكن إبراز خصائص القطاع الفلاحي فيما يلي:

أولا: ضخامة نسبة رأس المال الثابت

يمثل رأس المال الثابت قيمة وسائل الناتج الفلاحي من الأرض وما عليها من منشآت، أشجار، حيوانات، آلات وغيرها، وما ينفق عليها من تحسينات، حيث تقدر نسبة رأس المال الثابت بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، هذا ما أدى إلى صعوبة إجراء أي تعديل، أو تحويل على الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء إستغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح، إذ أن التكاليف المتغيرة تتغير حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها[3].

ثانيا: التقدم العلمي بطيء الأثر في مجال الفلاحة

من الواضح أن الفلاحة فرع مهم من فروع الناتج العملي، إذ تحتاج التجارب الفلاحية إلى وقت طويل لمعرفتها، وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، كما أن إجراء تجربة جديدة يتطلب وقتا طويلا لأن دورة الناتج الفلاحي طويلة، أما دورة الناتج الصناعي فهي قصيرة، لذلك فالتجربة الفلاحية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهضة، ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع[4]، لذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الفلاحية

[1] خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، 2011، ص:18.

[2] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الإقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، العراق، 1969، ص ص: 43-44.

[4] المرجع السابق، ص: 45.

على نطاق أوسع، وعلى أساس علمي ولأمد طويل، وتقوم بنشر هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة[1].

ثالثا:تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة

من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، لهذا فإن زيادة الناتج الفلاحي بسبب زيادة السكان قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية إلى حد نلجأ فيه إلى إستغلال أراضي إضافية أقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الفلاحية، وبذلك يسري قانون الغلة المتناقص على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية، فتضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج[2].

رابعا: صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة فالمنتجات الفلاحية تتصف أغلبيتها بأنها منتجات مشتركة من بين عدة منتجات تنتج معا من مدخلات عمليات إنتاجية واحدة، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحساب ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص، بل يجب أن ينظر إلى الآثار الغير مباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى[3].

خامسا: السياسات الفلاحية وعنصر المخاطرة في الفلاحة

تتصف الفلاحة بعدم ثبات السياسات الفلاحية في الآجال الطويلة من تشريعات وقوانين حاكمة، إضافة لتعرض الفلاحة لمخاطر كثيرة متعلقة بالأوبئة والأمراض، وبالتالي صعوبة التمويل الفلاحي لقلة الضمانات كل هذا يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية القطاع بصورة عامة وخصوصا إنتاج الحبوب الذي يعتبر أكثر المتضررين[4].

سادسا: حدوث تقلبات في العرض في الأمد القصير

بسبب هيكل الزراعة والطبيعة البيولوجية للإنتاج الفلاحي، كما أن من خصائص القطاع الفلاحي نجد التدهور في الأجل الطويل بسبب التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى إرتفاع المخرجات الفلاحية وإرتفاع

[1] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

[2] طه بن الحبيب، **أثر سياسات الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر، –دراسة حالة منتوج القمح–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2012، ص: 08.

[3] المرجع السابق، ص: 09.

[4] ناهد عبد اللطيف، **تقييم سياسة الإستثمار والتمويل الفلاحي في مصر**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة القاهرة، العدد: 52، 2010، ص: 46.

الدخول الذي يحول جزء صغير منها للغذاء[1]، فحسب قانون أنجل الذي يسلم بأن زيادة الدخول يصاحبها إنخفاض النسبة المنفقة على الغذاء مقارنة بالنسبة الأخرى التي تنفق على السلع والخدمات الأخرى، وهذا ما يجعل الغداء سلعة ذات أهمية منخفضة بالمفهوم الإقتصادي، ومما سبق إتجه الإنتاج الفلاحي للزيادة في الدول المتقدمة مع إنخفاض الطلب على تلك المنتجات عالميا، مما أدى إلى إنخفاض أسعارها، وبالتالي إنخفاض دخول الفلاحين[2].

الفرع الثالث: أنواع ونظم الفلاحة

يمكن إبراز أنواع ونظم الفلاحة على النحو التالي:

أولا: أنواع الفلاحة

يمكن توضيحها كما يلي:

1- الفلاحة البدائية المتنقلة: يتوقف نوع الفلاحة وتقدمها، على طبيعة البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الفلاحة المتنقلة في الأقاليم الإستوائية التي يقوم بها المزارعون بإقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا إستنفذت خصوبة الأرض إنتقلوا إلى أراضي جديدة غيرها[3].

2- الفلاحة المتخصصة: يعتمد الفلاح على التصدير كهدف أساسي، وتتميز بسهولة التصنيف والتسويق، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الإعتماد على محصول واحد[4]، لكن التخصص يمكن من التحكم الجيد في المجال المقصود.

3- الفلاحة الكثيفة: تنشأ الفلاحة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الفلاحية، كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية، ويخفف هذا من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها[5].

4- الفلاحة الواسعة: تكون في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية ولكن لا تستغل على أحسن إستغلال بسبب قلة السكان أو قلة عوامل الإنتاج الفلاحي الحديثة وغيرها، ففي

---

[1] مقدم عبيرات، **موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الاوروغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 02، 2002، ص: 03.

[2] أحلام عبد الجبار الكاظم، **أثر الاحتكار العالمي على إقليم الساحل الليبي وعلاقة ذلك بتغيرات الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليفه**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة وكفاءة إستخدام الموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 07 و08 افريل 2008، ص: 02.

[3] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[4] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[5] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك للاستراحة وهو ما يعرف بنظام التعاقب[1].

5- <u>الفلاحة المتنوعة</u>:[2] نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط(زراعي،حيواني، نباتي)، ومن حيث عدد المنتجات(قمح، خضر، فواكه، تربية المواشي والطيور)، ومن فوائد هذه الفلاحة:

أ-المحافظة على خصوبة التربة؛

ب-توزيع العمل على فصول السنة؛

ج- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته وتجنب الخسارة الحتمية؛

د- الجمع بين عدة مؤسسات يساعد عل الإستفادة من نتائج أحد المؤسسات في تمويل المؤسسة الأخرى كالاستفادة من بقايا الحيوانات والطيور لإستعمالها كسماد؛

هـ-يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة.

6- <u>الفلاحة المختلطة</u>: وهي تنتج محاصيل نباتية وحيوانية، وهذا النوع يكون متكاملا وهي تماثل الفلاحة المتنوعة غير أنها تمتاز بوجود خطة فلاحية منسقة[3].

<u>ثانيا: نظم الفلاحة</u>

تتمثل نظم الفلاحة فيما يلي:[4]

1- <u>الفلاحة الجماعية والحكومية</u>: فالأولى هي تلك التي يكون فيها حجم العمليات الفلاحية كبيرا ومجال المكننة متسعا، أما الثانية فهي التي تمتلك الحكومة فيها الأراضي وتقوم بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطر المختلفة.

2- <u>الفلاحة الإقطاعية(الرأسمالية)</u>: يقدم الفرد رأس المال وتدار كإحدى الشركات وتتصف وحدة التنظيم بالإتساع وينتج المحصول لأجل البيع في الأسواق وتظهر هنا سمة الإستغلال والإحتكار.

3- <u>الفلاحة التعاونية</u>: وهي نظام تقوم على أساس الملكية الفردية والتعاون الفلاحي والإدارة المشتركة وهدفها الأساسي الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[2] جواد سعد العارف، **<u>الاقتصاد الزراعي</u>**، مرجع سبق ذكره، ص:93.

[3] المرجع السابق، ص: 94.

[4] جواد سعد العارف، **<u>التخطيط والتنمية الزراعية</u>**، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

4- الفلاح الصغير: يشبه هذا النوع من الفلاحة المؤسسات الصغيرة الخاصة، حيث يكون الفلاح فيها هو المالك.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الفلاحة

تلعب الفلاحة دورا هاما وبارزا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، لكافة الشعوب والمجتمعات وذلك بسبب الدور الذي تلعبه من أجل تحقيق أهدافها وتلبية إحتياجات الأفراد، إضافة إلى أن لها أهمية كبيرة في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية من أجل الإستمرار، لذا سنحاول في هذا المطلب تناول أهمية وأهداف الفلاحة.

الفرع الأول: أهمية الفلاحة

تكمن أهمية الفلاحة والقطاع الفلاحي من خلال الحاجة المتزايدة إليها، ومن خلال مختلف الأدوار التي تؤديها، لذلك فإن الحديث عن أهمية القطاع الفلاحي تقودنا مباشرة إلى الأدوار التي تقوم بها الفلاحة على مختلف الأصعدة(الإجتماعية،الإقتصادية، السياسية...)على إعتبار أن أهمية الفلاحة تكمن في دورها التنموي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الأهمية الاقتصادية

تتمثل فيما يلي:

1- المساهمة في الناتج الوطني: تختلف هذه المساهمات بإختلاف الإمكانات والموارد الفلاحية المتاحة من دولة لأخرى، حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني بين 4-32% في الدول العربية[1].

2- المساهمة في توظيف العاملين: تعتبر الفلاحة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وتختلف نسبة الإستيعاب من بلد لآخر حسب الأنظمة الإقتصادية السائدة، وتتراوح نسبة عدد العاملين في القطاع الفلاحي إلى مجموع العاملين في الوطن العربي في حدود متوسطة 32%[2]، حيث أن الفلاحة المستدامة تهدف أيضا إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، كما تساهم في تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف[3].

3- المساهمة في توفير الموارد المالية لخزينة الدولة: إن نمو وتوسيع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفلاحين والعاملين، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على

---

[1] حسين مولاي، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 02.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 168.

[3] عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 08، 2010، ص: 27.

الأرض وعلى دخول الفلاحين، بالتالي فتطور الفلاحة من شأنه أن يوفر موارد مالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة[1].

4- تحسين وضع ميزان المدفوعات: من خلال زيادة القدرة التصديرية، وهذا ما يساهم في تكوين رأس المال الضروري للتنمية كما يساهم في تأمين النقد الأجنبي عن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الفلاحي محل الإستيراد الفلاحي وإحداث تغيير في نماذج الإستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية[2].

5- توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي: تساهم الفلاحة بتنمية القطاع الصناعي، ذلك بتوفير العديد من المواد والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الإقتصاد ككل، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن إستخلاص الزيوت منها مما ساهم في نشأة وتطور قطاع إستخلاص وتعبئة الزيوت للقطاع الصناعي، ويوفر كذلك العديد من المواد الخام لصناعة المخللات و المربيات والمواد الغذائية وغير ذلك من المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الفلاحي[3].

ثانيا: الأهمية الإجتماعية

تتمثل فيما يلي:

1- **تقليص معدلات الفقر:** في عالم الفلاحة الواسع والمتنوع وسريع التغير يمكن للفلاحة توفير الفرص الجديدة لمئات من الفلاحين في المناطق الريفية من خلال السياسات الصحيحة المدعمة[4].

2- **تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع:** من خلال تأثير التجارة الدولية من صادرات وواردات على حالة الأمن الغذائي والنمو والدخل ومستويات الفقر وأسعار الأغذية والميزانيات الحكومية، وذلك لكفالة ضمان زيادة الإنفتاح التجاري الذي يعود بالنفع على جميع البلدان[5]، كما أن السياسة الفلاحية للدولة تعتبر أداة لتعزيز متطلبات الأمن الغذائي لكونها تهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر–**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص ص: 85-86.

[3] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29-30.

[4] البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم 2008، واشنطن، 2007، ص: 01.

[5] منظمة الزراعة والتغذية، **التجارة والأمن الغذائي**، تقرير حول: حالة أسواق السلع الزراعية، 2015، ص ص: 01-03.

والنباتي الموجه للغذاء والعمل على زيادة حجم الصادرات لسد فجوة الإكتفاء الذاتي[1]، كما أن الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية تسمح للفلاحة بتلبية التغيرات في الإحتياجات البشرية وبالتالي محاربة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي[2].

3- **توفير الخدمات الأساسية في القرى:** عندما تكون الجهود موجهة نحو تطوير الفلاحة في القرى فإن ذلك لن يكون حاجزا على الإنتاج الفلاحي، وما يرتبط به من مشاريع، بل إن الفلاحون سينالون نصيبا من هذا التطور والمتمثل فيما سيتم إستحداثه أو توفيره من خدمات أو تحسين للخدمات القائمة، كالخدمات التعليمية، والصحية، والمياه، وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لإستحداث التنمية المطلوبة في القرى[3].

4- **الحفاظ على العادات والتقاليد:** تتصف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميزة من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة، وعدم التخلي عنها خاصة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية والإجتماعية، فالإرتباط بالأرض الفلاحية يساعد بدوره في الحفاظ على تلك العادات والتقاليد، والتقليل من الآثار السلبية والثقافية والأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعاداته وتقاليده[4].

ثالثا: الأهمية البيئية

تتمثل فيما يلي:

يعد الإهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها، وذلك بسبب إرتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان، نتيجة تدهور البيئة، وبهذا الخصوص فإن الفلاحة تساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية للبيئة والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة، ومن الآثار الايجابية للبيئة، الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال[5]، ويمكن أن تساعد الزراعة في مكافحة الإحتباس الحراري بحيث تكون مجال صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين، حيث إحتجزت الأراضي المزروعة بالمحاصيل وحدها في الفترة من (1998-1999)ما يقدر بكمية تتراوح بين 590

[1] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، ص ص: 06-07.

[2] رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، العدد: 13، 2015، ص: 57.

[3] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[4] جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[5] فادي الخليل، **القطاع الزراعي في سورية الخصائص الواقع والآفاق**، مجلة جامعة تشرين في العلوم الإقتصادية والقانونية، سورية، المجلد: 31، 31، العدد: 01، 2009، ص ص: 06-07.

مليون طن، و1180طن من الكربون، على شكل مادة عضوية في التربة متأتية من فضلات المحاصيل والسماد الطبيعي، وتشير الإسقاطات إلى أنه يمكن أن يرتفع بنسبة 50% عام 2030، ورغم الآثار الإيجابية إلا أنها لا تخلو من السلبيات، فهناك سلبيات ناتجة عن الإستخدام الغير متقن للمواد، والمدخلات الزراعية، مما إستدعى إلى المناداة بتطبيق أساليب التنمية الفلاحية المستدامة، التي من شأنها الحفاظ على المعطيات البيئية للمنطقة[1].

رابعا: الأهمية السياسية

سياسيا يعتبر تمسك الفلاحين بمصالحهم إضافة إلى تفوقهم العددي في بعض الأقطار عاملا يخشاه السياسيون حتى في البلدان التي لا يطغون فيها على مجموع السكان كالولايات المتحدة الأمريكية[2].

الفرع الثاني: أهداف الفلاحة

إن الغاية من ممارسة أي نشاط هو تحقيق هدف من وراءه، ومن بين أهداف الفلاحة نجد:[3]

- تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية وتحسين تغطية الإستهلاك الوطني؛
- تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية، والإستعمال العقلاني للمواد الطبيعية بهدف التنمية المستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا العالية؛
- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية وتأهيلها من جديد؛
- ترقية المنتجات ذات المزايا التفاضلية والموجهة للتصدير؛
- تحسين المستوى المعيشي ودخول الفلاحين؛
- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي؛
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التموين وتصريف المنتجات؛
- تطوير طرق حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالتشجير؛
- تطوير عملية تأطير وتنشيط البرامج؛
- زيادة الإنتاج كما وذلك لإشباع رغبات المجتمع؛
- العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي؛
- العمل على خلق طبقة عمالية تمتاز بالمستوى الجيد في العمل؛
- العمل على تطوير وسائل الإنتاج.

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 51-52.

[2] جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[3] زيدان السيد عبد العال، **التكنولوجيا الحيوية**، شركة منشاة المعارف، مصر، 1997، ص:124.

المطلب الثالث: أسباب تدهور وضعف القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد مر القطاع الفلاحي بعدة مشاكل ومعوقات رغم المجهودات والإجراءات والبرامج التي وضعت للنهوض بهذا القطاع حيث سنتطرق إلى أهم أسباب التدهور والضعف التي تعترض القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: أسباب تتعلق بالموارد البشرية

وتتمثل فيما يلي:[1]

أولا: نقص العمالة الفلاحية المدربة

على الرغم من وفرة الموارد البشرية إلا أن هناك نقص في العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على إستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وعادة ما تكون الهدف الأول لأي مشروع إستثماري.

ثانيا: ضعف البرامج التدريبية

لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى ناقصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

ثالثا: إنتشار الأمية وإنخفاض المستوى التعليمي

تعد ظاهرة الأمية القاسم المشترك للدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية وفي جميع المجالات والقطاعات.

رابعا:التوسع العمراني والصناعي

قد تؤدي هيمنة القطاع الصناعي على القطاع الفلاحي الناتجة عن إتباع الدولة سياسة تصنيعه إلى إهمال هذا الأخير، ومن نتائج هذه السياسة إنخفاض إنتاج هذا القطاع وتراجع مساحة الأراضي الفلاحية، دون أن ننسى هجرة اليد العاملة من الفلاحة إلى الصناعة بسبب أفضلية هذا الأخير.

الفرع الثاني: أسباب تتعلق بالموارد الطبيعية

تعتبر الأرض والمناخ من بين أهم العناصر التي يمكن أن تؤثر على إنتاجية القطاع الفلاحي، كما أنهما عنصرين يصعب التحكم فيهما لهذا يجب علينا تفادي النتائج السلبية الناتجة عن التغيرات المفاجأة في هذين العنصرين، ومن بين أهم هذه الأسباب مايلي:[2]

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص ص: 285-287.

[2] بومدين زاوي، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر –مقاربة كمية–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر،2015-2016، ص ص: 29-30.

أولا: إنخفاض مساحة الأراضي الفلاحية

إن عدم قدرتها على تقديم إنتاج حسب الطلب(كما ونوعا)، إذ تعتبر مظاهر التجريف والتصحر من بين أهم العوامل التي يجب مقاومتها والتخفيف من أضرارها.

ثانيا: إنتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح

حيث يؤدي سوء إستخدام المياه وإرتفاع مستوى المياه الجوفية عن سطح الأرض إلى إرتفاع مستوى الأملاح في التربة هذا بسبب الإعتماد على الأساليب التقليدية في الري وتدهور نظم الصرف.

ثالثا: سوء إستصلاح الأراضي الفلاحية

إن هذه العملية ناتجة عن سياسة تنتهجها الدولة بغية توسيع مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة من خلال حفر الآبار وبناء السدود وخفض درجة ملوحة التربة وشق الطرق نحو المناطق النائية وحماية الأراضي من الإنجراف والتصحر، حيث يعد التصحر ظاهرة خطيرة في الجزائر، كما يظهر في الجدول(2-1) الموالي:

الجدول(2-1): المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الجزائر لسنة 2002

الدولة	المساحة الكلية	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
	ألف	ألف كم^2	%	كم^2	%
الجزائر	2.382	1.970	82.7	230	9.7

المصدر: فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص: 267.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساحة الأراضي المتصحرة في الجزائر تقدر ب 1.970 الف كم^2 بنسبة 82.7% ، أما مساحة الأراضي المهددة بالتصحر تقدر ب 230 كم^2 بنسبة 9.7%. مما نستنتج أن نسبة المساحة المتصحرة لسنة 2002 أكبر من المساحة المهددة بالتصحر.

رابعا: عدم قدرة الأراضي الفلاحية على الإنتاج

وذلك بسبب التكثيف الزراعي التي يتم إتباعها من قبل بعض الفلاحين في حالة قلة مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة وعدم القدرة على الإستصلاح، مما قد يؤدي إلى إضعاف الأراضي الفلاحية وإنخفاض إنتاجها خصوصا في حالة عدم كفاية الأسمدة التعويضية.

خامسا: محدودية الموارد المائية المتاحة وسوء إستغلالها

إن ندرة المياه يعتبر خطرا لا يمكن تجاهله يهدد حاضر ومستقبل القطاع الفلاحي إذ يتأثر عنصر المياه بعدة عوامل تؤدي إلى خلق هذا المشكل، فإن تقلب كمية الأمطار وتذبذبها من موسم لآخر وعدم إنتظار الهطول الفصلي والشهري في إطار الموسم الواحد يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية[1]، مما يؤدي إلى حالة عدم الإستقرار وإنتشار الجفاف والتصحر وإنخفاض مخزون السدود وزيادة إستهلاك المياه الجوفية، في حين التساقط الكثيف للأمطار في فترة وجيزة يؤدي إلى الفيضانات وإنجراف التربة وإتلاف المحاصيل الفلاحية ومنها ما هو بشري ناتج عن سوء تسيير هذا العنصر المهم من خلال إستعمال وسائل قديمة وعدم بناء السدود، وبتجاهل فكرة تجميع مياه الأمطار عبر بحيرات إصطناعية تساعد على توجيه هذه المياه إلى عملية الري بدلا من توجهها عبر الأودية إلى البحار[2].

الفرع الثالث: أسباب تتعلق بالموارد الإقتصادية

وتتمثل العوامل الإقتصادية فيما يلي:

أولا: السياسات الإقتصادية

حيث تعتبر ضد القطاع الفلاحي مما قلص من الحوافز للمنتجين المحليين على حساب القطاع الصناعي في محاولة تقليد الدول المتقدمة، كما أنها لم تركز على الصناعات الفلاحية الغذائية التي تعتبر من أحد أهم الأنشطة الإقتصادية عالميا سواء من حيث الحجم أو من حيث الأهمية الإستراتيجية فحسب تقرير المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية المتوسطة لسنة 2004 تحتل هذه الصناعة المركز الأول عالميا[3].

ثانيا: ضعف المستوى التقني المستخدم في الفلاحة وضعف مخصصات البحث العلمي

يعتبر المستوى التقني من أهم العوامل المؤثرة على الإنتاجية أيا كان نوعها، سواء كانت إنتاجية فلاحية أو صناعية أو خدمية، وهو المحرك الأساسي لعملية التنمية الشاملة، والمحدد لحجم الإنتاج الفلاحي ونوعيته[4]، كما أن تحقيق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي يكون من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي وإستخدام الوسائل الحديثة في

[1] الطاهر مبروكي، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد:05، 2007، ص: 25.

[2] بومدين زاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[3] عبد المالك مزهود، **واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد: 02، 2007، ص: 02.

[4] محمد على حزام المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الإقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، الطبعة الأولى، علاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص: 104-106.

القطاع، إضافة لوضع سياسة ملائمة للبحث والتكوين والارشاد الفلاحي[1]، وهذا ما لا يتوفر في البلدان النامية، فالفلاحة فيها تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية وفي هذا العنصر يكمن دور القروض الفلاحية التي تهدف إلى الرفع من مستوى المكننة للقطاع.

إن عدم إهتمام الدول النامية أو عدم تمكنها من إستعمال العتاد الفلاحي المتطور، إضافة لتجاهل إستعمال البذور المحسنة والأسمدة كان له دور كبير في تدني الإنتاجية في القطاع الفلاحي، كما تعاني هذه الدول من مشاكل الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي[2]، فالهندسة الوراثية الفلاحية تعتبر حلا لعدد من المشكلات المتعلقة بمستويات الإنتاج العلمي والجودة ومقاومة الآفات والتكيف مع بيئات مختلفة[3].

ثالثا: عوامل متعلقة بالصادرات

تتصف الصادرات الفلاحية في الجزائر بصفة عشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة إعتماد معظم الفلاحة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الفلاحية المصدرة من سنة إلى أخرى[4].

رابعا: عوامل التسيير الإداري للفلاحة

يتفق الجميع أن الفلاحة تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتعطيل الأنشطة[5].

[1] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 02، 2003، ص ص: 109-110.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 300-301.

[3] مليكة زغيب، زينة قمري، **البيئة الزراعية المستدامة والمنتجات وراثيا**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة سكيكدة، العدد: 05، 2009، ص:01.

[4] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سبق ذكره، ص: 288.

[5] المرجع السابق، ص: 289.

المبحث الثاني: سياسات القطاع الفلاحي الجزائري

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية لأي دولة، حيث سعت الجزائر إلى الرقي بهذا القطاع بتطبيق عدة إصلاحات، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى إدراج مجموعة من السياسات، لأن إسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الأخرى له أهمية بالغة وفعالة لتحقيق الإكتفاء الذاتي والنهوض بالإقتصاد الوطني، لذا سنعالج في هذا المبحث:

- المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1962-1989).
- المطلب الثاني: تطور السياسات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة (1990-2014).
- المطلب الثالث: السياسات الفلاحية للقطاع الفلاحي بين الآلية المالية والآفاق المستقبلية.

المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1962-1989)

واجهت الجزائر بعد الإستقلال وضعا إقتصاديا صعبا بعد خروج المستعمر الفرنسي، وخاصة بعد التراجع الكبير في المساعدات التي تقدمها فرنسا للجزائر بإعتبارها مقاطعة فرنسية في القطاع الفلاحي مما نجم عنه إنخفاض كبير في الإنتاج والإستثمار، لذلك لجأت السلطات الجزائرية في تلك المرحلة إلى جملة من الإجراءات في إطار مرحلة إصلاح القطاع الزراعي، فسنحاول التطرق فيما يلي إلى التسيير الذاتي ومرحلة الثورة الزراعية وواقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية.

الفرع الأول: التسيير الذاتي والثورة الزراعية خلال الفترة(1962-1979)

تعتبر مرحلة التسيير الذاتي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة بإعتبارها الخيار الأكثر ملائمة في السنوات الأولى وتليها مرحلة الثورة الزراعية.

أولا: التسيير الذاتي

سنحاول التطرق في هذا العنصر إلى:

1- تعريف التسيير الذاتي: عرف التسيير الذاتي بأنه "تجربة إشتراكية في ميدان الإنتاج والإستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والإشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج وإقتسام الناتج بين أفراد الجماعة"[1].

كما عرف بأنه"تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها"[2].

[1] موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص: 29.

[2] محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص: 139.

ومما سبق يمكن تعريف التسيير الذاتي بأنه تجربة إشتراكية في ميدان الإنتاج والإستغلال الجماعي من خلال تسيير العمال للمنشآت والمستثمرات.

2- مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي: لقد شهدت مرحلة التسيير الذاتي عدة تعديلات فيها سنة 1963 وسنة 1964 حيث كان هناك تأميم جزئي وكلي لأراضي المعمرين،وأصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار ثم سنة 1967 إلى سنة 1969 إتجهت سياسة التنمية الوطنية إلى الإستثمار في القطاع الصناعي إلى جانب قلة الإستثمار في القطاع الزراعي مما أثر على التنمية الزراعية[1].

3- هياكل التسيير الذاتي: تم الأخذ بعين الإعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في:[2]

أ- **الجمعية العامة للعمال:** تمثل الهيئة العليا في المزرعة ويحدد أعضائها سنويا وفق برنامج الإنتاج؛

ب- **مجلس العمال:** تنتخبه الجمعية العامة، تقوم بوضع القانون الداخلي للمؤسسة وإتخاذ القرارات الفردية فيما يتعلق بتحديث وتمويل رأس المال الثابت للمؤسسة، كما يتولى شهريا عمليات الرقابة المحاسبية للمؤسسة؛

ج- **لجنة التسيير:** هي المسؤولة عن نشاط المزرعة تضم هذه اللجنة ما بين 5 إلى 11 عضو يعين ثاني أعضائها عن طريق الإنتخاب، تقوم بالتخطيط لنشاط المؤسسة وتسييرها؛

د-**الرئيس:** ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية ويشترط أن يكون من أعضائها؛

هـ- **المدير:** تعينه وزارة الفلاحة ولا ينتخب، وهو يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية ويعتبر عضوا في لجنة التسيير؛

و-**الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا:** وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتيا.

والجدول(2-2) الموالي يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا:

[1] بلقاسم براكتية، **الزراعة والتنمية في الجزائر -دراسة مستقبلية-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص: 160.

[2] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص: 50.

الجدول(2-2): هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	النسبة%	مساحة المزارع الإجمالية	النسبة%
أقل من 100هكتار	67	3.1	377000	14.1
من 100الى 500هكتار	686	30.9	213000	3.1
من 500الى 1000هكتار	620	29	443000	17
من 1000الى 200هكتار	510	23	711000	26.4
من 2000الى 500هكتار	236	12.4	743000	28.2
أكثر من 5000هكتار	22	1.1	144000	5.5
المجموع	21910	100	263200	100

المصدر: موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص: 34.

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المزارع صغيرة الحجم يبلغ عددها 746 مزرعة في حين أن عدد المزارع كبيرة الحجم هو 22مزرعة وهو عدد صغير جدا بالمقارنة مع الأنواع الأخرى وهذا ما يؤكد أنه خلال مرحلة التسيير الذاتي كان هناك إستغلال كبير للمزارع الصغيرة الموروثة عن المعمرين، وهذا في حد ذاته عيب للإقتصاد فالمزارع الصغيرة لم يكن هدفها التصدير أو الإنتاج بكميات كبيرة بل هدفها هو تحقيق الإكتفاء الذاتي.

وبالرغم من كل الإجراءات التصحيحية فانه من الناحية العملية كان نظاما فاشلا، وفي هذا السياق يقال أن في هذه المرحلة لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الفلاحة ولكن هناك نصوص فقط ليس لها أية حقيقة على العمال والشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي لم تكن متوفرة[1].

ثانيا: الثورة الزراعية

سنحاول التطرق في هذا العنصر إلى:

1- ظهور ونشأة الثورة الزراعية: لقد جاءت الثورة الزراعية خلال الفترة (1971-1979) لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين اللذين لا يملكون سوى 22.6% من المساحة الزراعية، أما

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

البرجوازية الريفية فكانت تملك 26.6%من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6% من المالكين وهم يملكون أراضي كبيرة جدا "أكثر من 50 هكتار"[1].

لقد جاءت الثورة الزراعية كذلك كعملية لتغيير، لتعيين وتنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور إشتراكي بعد أن كانت الإستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سيادة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية، فجاء الأمر الصادر في 8 نوفمبر 1971 الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها[2].

2- <u>أهداف الثورة الزراعية</u>: من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

أ- <u>تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة</u>: ويكون وفق الأسس التالية:[3]

- الإستغلال الشخصي والمباشر للأرض، وللمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية؛
- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة؛
- كل الأراضي العمومية والفلاحية تضم إلى الصندوق الدولي للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير.

ب- <u>الأراضي المؤممة</u>: توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويشغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا الغير قادرين ماديا أو جسديا، وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج[4].

مما سبق يمكن القول أن الثورة الزراعية جاءت لتأكيد التوجه الإشتراكي المطبوع على الإقتصاد الفلاحي بتأميم أكبر الملكيات الخاصة التابعة لوطنيين، والأراضي غير المستغلة وتبني نمط تسيير جماعي فرض على المستثمرين المستفيدين من إعادة التوزيع وكذا تنظيم الدولة لدوائر التموين بالمدخلات وتحويل الإنتاج وتسويقه، كما تميزت هذه الفترة بإنشاء وتعزيز عدد كبير من هيئات جديدة للبحث والإعلام والإرشاد الفلاحي وكذا بتطوير المنشآت والتجهيزات القاعدية في الوسط الريفي، أثناء هذه الفترة ظلت طرق تمويل القطاع الفلاحي أساسا عمومية في شكل إعانات كان حجمها مرهون بشكل ضيق بمستوى الإرادات النفطية، وكان منهجها محددا حسب الأولويات المخصصة لمختلف قطاعات الإقتصاد

---

[1] نور محمد لمين، **<u>دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات</u>**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص: 115.

[2] مجدولين دهينة، **<u>إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي</u>**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص ص: 12-13.

[3] Mouhamed elyes mesli, **<u>les vicissitudes de l'argriculture algérienne de l'autogestion a la restitution de terre</u>**r,opu,alger,1990, p : 98.

[4] علي مانع، **<u>جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصر</u>**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 13.

الوطني، وكانت السنوات الأولى متفائلة ولكن تلاشى هذا التفاؤل وكانت الجهود المبذولة بعيدة على أن تعطي النتائج المنتظرة، فلقد كان النمو المتوسط السنوي ضعيفا وأصبحت فاتورة الإستيراد للمواد الغذائية كبيرة بفعل إرتفاع في الطلب الداخلي الناتج عن النمو الديموغرافي وتحسين القدرة الشرائية للسكان[1].

الفرع الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية خلال الفترة(1980-1989)

توجهت الإصلاحات الفلاحية المنتهجة خلال مرحلة الإصلاح نحو هدف تحقيق الإكتفاء الذاتي رغم أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى تهيئة وسط تنموي ملائم لذلك، ومن أجل هذا إعتمدت الجزائر على المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ثم المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، وعليه تم تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين مختلفين بإختلاف السياسات الفلاحية المنتهجة[2].

أولا: سياسة إعادة الهيكلة

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي وبسبب فشل البرامج السابقة تم الشروع في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وجاءت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة في 17 مارس 1981 والتي طبقت بشكل رسمي في 15 أكتوبر 1981 بالمنشور الوزاري رقم707[3].

ومن أسباب إعادة الهيكلة نوجزها فيما يلي:[4]

- التصاعد في التبعية الغذائية؛
- عدم التجانس داخل المجموعة الواحدة للمنتجين؛
- ضعف النتائج الإقتصادية للتعاونيات الإنتاجية للثروة الفلاحية بتسجيل الخسارة في أغلب التعاونيات؛
- إرتفاع معدل الهجرة الريفية وتغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية.

ومن نتائجها نوجزها فيما يلي:[5]

- عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مايو 2012، ص: 01 المتوفر على الموقع: http://www.minagri.dz .le 20/02/2017,à22h00

[2] رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطويره**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص: 274.

[3] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص: 227.

[4] ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011-2012، ص: 131.

[5] حاجي العلجة، **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية، جامعة الجزائر، 1997، ص ص: 74-75.

- إنخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات الغذائية بسبب إرتفاع في الأجور؛
- التفاوت في الأجور بين القطاع الفلاحي وبقية القطاعات الأخرى؛
- ضعف الإستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي؛
- إنعدام العلاقة بين دخل العمال ونتيجة العمل.

ثانيا: قانون المستثمرات الفلاحية

ظهر قانون المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الناتج عن توجه جديد للإقتصاد الجزائري نحو منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية والتي مست كل القطاعات، ويأتي هذا المشروع عن طريق صدور منشور وزاري مشترك بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية وكذلك وزارة المالية والمؤرخ في 30 أوت 1987 والمتعلق بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي[1].

ولقد تعددت الأسباب التي دفعت الدولة إلى إنتهاج هذا الإجراء، غير أن السبب الرئيسي في إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، هو إرادة الدولة التخلص من عبئ هذا القطاع والتي كانت خسائره خلال كل الدورات الإنتاجية تفوق بكثير حجم الإعتمادات و الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع، بالإضافة إلى أن الدولة لم تعد قادرة على تحمل هذا العبء بعد الضائقة المالية الناتجة عن إنهيار أسعار النفط سنة 1986، بالإضافة إلى هذا عمل إصلاح 1987 إلى ترقية القطاع الفلاحي وتحديد قواعد جديدة لإستغلال الأراضي الفلاحية بالإعتماد على اللامركزية في إتخاذ قرارات التسيير، وتحرير الفلاح من العراقيل والعوائق البيروقراطية التي كانت تفرضها العديد منهم المؤسسات العمومية[2].

ومن أهم آثارها نوجزها فيما يلي:[3]

- إستفادة فئات غير معنية بالقطاع من أراضي فلاحية؛
- إصلاحات 1987 لما تحقق الأهداف المرجوة حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لإستيراد المواد الغذائية؛
- توفير شروط الإنتقال نحو إقتصاد السوق أي أصبح يعتمد أساسا على إحتياجات ومستلزمات السوق وهذا بفضل إصلاحات 1987.

ومما سبق نلاحظ أن تتبع توزيع الإستثمارات بين القطاعات الإقتصادية خلال الفترة(1967-1989) بالمليار دينار يلاحظ أن الحصة النسبية للفلاحة من الإستثمارات قد تقلصت من مخطط لآخر رغم

[1] بوزيد قرين، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص: 77.

[2] بومدين زاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

[3] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

المبالغ بالقيمة المطلقة بسبب هيمنة الصناعة وخصوصا صناعة المحروقات، حيث مثلت حصة صناعة ما متوسطه 60% من إجمالي الإستثمارات خلال الفترة(1967-1977) في حين أن نصيب الفلاحة إنخفض من 16% إلى 5% خلال نفس الفترة، وهي نسبة ضعيفة تؤكد عدم إعطاء الأولوية لهذا القطاع الذي يعد حساسا في تلبية الطلب الإستهلاكي الوطني ويمثل تناقضا كبيرا مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية[1].

المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات

مع بداية التسعينات شهد القطاع الفلاحي الكثير من التحولات ومع تفاقم أزمة الديون الخارجية وإنخفاض الإحتياطي من العملة الصعبة بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة العالمية بشروطها الثقيلة على الإقتصاد الوطني، ومع زيادة المشاكل الداخلية وخصوصا غياب الأمن، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط، إنعكس كل ذلك على السياسات الفلاحية، التي تميزت هي الأخيرة بالتوجه نحو الأسواق وإتاحة الفرصة أكثر للقطاع، حيث سنتطرق إلى وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات خلال الفترة(1990-1999)، بالإضافة إلى الفترة (2000-2014).

الفرع الأول: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات خلال الفترة(1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك لحماية الأراضي الفلاحية وضمان الإستغلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها،وكذلك فتح المجال أمام أقوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي[2]، إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في إقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الإقتصادية فإن القانون وضع شروط بإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الإعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير، غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا، بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحديد الإقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الإقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي وما أنجز عنها من آثار سلبية، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

[2] نادية لويزي، **إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 39.

بالإقتراض، نجد أيضا أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن النقدية وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل[1].

ومن أهم نتائج هذه السياسة نوجزها فيما يلي:

1- إستطاع القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة الحفاظ على نسبة ثابتة من الناتج الداخلي الخام والتي قدرت ب 11.35% سنة 1990 لتصل إلى 12.2% في نهاية المدة، غير أنه رغم الإهتمام الواسع الذي خصصته الدولة خلال هذه الفترة لفكرة توسيع نشاطات إستصلاح الأراضي، إلا أن حجم تلك الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة لم يشهد تغير، فبينما كانت سنة 1990 حوالي 7.08 مليون هكتار بنسبة 2.97% من المساحة الكلية أصبح سنة 1999 حوالي 7.67 مليون هكتار بنسبة 3.22%، ويعتبر من بين أهم نتائج سوء تسيير الأراضي الفلاحية ليس خلال هذه الفترة فقط ولكن منذ الإستقلال هو الإنخفاض الشديد لنسبة الفرد الواحد من الأراضي الصالحة للفلاحة[2].

2- إن النتائج السلبية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة والتي يمكن إبرازها من خلال دراسة حركة الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية، إذ بلغ حجم الواردات الفلاحية سنة 1999 حوالي 2.68 مليار دولار مقابل 105 مليون من الصادرات، كما قدرت نسبة الصادرات الفلاحية من مجموع الصادرات 0.84% أما الواردات الفلاحية والتي شهدت نمو غير مسبوق من 25% سنة 1985 إلى أكثر من 30% سنة 1999 من مجموع الواردات وعليه تم تقدير معدل التغطية بنسبة 3.92% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما تحققه باقي القطاعات[3]، وهو ما يلخصه الجدول(2-3) الموالي:

[1] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: سياسة التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص ص: 10-11.

[2] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد وتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص: 174.

[3] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

الجدول(2-3): وضعية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات خلال الفترة (1990-1999)

	1990	1995	1999
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي(مليار دج)	18.15	20.7	25.4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	11.35	10.49	12.2
الأراضي الصالحة للزراعة(ألف هكتار)	708.81	7519	7673
الأراضي القابلة للزراعة(هكتار لكل شخص)	0.27	0.25	0.24
الصادرات(مليون دولار)	146	118	105
الواردات(مليون دولار)	3952	3602	2687

المصدر: زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر -مقاربة كمية-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2015-2016، ص: 168.

الفرع الثاني: وضعية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات خلال الفترة (2000 - 2014)

سوف يتم تقسيم هذا العنصر إلى ثلاث عناصر، الأول متعلق بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والثاني متعلق بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أما الثالث متعلق بسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) خلال الفترة(2000-2004)

من خلال هذا العنصر سنتناول تعريف، أهداف وأهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه "عبارة عن مخطط يحدد إستراتيجية للتمكن من إنعاش التنمية الفلاحية ويضع الإجراءات الجديدة في مكانها لتحسين مستوى الإنجازات، وتم إعتماد هذا المخطط على الأقل لتلبية الإحتياجات الغذائية الوطنية المتزايدة"[1].

ويعرف أيضا أنه"عبارة عن جزء من برنامج الإنعاش الإقتصادي للدولة الجزائرية، فمن أجل مواجهة الصعوبات التي عرفها القطاع الفلاحي شرعت الجزائر سنة 2001 في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية متمثلة بشكل أساسي في ثلاثة برامج هي برامج الإنعاش الإقتصادي أولا وهو يغطي الفترة(2001 إلى 2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، وثانيا البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 إلى 2007) بغلاف مالي قدره 4202.7 مليار دج، وثالثا البرنامج الخماسي(2010 إلى 2014) بغلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري، إن تتبع الأهمية النسبية للفلاحة خلال

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 232.

المخططات التنموية من (2001 إلى 2014)يلاحظ أنه ومع زيادة المبالغ المالية الموجهة للقطاع من 65.4 مليار دج إلى 1000 مليار دج فإن الأهمية النسبية إنخفضت من 12.46% إلى 4.71% وقد جسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)"[1].

مما سبق يمكن تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى:

أ- تحسين أوضاع الفلاحين وتطوير مستويات دخولهم ودعم إستقرار السكان المحليين عبر توفير مناصب الشغل، إضافة إلى زيادة قدرات القطاع الفلاحي من خلال ترقية وتطوير الإستثمار مع توسيع الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الإمتياز وتثمين الموارد الطبيعية وعقلنة إستغلالها والتخفيض من نسبة البطالة[2]؛

ب- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية، والتخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، وكذا تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الإندماج في الإقتصاد الوطني؛[3]

ج- تحسين الأمن الغذائي وكذلك وضعية الميزان التجاري وإعداد خطة لدمج الفلاحة الجزائرية في سياق عالمي(منظمة التجارة العالمية، الإتحاد الأوروبي، إتحاد المغرب العربي)[4] ؛

د-رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية للفلاحين وذلك من خلال تنمية قدرات الإنتاج للمدخرات الفلاحية والعمل على تحسين السلالات الحيوانية والنباتية مع تطوير أساليب الإنتاج، إضافة إلى تنمية السهوب ومكافحة التصحر وزيادة المساحة الغابية من 4 مليون هكتار إلى 7 مليون هكتار[5].

3- أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تكمن أهمية هذا المخطط في ما حققه، فقد تم إستحداث 1008000 منصب شغل ودمج وترقية أكثر من 300000 مزرعة، إضافة إلى زيادة توافر الفواكه والخضروات والتي تغطي بشكل واسع الإحتياجات الوطنية، إضافة إلى زيادة كفاءة إستخدام مياه الري من

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65-66.

[2] الطيب هاشمي ، عز الدين نزعي، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، المجلد: 09، العدد: 33، تموز 2013، ص: 03.

[3] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص: 07.

[4] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص : 236.

[5] بلقاسم براكتية، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

خلال تطوير الري بالتنقيط على مساحات وصلت إلى 200000 هكتار، كما أن من فوائد هذا المخطط هو زيادة مكافحة التصحر عن طريق إعادة تأهيل 3 ملايين هكتار من إقليم السهوب، وتنشيط المناطق الريفية أدى بدوره إلى إستقرار السكان في هذه المناطق وعودة الذين هربوا من هذه المناطق لأسباب إقتصادية وأمنية، كما تم إنجاز 1043 مشروع غابي إستفاد منه 106000 أسرة وتم تجسيد 725 مشروع في منطقة السهوب إستفاد منه 152000 أسرة وتم إنجاز كذلك 693 مشروع لتعزيز التنمية الفلاحية والريفية إستفاد منه 43161 أسرة[1].

4- <u>تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية</u>: إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج، حيث تكفل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتسيير الصناديق العمومية، وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية[2]، وقدر الغلاف المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ب: 55.89 مليار دينار جزائري، ووزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول(2-4) الموالي:

الجدول(2-4): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2005)

الصناديق	2001	2002	2003	2004	2005
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	5.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: رئاسة الحكومة، **<u>برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2005)</u>**، ص: 32.

يبين الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر ب 95.5% من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي، أما الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية ب 0.37% ومساهمة صندوق ضمان المخاطر الفلاحية ب 4.07% من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي، حيث

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

[2] حسينة حوحو، **<u>تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في اطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساتها على البطالة</u>**، رسالة ماجستيرفي العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2003، ص: 64.

قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي 55.89 مليار دينار، وتمول برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق صناديق التي سنتطرق إليها في المبحث الثالث.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) خلال الفترة (2004-2006)

عرف المحيط المؤسساتي للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة (ظهور منظمات مهنية، وإقامة أدوات لدعم الفلاحة)، هذه التحولات ساهمت في خلق الشروط التقنية والاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية الكفيلة بجعل الفلاحة تلعب دورا أكثر حيوية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة والمهمشة، ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية نوع من الإمتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الإستقلاليات الفلاحية والفاعلين الإقتصاديين الآخرين، مع إحترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصياتها، وشرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمثل أساسا في تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي الرعوي، ومرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها بإعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الإعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة إقتصادية جديدة)، وتحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في الصناديق المعزولة، وتعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الإستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم إستكمال تأهيلها[1].

والجدير بالذكر أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الإقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الإمتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض لتنمية النشاط الفلاحي[2]، وفي الجدول(2-5) الموالي يوضح تطور القروض:

[1] الطيب هاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 202-203.

[2] أمال حفتاوي، **مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2002)، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013، ص: 12.

الجدول(2-5): تطور القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال(2004-2007)

البيان / السنة	2004	2005	2006	2007
قروض قصيرة الأجل	118.35	131.21	291.03	307.71
قروض متوسطة الأجل	131.22	197.72	155.50	163.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد: 26، 2007، في الموقع www.aoad.org تم الاطلاع عليه يوم 2017/02/26، على الساعة 23h30.

أما الشكل(2-1) الموالي يوضح تطور قروض قصيرة ومتوسطة الأجل للقطاع الفلاحي:

الشكل رقم(2-1): تطور القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للقطاع الفلاحي خلال الفترة(2004-2007)

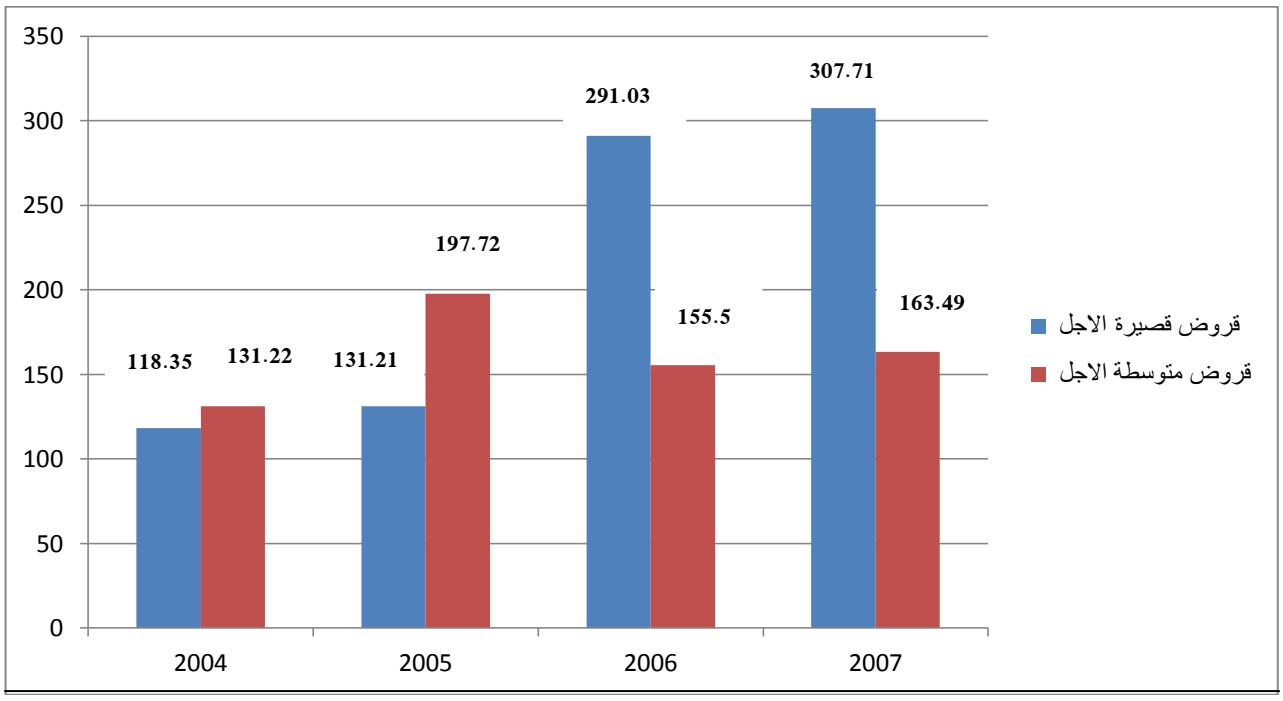

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ من خلال الشكل السابق إرتفاع متزايد في حجم القروض قصيرة الأجل لسنوات 2004، 2005، بسبب دعم الدولة لهذا القطاع، ونلاحظ تزايد مضاعف لها في سنوات 2006، 2007، أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل فقد إرتفعت في 2004، 2005 ثم إنخفضت سنة 2006، بسبب

الظروف التي عرفها القطاع الفلاحي كالجفاف مما سبب تخوف المزارعين من الإقتراض، وقد عرف القطاع الفلاحي في ظل هذا المخطط نمو من 1.9% سنة 2005 إلى 5% سنة 2007.
فقد واصلت الدولة جهودها لإستصلاح الأراضي وزيادة مساحتها عبر كامل التراب الوطني عن طريق الإمتياز، وزادت هذه المؤسسات أكثر في سنة 2006.

ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة(2008-2014)

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008.

1- مراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي: لقد مر برنامج التجديد الريفي بعدة مراحل وهي:[1]
أ- **المرحلة الأولى من(2003-2006):** تم فيها عرض الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة على مرتين: الأول في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري في صيغتها النهائية بعد مرحلة تجريبية(2003-2005)، ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الفلاحي تم في 15 مارس 2006 بموجب مرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من 18 قطاعا و03 مؤسسات وطنية واللجان الولائية؛

ب- المرحلة الثانية من(2007-2008): تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الإندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية السابقة، وتحقيق الإنسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الريفي 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر برامج التجديد الريفي ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة؛

ج- المرحلة الثالثة من(2009-2014): جاء خطاب رئيس الجمهورية في فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال إعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية، وبالتالي تم تصميم البرنامج، ليتم إعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي والريفي.

2- تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: يمكن تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي بأنها"عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية

[1] الطيب هاشمي، مرجع سابق ذكره، ص: 241.

ذات كفاءة من خلال المحافظة والإستعمال العقلاني للمواد الطبيعية، كذلك عن طريق الإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة"[1].

كما تعرف أنها"تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"[2].

مما سبق يمكن تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي أنها بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة قصد التحول إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل.

3- أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن ذكر هذه الأهداف فيما يلي:[3]

- تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة؛
- زيادة الإنتاج الوطني من الموارد واسعة الإستهلاك(قمح، صلب، حليب) لضمان معدل تغطية من الإحتياجات وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي الصناعي لهذا الإنتاج، ومواجهة الأزمات المحتملة؛
- عصرنة ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية(المكننة، إستخدام البذور...الخ)؛
- عصرنة وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني وتموين الفلاحة بالمدخرات والخدمات؛
- وضع نظام ضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الإستهلاك الواسع مثل: الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم، وخلق شروط إستقرار السوق؛
- تعميم وتوسيع أنظمة الري الفلاحي؛
- تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول إلى الإكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الإحتياجات من البذور والفسائل، المحسنات الجينية؛
- التنمية المتناسقة والمتوازنة للفضاءات الريفية، وتحسين شروط الحياة ومداخيل السكان الريفيين.

4- الركائز الأساسية للتجديد الفلاحي والريفي: في إطار البرنامج الخماسي(2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ ألف مليار دينار جزائري موزعة عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220مليار دينار جزائري، حيث خصص لهذه السياسة غلاف مالي قدر ب: 185.3مليار دينار جزائري موزعة كالآتي:[4]

[1] سلطانة كتفي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[3] المرجع السابق، ص: 28.

[4] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

أ- سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دينار جزائري(18%)؛

ب- سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دينار جزائري(69%)؛

ج- برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني: 28 مليار دينار جزائري(13%).

تستلم سياسة التجديد الفلاحي والريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية وتضم هذه السياسة ثلاثة ركائز متكاملة تتمثل في: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني وإطار تحفيزي، والشكل(2-2)الموالي يوضح ذلك:

الشكل(2-2): الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مايو 2012، ص: 06 المتوفر على الموقع:.http://www.minagri.dz le 28/02/2017,à22h30

أ- **التجديد الريفي:** شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الإقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي[1]، كما يهدف لتحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه توجد هناك تنمية بدون إندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعارض الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، كما يؤكد على اللامركزية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025، كما يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كما يشرك العديد من الفاعلين المحليين*، وهو يوسع مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي(حرف، ماء صالح للشرب...) بالترقية ما بين القطاعات، وفي الأخير فهو يسهر على مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بحماية الثروة الغابية ومكافحة التصحر وحماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية وإستصلاح الأراضي[2]؛

ب- **التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات وإندماجها في مقاربة"فرع" لتصويب أعمال دعم الإستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة حول سلسلة من"الإنتاج إلى الإستهلاك"[3]، وتم إعتبار عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع أولوية**، ثم أضيف خصيصا عاملين آخرين هما نظام ضبط المنتجات ذات الإستهلاك الواسع 2008، ونظام عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية في إطار التحفيز الذي يوافق البرامج الثلاثة[4]؛

ج- **برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني هذا الذي من المنتظر أن يكون له أثر كبير[5]، يؤدي بالقطاع إلى:[6]

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- إستثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

---

[1] MADR, **projet de programme quinquennal de développement algerienne**, (2010-2014), p : 20.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

*الفاعلون المحليون هم :الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، الحرفيين، هيئات التكوين والقرض...

[3] الطيب هاشمي، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

**حبوب، بقول، حليب، لحوم، بطاطس، طماطم صناعية، زيتون، نخيل، بذور، شتائل.

[5] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

[6] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 07-08.

– تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

– تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات؛

– يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية والمتمثلة في:"التكوين، خبرة إستشارية متخصصة، تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع، أنظمة الإعلام الإحصائي، دراسات، بحث وتنمية، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الإتصالات لتحسين وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي".

د– <u>الإطار التحفيزي</u>: تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، ويكمن دورها الأساسي في الإطار التشريعي، التنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة، ووضع ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي، إضافة لتدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي، وكذلك تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق، متابعة وتقويم السياسات والبرامج والمؤسسات[1].

<u>المطلب الثالث: السياسة الفلاحية للقطاع الفلاحي بين الآلية المالية والآفاق المستقبلية</u>

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة للقطاع الفلاحي متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى الآلية المالية لصرف المخصصات الإستثمارية للقطاع الفلاحي والآفاق ومسعى التجديد الفلاحي والريفي 2020.

<u>الفرع الأول: الآلية المالية لصرف المخصصات الإستثمارية للقطاع الفلاحي</u>

ويتضمن ما يلي:

منذ سنة 2008 تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الريف كما تنوعت الصناديق لتلبية إحتياجات القطاع، منها:[2]

– الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحية(FWDIA)؛

– صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية(FPZPP)؛

– الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي(FWRPA)؛

– صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية(FGCA)؛

– صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (FDRMVITC)؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، <u>الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر</u>، 2010، ص: 03.

[2] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص : 69.

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب(FSAEPA)؛
- الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين؛
- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA).

تستخدم هذه الصناديق لإعانة جزء من الإستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين مع التخفيض لغاية 100% من نسبة الفوائد على القروض.

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويدرس مشروع الإستثمار على هذا المستوى ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم (قرض رفيق، قرض تحدي، قرض فدرالي،قرض ممون،قرض إيجاري موجه للتجهيزات بمعدات الفلاحة والسقي، قرض السكن الريفي)، ويمكن تقدير المستوى الحالي للإستثمارات في القطاع الفلاحي والريفي من خلال مستويات القروض ودعم المتعاملين، غير أنه يجب إضافة لهذا المستوى"التطهير المالي الذي شمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000، ومسح الديون البنكية للفلاحين المقدرة ب 41 مليار دج 2009، حصة هامة من الإستثمارات التي تحققت بأموال خاصة "، ويبقى هامش التقدير كبير بالنظر للعدد الهام من الفاعلين الموجودين في القطاع[1].

الفرع الثاني: آفاق ومسعى التجديد الفلاحي والريفي 2020

على الصعيد المحلي، يرتكز مسعى سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التنمية الإقليمية وذلك بإدماج النشاطات الفلاحية والريفية، من أجل الدخول في أفق محلي لتهيئة الإقليم الذي يحدد عن طريق مستوى تدخله ومسعاه في العمل إطارا أوسع للتوازنات على المستوى الجهوي أو الوطني، فهي إذن مكملة للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم، أما الفرصة الثانية فتكمن في إمكانية الإندماج في مسار الحكم الراشد الذي يضمنه إصلاح الدولة و المدمج أيضا في عصرنة الإدارة العمومية وإزالة الحواجز بين مصالحها ذلك من خلال المقاربات المقررة لتعيين المكتسبات والصعوبات وإعداد الإقتراحات والأشكال الجديدة المدرجة في الميكانيزمات والإجراءات، أما الفرصة الثالثة تكمن في إمكانية المساهمة في إزدهار الديمقراطية المحلية من خلال تحديد مسؤوليات كل واحد وتعزيز التشاور والحوار وتقاسم إتخاذ القرارات من أجل إدخال التحسينات المطلوبة والتوجه نحو اللامركزية، بعد كل هذه المراحل نصل إلى إمكانية تطوير الإبداع بعد تجريب الترتيبات الأساسية (تحضير الأعمال، المصادقة، التمويل، المتابعة والتقييم) من أجل التصديق عليها أو مراجعتها، هذا يسمح بإتخاذ المبادرات والإنطلاق في مشاريع تتجاوب والإحتياجات الفعلية، هذا ما يمكن سياستنا من التكيف ومواجهة الصعوبات الخارجية التي يمكن أن تعترضنا، وأخيرا نصل إلى مسعى إمكانية التعلم والإتصال بشكل أحسن من خلال المطابقة بين أسس

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

التجديد الفلاحي والريفي(مقاربة تساهمية، اللامركزية، الإندماج، تعدد الفاعلين والإقليم) والأشكال الجديدة للمرافقة كدعم إستشارة موجهة لطلب الفلاحين كذلك فإن الإجراءات الموضوعة تسمح بإعتبار أن الإتصال ليس نقل التعليمات وإنما تسيير المعلومة ونشرها وتقسيمها لسير آليات الشراكة بهدف تحسين الإنسجام الإجتماعي وتشجيع تسيير الخلافات بطريقة وقائية[1].

المبحث الثالث: آليات الدعم والتمويل البنكي في القطاع الفلاحي الجزائري

يتميز القطاع الفلاحي في جميع البلدان بوجود قيود خاصة لإرتباطه بالظروف المناخية، مما يستوجب مرونة وتنوع في طرق وإجراءات التمويل لإنجاز المؤسسات الفلاحية في وقتها للنهوض بهذا القطاع وازدهاره، ويعتبر التمويل من المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي، لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى:

- المطلب الأول: الدعم الفلاحي.
- المطلب الثاني: أساسيات التمويل الفلاحي.
- المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي والحلول الممكنة لتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية في الجزائر.

المطلب الأول: الدعم الفلاحي

كما أشار القانون 08-16 المؤرخ في 10 أوت 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي، فإن الدعم المالي للدولة هو من المصادر الأساسية في التمويل الفلاحي، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الدعم الفلاحي، طرق وإجراء الدعم الفلاحي، بالإضافة إلى تدابير دعم القطاع الفلاحي في الجزائر.

الفرع الأول: ماهية الدعم الفلاحي

يعرف الدعم على أنه"مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أوسلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول"[2].

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40-41.

[2] يوسف قات، **الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية الزراعية، مؤسسة التسويق الزراعي**، مديرية الدراسات والمعلومات، الجامعة الأردنية، 2000، ص: 03.

عرفت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الدعم الفلاحي بأنه"القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة، والتي تزيد دخول الفلاحين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج أو إستهلاك المنتجات الفلاحية"[1].

وعرفت إتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الفلاحي إستثناءا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة المالية وأن تقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة[2].

كما يعرف الدعم على أنه"مساهمة مالية تقدمها الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية(FNRDA) وهذا لتشجيع الفلاحين على الإستثمار، وتحديد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح، والتركيبة المالية للمشروع"[3].

مما سبق يمكن تعريف الدعم الفلاحي على أنه مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أومن خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تساهم في زيادة دخول الفلاحين وتخفيض تكاليف إنتاجهم وتشجيعهم على الإستثمار.

الفرع الثاني: طرق وإجراء الدعم الفلاحي

تتمثل فيما يلي:[4]

أولا: الاجراءات بالمساهمة المؤقتة:

هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وهنا تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات حسب المجالات الإستثمارية(عتاد سقي، إستصلاح أراضي زراعية) بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض على مستوى الولاية، حيث يتم التحصيل على القرض بجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل.

ثانيا: إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية

هي القروض التي تعود إلى الدولة(دعم) وهذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه

[1] محمد علي محمد، **مؤشرات الدعم الزراعي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، آب 2008، ص ص: 01-02.

[2] يوسف قات، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

[3] سلطاني كتفي، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

[4] جمعية المهندسين الفلاحيين، مقال منشور على الرابط:
http://alfassosiation.blogspot.com:2012:10:blog-post-2302-html le 02/03/2017, à 23:30.

المؤسسات لضخامتها وتكاليفها وكبر مشاغلها، مثلا أشغال الري الكبرى كالسدود والبحوث العلمية أوقضية إستصلاح الجنوب(الأراضي الصحراوية)، فكل هذه المؤسسات تقع على عاتق الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانيات الدولة.

الفرع الثالث: تدابير دعم القطاع الفلاحي في الجزائر

ركزت الدولة الجزائرية في الكثير من الأوقات على التنظيم والضبط والرقابة والدعم المتعدد الأشكال للقطاع الفلاحي، ومن بين أهم سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر ما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR)، وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي[1]، اللذان إتبعتها الدولة في الألفية الأخيرة، بعد الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات والتي جعلت الدولة غير قادرة على الإستمرار في سياسة الدعم[2].

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية شرع في تنفيذه سنة 2000 تحت إسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)من خلال محاولة النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح إسمه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (BADR)، وقد حدد لهذا المخطط آلية مالية للدعم تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الإئتمانية ممثلة في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA)، صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز، القرض الفلاحي والتأمينات الإقتصادية، الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي أما برنامج التجديد الفلاحي والريفي فقد أطلق رسميا سنة 2009، حيث ركز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل[3]، وقد تنوعت صناديق الدعم(7صناديق) وتم إقامة شباك موحد للإستفادة من الموارد المالية.

إضافة إلى ما سبق يمكن إيجاز أهم تدابير الدعم للقطاع الفلاحي فيما يلي:

1- إستخدام قرض بدون فائدة"الرفيق" لفائدة الفلاحين والمربين وإقامة الدعم لتكاليف إقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس وكذا دعم أسعار إقتناء الأسمدة بنسبة 20%، وإقامة دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للمياه بنسبة تتراوح من 25%إلى 45% فضلا عن الإعتماد الإيجاري، حيث تعفى الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القرض الإيجاري من الرسم على القيمة المضافة، كما أن

[1] زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، جامعة سطيف 1، 4 جوان 2014، ص: 08.

[2] رابح زبيري، **حدود فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004، ص: 02.

[3] زهير عماري، أسامة عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

هناك إعادة إقرار للإجراءات المتعلقة بتكييف الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية(4.5دينار للقنطار من القمح الصلب و3.5دينار للقنطار من القمح اللين و2.5دينار لقنطار الشعير)[1].

2- دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب إضافة إلى دعم اللحوم وتعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار كالزيتون والتمور، كما تعفى البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية الغذائية من الرسوم الجمركية عند الإستيراد[2].

3- دعم الفروع التي تشرك المنتجين الفلاحيين مع العاملين في نشاط التحويل، وتخصيص قروض ميسرة تحت تصرف وحدات الصناعات الغذائية(الملبنات، ومصانع تصبير الطماطم) التي ستقدم بدورها تسبيقات مالية لمربي المواشي والفلاحين العاملين في مجال نشاطها إضافة إلى كل هذا تم إقرار جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين وإشتراك آليات القرض المصغر وإدماج حملة الشهادات في تنمية نسيج مؤسسات الخدمة الفلاحية في تحسين الإستشارة المقدمة لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل أصحاب الخبرة في هذا المجال[3].

المطلب الثاني: أساسيات التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الفلاحي حاجة ضرورية لإنجاز المؤسسات الإنتاجية، فنظرا للخصوصيات التي يتميز بها القطاع الفلاحي كان لابد من آليات وإجراءات تمويلية تتكيف معه، هذا ما يجعل من التمويل الفلاحي ذو طبيعة خاصة.لذا سنتناول في هذا المطلب تعريف وأهداف ومصادر التمويل الفلاحي، وكذا مؤسسات التمويل البنكي والتعاضدي للقطاع الفلاحي ودوره وأهم مشاكله.

الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي

يعرف التمويل الفلاحي على أنه "منح فرصة للفلاحين المستثمرين لإستغلال أراضيهم وكذلك إستصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدراتهم على إقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة بإستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لإستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة"[4].

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، تدابير الدعم لفائدة القطاع الفلاحي، 2013 ، متوفر على الرابط:
http://www.andi.dzlindex.php/ar/mesurex-d-appui-a/a-creation le 02/03/2017,à00h15.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] شعيب بونوة، علي بودلال، **إشكالية التمويل والسياسات المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22 و23 اكتوبر 2002، ص:135.

يعرف أيضا أنه "عبارة عن قروض في غالبيتها قصيرة ومتوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة"[1].

حسب القانون 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي فإن: "التمويل الفلاحي يتشكل على وجه الخصوص من الدعم المالي للدولة، والتمويل التعاضدي والقرض البنكي، وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته وذلك طبقا للتشريع المعمول به"[2]، وذلك حسب المادتين 85 و86 من القانون السابق.

كما أن التمويل الفلاحي هو "الحصول على الأموال اللازمة للمصاريف الجارية التي تحتاج إليها الفلاحة كأثمار البذور والسماد ونفقات الحصاد وأثمان المواشي والآلات الفلاحية، أوبعبارة أخرى إقراض المزارع إلى حين بيع محصوله بسعر موافق عند تحسين السوق"[3].

مما سبق يمكن تعريف التمويل الفلاحي على أنه إئتمان قصير أو متوسط الأجل، يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية ومساهمته في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية، والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني: اهداف ومصادر التمويل الفلاحي

إن التمويل الفلاحي ضروري من أجل النهوض بالتنمية الفلاحية والمساهمة في الدخل الوطني، حيث نجد أن معظم الفلاحين يلجأون إلى الإقتراض من مصادره المختلفة وهذه المصادر تتعدد من بلد لآخر من نظام لآخر.

أولا: أهداف التمويل الفلاحي

يمكن إستعراضها من خلال مايلي:[4]

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الإحتياطات المختلفة؛
- المحافظة على حجم النشاط الزراعي الملائم، والإستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والإئتمان**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص: 116.

[2] القانون 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 46، 10 أوت 2008، المادتين 85-86، ص: 14.

[3] حسن أحمد عبد الرحيم، **إقتصاديات النقود والبنوك**، طيبة للنشر، مصر، 2008، ص: 182.

[4] رشا سعيد أمي أستيتية، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999، ص:14.

– زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة كذلك بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية الغير مواتية وتوفير مقدرة إئتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف؛

– إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها الفلاح قادر على العمل والإستثمار.

ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي

وتتمثل فيما يلي:[1]

– **الأفراد:** هناك أفراد لديهم مبالغ مالية ويبحثون عن تشغيلها بدل تجسيدها، وعندما يطلب منهم الفلاحون الأموال يقدمونها لهم بفوائد كبيرة، وهي تستعمل خاصة من طرف الفلاحين القدامى؛

– **التجار:** يقومون بإقراض الفلاح مقابل فوائد، وعملية الإسترجاع تكون ببيع المحصول للتاجر نفسه؛

– **البنوك التجارية:** تقوم بإقراض الفلاحين ولكن بشروط قاسية كالرهن على المزارع والعقارات والفوائد العالية؛

– **البنوك الحكومية:** هناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصة تقوم بتمويل القطاع الفلاحي، حيث أنشئ في الجزائر بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) في 1982 لهذا القرض وهي تفرض أسعار فائدة منخفضة وأحيانا معدومة؛

– **المؤسسات شبه الحكومية:** وهي مثل البنوك الحكومية، تكون فيها الفوائد على القروض مضمونة من الحكومة؛

– **التمويل عن طريق التعاونيات:** تقوم بتقديم قروض ميسرة وملائمة بدرجة كبيرة لطبيعة ومستوى الفلاحين.

الفرع الثالث: التمويل التعاضدي والبنكي ومؤسساته

حيث سنتطرق في هذا العنصر للتمويل التعاضدي مع التركيز على التمويل البنكي ومؤسسات التمويل الفلاحي ودوره وأهم مشاكله.

أولا: التمويل التعاضدي

تعتبر التعاضدية الفلاحية هيئة مهنية تهدف على وجه الخصوص لتحقيق عمليات التأمين وإعادة التأمين ومنح القروض والتعويض القائم على روح التضامن والتآزر وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين[2]، وتعتبر من المؤسسات التي تمول الفلاح عينا وهي تقوم بالتمويل خاصة

[1] علي بودلال، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2000، ص ص: 60-61.

[2] القانون 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سبق ذكره، المادتين 67-68، ص: 13.

للبذور والأسمدة، كما أنها تكون في شكل الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض وإستصلاحها وهي تشمل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA)[1].

تعتبر التعاونيات أو التعاضديات المتخصصة في التمويل الفلاحي من أحسن مصادر التمويل، لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم القروض على أسس صالحة ومقبولة لجميع الفلاحين مهما كانت حيازتهم، ومهما كانت طبيعتهم، وحتى الفلاحين نجدهم يفضلون التعامل مع التعاونيات على غيرها من أشكال التمويل، لأن هذا النوع يعتمد على البساطة في تقديم القروض، ولا تتطلب الكثير من الضمانات لأنها على دراية بمستوى كل متعامل معها وإلى جانب ذلك فالهدف من التمويل التعاوني هو زيادة الإنتاج الفلاحي ومساعدة الفلاحين[2].

التمويل الفلاحي الذي يتدفق من خلال التعاونيات، تصبح رقابته ذاتية، تقلل من المخاطر، ويضيف مزيدا من الثقة، وهي بحكم تكوينها ووجودها بين أعضاءها تستطيع إشباع الحاجة من الخدمات الإئتمانية دون تأخير[3].

ثانيا: التمويل البنكي

التمويل الفلاحي البنكي هو التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الإقتصادية الوطنية[4]، كما أنه عبارة عن أموال يستدينها الفلاح من البنك مع التعهد بردها إليه ودفع فوائد عنها إلى أن يحين موعد ردها، وتقوم البنوك بمنح الإئتمان الفلاحي، وتحقيق أعلى معدلات التنمية الفلاحية في المجتمع، ومما لا شك فيه أنه يحتل أهمية خاصة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى الأهمية التي يحتلها القطاع الفلاحي كمصدر رئيسي للإنتاج وإستيعاب العمالة، كما يعتبر نظام الإئتمان الفلاحي الأداة الإقتصادية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بنظام حيازة الأراضي الفلاحية والإنتاج الفلاحي والتنمية الفلاحية[5].

يمكن إبراز دور ومشاكل التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر ضمن ما يلي:

1- دور القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي

يكمن دور القطاع الفلاحي في تمويل الفلاحة من خلال التنوع الكبير في أشكال القروض التي يمنحها والموجهة لإستخدامات عديدة، فنجد القروض العقارية الموجهة لشراء الأراضي والمزارع، والقروض

[1] جمعية المهندسين الفلاحيين، مرجع سبق ذكره.

[2] علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

[3] المرجع السابق، ص: 62.

[4] نوال جمعون، **واقع وآفاق إصلاح النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 41.

[5] دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004، ص: 26.

الإنتاجية المستخدمة في شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي، والقروض الإستهلاكية للفلاحين، ويمكن لهذه القروض أن تخدم أغراضا عديدة (قروض التصنيع الفلاحي، قروض الثروة الحيوانية، قروض المكننة، قروض الإسكان الريفي والتسويق الفلاحي)، كما قد يستفيد منها أطراف عدة (الأفراد، التعاونيات، الشركاء، القطاع العام)، وتشمل هذه القروض عدة محاصيل(البستنة، المحاصيل الحقلية، الماشية، الثروة السمكية، محاصيل الخضر الصيفية والشتوية)[1].

من ناحية الضمانات قد نجد قروضا مضمونة وأخرى غير مضمونة، كما أن القروض قد تتنوع في الآجال بما يتلائم مع القطاع الفلاحي.

لذلك يمكن القول أن دور القطاع البنكي في تمويل القطاع الفلاحي يتمثل بالدرجة الأولى في التنويع من أشكال القروض والتسهيلات الممنوحة.

2- مشاكل التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الأهمية الكبرى التي يقدمها التمويل البنكي لمؤسسات الإستثمار في القطاع الفلاحي إلا أنه يواجه عدة مشاكل نذكر منها مايلي:

- **القضية العقارية:** هذه المشكلة تسبب عدة مشاكل خصوصا وأنها لم تحسم بعد فكثير من الفلاحين لا يملكون عقود الملكية لأراضيهم حيث نجد أنه من بين 1541 بلدية على المستوى الوطني هناك 600 بلدية تملك سجل الأراضي الأمر الذي يصعب معه تحديد الأراضي العمومية وتفريقها عن الأراضي الخاصة التي يسهل عملية تحديد المستثمرات بدقة وبالتالي صعوبة تقديم العقود كما أن توزيع العقود عند تطبيق طريقة الإنتفاع الدائم أثار مشاكل عديدة، فقد شمل العقد كل المستثمرين الذين كانوا ينتمون إلى المستثمرة، في حين تم إعادة تقسيم المستثمرات الجماعية إلى مستثمرات فردية، وبالتالي لا يفيد العقد الذي يشمل المستثمرة الجماعية بينما هي مستثمرة أعيد تقسيمها، فحين يطلب الفلاح العقد الذي يثبت ملكيته للأرض يسلم عقود لا تحمل توقيع الموثق الشيء الذي يعطي الفرصة لكثير من الفلاحين ببيع الأراضي دون إعطاء أدنى إعتبار للإلتزامات إتجاه البنك، والبنك لا يستطيع اللجوء إلى العدالة لأن عقد ملكية الأرض غير حقيقي[2].

[1] هواري معراج، مقدم عبيرات، **سبل تطوير زراعة النخيل وتصنيع التمور**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 2002، ص:118.

[2] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: سياسة التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص:15.

- **الدافع الديني:** لأن القروض تكون بفائدة(ربوية) وهذا ما يتنافى مع المعتقدات والشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا[1]، لهذا الفلاح يجد مشكلا في التعامل مع البنوك؛

- **عدم إستقرار الفلاحين:** تعددت أسباب التغير المستمر لملاك الأراضي، وذلك بسبب إما الإفلاس أوبسبب عملية إرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها هذه الوضعية تشكل عائقا أمام البنوك لإسترجاع أمواله[2]؛

- **عدم التسديد:** عدم وفاء المستثمر الفلاحي بإلتزاماته إتجاه البنك يدفع هذا الأخير لعدم تمويله مستقبلا[3].

ثالثا: مؤسسات التمويل الفلاحي

تتدرج مؤسسات التمويل البنكي ضمن المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا ونقدا وتتمثل فيما يلي:

1- **المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا:** هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح الفلاحين البذور، الأسمدة، الخدمات...إلخ، حيث يمكن أن تكون القروض في شكل الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض وإستصلاحها[4].

2- **المؤسسات التي تمول الفلاح ماليا:** تتدرج مؤسسات التمويل البنكي ضمن المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا والمتكونة بدورها من:

- **البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة(1962 الى 1982):** أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعمه للقطاع الفلاحي، وله عدة وظائف كمنح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي، بالإضافة إلى منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص[5]؛

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972، وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيق بتاريخ 21 جويلية 1998 كشركة مدينة ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين، ومن مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني

[1] هواري معراج، مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص:118.

[2] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص:15.

[3] هواري معراج، مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

[4] جمعية المهندسين الفلاحيين،مرجع سبق ذكره.

[5] حسينة حوحو، مرجع سبق ذكره، ص:8.

للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الإقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)من جهة أخرى ومن أجل إعادة الإعتبار للبعد الإقتصادي للعمل الفلاحي والإستثمارات المتعلقة به حيث ينبغي عدم إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية كجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الإقتصاديين المعنيين[1]؛

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)**: إبتداءا من 13 مارس 1982 إلى يومنا هذا: هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع وبنك تنمية[2]؛

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)**: أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يرمي إلى دعم المستثمرات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة، لقد تم وضع مجموعة من النصوص التنفيذية لهذا الصندوق في شكله الجديد وهي:[3]

✓ المنشور التنفيذي رقم 118 المؤرخ في 30 ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛

✓ المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق؛

✓ المقر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000، الذي يحدد شروط الإستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات، وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط؛

✓ المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق الضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الإستثمار، فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للفلاحين.

✓ أما فيما يخص قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق يمكن حصرها كالآتي: تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتوجات الفلاحية، عمليات التسويق، تطوير الري الفلاحي، المخزون الأمني للإنتاج الزراعي والبذور والمشاتل، حماية مداخيل الفلاحين، دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية.

- **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)**: حيث يعتبر أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA)، حيث أنشأ في 12 ديسمبر 1972، وكان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم[4]؛

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[2] حسينة حوحو، مرجع سبق ذكره،ص:08.

[3] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[4] حسينة حوحو،مرجع سبق ذكرة،ص:08 .

- **صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز (FMVC)**: أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، لتدعيم تطبيق برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز وقد كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط إستعماله عبر الشركة المعروفة بإسم"العامة للإمتيازات الفلاحية"، وأصبح في عام 2002 صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز بقرار من وزارة الفلاحة ويستفيد من هذا الصندوق، الأفراد، الجماعات اللذين لهم مؤسسات جوارية في عمليات تفيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية[1]؛

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية (FNDRA)[2].**

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي والحلول الممكنة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية في الجزائر

إن القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات مما لها دور في تحقيق الإكتفاء الذاتي لذلك وضعت رؤية مستقبلية حول تنميته وتطويره، فسنتطرق في هذا المطلب إلى شروط نجاح والحلول الممكنة للقطاع الفلاحي في الجزائر.

الفرع الأول: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجحة وذات فعالية يجب أن تراعي الأسس التالية:

- إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة ولذلك يجب أن يأخذ النظام التمويلي الفلاحي في الإعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسبة(منخفضة نسبيا) ذلك أن القرض يعتبر من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجه، وحتى يمكن للقرض تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن، إذ تهدف إلى تشجيع الفلاح على إستخدام مثل هذه القروض والنهوض بإنتاجه الفلاحي[3]؛

- تكثيف التمويل المالي للقطاع وتحديث هياكله بالإضافة إلى توفير الشروط الضرورية للتنمية المستدامة ومنح الأولوية للفلاحة في البرامج الإستثمارية الحكومية، كما يجب أخذ الحلول الملائمة لكل منطقة على حدة ومراعاة خصوصياتها، بالإضافة إلى التحكم في تقنيات الإنتاج وإدماج القطاع الفلاحي في النظام العالمي عن طريق إدخال تكنولوجيا لرفع مستوى الإنتاجية والتوسع الرأسي، كما أن التسيير

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000**، المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص: 79.

[2] حسينة حوحو ،مرجع سبق ذكره، ص:08.

[3] دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 30-31.

العقلاني للموارد المالية وتحسن الخدمات المصرفية خاصة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق التنمية الفلاحية، سوف يساعد في توفير الظروف لنمو القطاع ذاتيا[1]؛

– الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية، إضافة إلى المرونة في إجراءات منح المساعدات وتوجيه المساعدة مباشرة للمنتجين الفعليين[2]، وهو بدوره سيساهم بشكل كبير في نجاح سياسة الدعم؛

– يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بإلتزاماتهم إتجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات ويتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة، حيث أن وفاء الفلاحين بإلتزاماتهم في الأوقات المحددة يشجع البنوك على مواصلة عملها إتجاه الفلاحين مهما كانت مستوياتهم ومناطق فلاحتهم[3]؛

– كنتيجة للطبيعة الإحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة وهذا النظام يمكن أن يحقق هدفا مزدوجا، من حيث إضافته مصدرا جديدا للأخطار من جهة وتحقيق ضمانات مساعدة متبادلة ضد المخاطر وإحتمال إنخفاض الدخل من جهة أخرى[4]؛

– يجب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة إستخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها كإستخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح[5]؛

– يجب على المؤسسات المقرضة أن تصنع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقتراض[6]، حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الإستفادة من هاته القروض وفي الوقت الذي تطلب فيه دون أية عرقلة حتى يتمكن الفلاح من إستخدام القرض في الوقت المناسب؛

– لكي يكون القرض الفلاحي ذو فعالية يجب أن يهيئ المناخ المناسب لإستخدامه فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق تؤدي لتحقيق الرخاء، كما أن البنوك يجب أن تتأكد من إستخدام التمويل الممنوح لنفس الغرض الذي منح لأجله وأنه سوف يعطي إيراد يكفي لتسديده، ودفع الفوائد عليه من ترك

[1] شعيب بونوة، علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

[2] جمعية المهندسين الفلاحيين، مرجع سبق ذكره.

[3] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

[4] دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[5] دلال بن سمينة،عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[6] علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

ربح مناسب للفلاح، وأن يكون موعد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل، وكنقطة مهمة فإن منح التمويل يجب أن يؤسس على الحيازة وليس على الملكية[1].

الفرع الثاني: الحلول الممكنة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح مورد لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي، لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك من خلال ما يلي:[2]

– تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي وإستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع؛

– ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية لأن الشخص الذي يملك قطعة ارض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله، وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.

– ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض؛

– ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار؛

– العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة؛

– العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود وخلق إحتياطي ما يكفي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على زيادة الإستثمارات المالية الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي؛

– العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويأتي هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض؛

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الفلاحة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية والتي تتمثل في إنتاج إستراتيجية للتنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي:[3]

– زيادة إنتاجية الأرض الفلاحية؛

---

[1] دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31-32.

[2] أحمد باشي، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

[3] كمال روابنية، **تحرير التجارة الزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد: 11، ماي 2007، ص: 241.

– تبني إستراتيجية واضحة للتصدير إذ يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الفلاحية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج؛

– نشر الصناعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة حيث أن تطوير القطاع الفلاحي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل، كما تؤدي المشاريع الفلاحية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي وإستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات؛

– دعم القطاع الفلاحي حيث يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري وفي التنمية الإقتصادية والإجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام يوظف 21% من اليد العاملة النشطة، وبالرغم من ذلك نجد الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الفلاحي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج الفلاحي، أما الدعم المقرر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص 80% من مصاريفه لدعم الإستثمار الفلاحي والذي سمح بتوسيع المساحة الصالحة للفلاحة بقيمة قدرها 419000 هكتار.

خلاصة الفصل

إن القطاع الفلاحي يعتبر القاعدة الأساسية التي تقوم عليها هيكلة النظام الإقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه ولعلاقته المباشرة بباقي القطاعات، كونه قطاع حساس في الجزائر.

حيث تعد السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر وإلى الآن غير ذات فعالية كبيرة، عدى ما تحقق نتائج ايجابية إثر تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

ويعتبر مجال تمويل القطاع الفلاحي من أهم المصادر التي ترتكز عليها عملية ترقية الإقتصاد الوطني الجزائري، رغم ذلك إنها تواجه عراقيل مما يستوجب تدخل السلطات المعنية والمكلفة بحلها حيث تركز الدولة في إطار السياسة التمويلية على آلية متداخلة تشمل أربعة أشكال من التمويل وهي الدعم الحكومي، التمويل البنكي، التمويل التعاضدي والمؤسسات المالية المتخصصة.

نستطيع القول أن التمويل الفلاحي من المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي والمساهمة في زيادة الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية، فرغم المبالغ الكبيرة الموجهة لهذا القطاع إلا أنه مازال يشهد عدة إختلالات هيكلية.

الفصل الثالث:

واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة

تمهيد

بعدما تم إستعراضه في الجانب النظري والذي يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر، سيتم في هذا الفصل إستعراض واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة وذلك من أجل معرفة الحدود التي وصلت إليها ولاية ميلة في تمويل قطاعها الفلاحي بإستعراض مفصل للقطاع الفلاحي لولاية ميلة للوقوف على الشعب الفلاحية الرائدة ومختلف النشاطات مرورا بآليتي الدعم والتمويل، كما تطرقنا إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة من ناحية القطاع الفلاحي. كما يتم التطرق إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- الذي يعتبر أهم ممول للقطاع الفلاحي من خلال منح العديد من القروض الفلاحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي مع إجراء تقييم شامل لها وإبراز أهم الأهداف المستقبلية للبنك من أجل النهوض والترقية بهذا القطاع.

على هذا الأساس سيتم دراسة هذا الفصل بعنوان واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة وفق المباحث الأساسية التالية :

- المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي لولاية ميلة؛
- المبحث الثاني: واقع عملية منح القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-؛
- المبحث الثالث: أمثلة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة ممولة بالقروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-.

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي لولاية ميلة

تعتبر ولاية ميلة منطقة فلاحية بإمتياز بفضل مناخها ومساحتها الملائمة لزراعة العديد من المحاصيل المتنوعة، وهذا ما يكسبها قدرات إنتاجية عالية في شتى الشعب الفلاحية، لذا سنحاول التطرق إلى الخصائص المميزة لها من كل الجوانب إضافة إلى التعرف على مختلف القدرات الفلاحية سواء كانت طبيعية أو بشرية مع إلقاء الضوء على مساهمة الدولة في تحسين القطاع الفلاحي بالولاية من خلال الدعم المالي والتقني وخصوصا دعم المعدات الفلاحية، هذا لمعرفة الشعب الفلاحية الرائدة وأهم العراقيل والحلول للنهوض بالقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: الإطار العام للقطاع الفلاحي لولاية ميلة

يعتبر القطاع الفلاحي لولاية ميلة العصب الحساس كونه يؤثر ويتأثر بمعظم القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة والتجارة لذلك فان تطوير القطاع الفلاحي وترقيته من شأنه أن ينعش باقي القطاعات الاستراتيجية ويحمي الإقتصاد من كل التقلبات التي تشهدها من وقت لآخر لهذا سنحاول التطرق لمؤهلات الولاية وتطور إنتاجها الفلاحي وأهم البرامج الإستثمارية والتنموية.

الفرع الأول: بطاقة فنية حول القطاع الفلاحي لولاية ميلة

تعتبر ولاية ميلة ولاية فلاحية لما تزخر بها من قدرات طبيعية هائلة من حيث التضاريس، نوعية التربة ونسبة التساقط وإختلاف مناخها وكيفية إستغلال أراضيها من طرف المستثمرات الفلاحية أو إستغلالها عن طريق الري الفلاحي.

أولا: التعريف بولاية ميلة وموقعها الجغرافي

ولاية ميلة هي الولاية رقم" 43" في الترميز الولائي الجزائري، وتقع في الجهة الشرقية للجزائر حيث إنبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1985 وتتكون من 13 دائرة تشمل 32 بلدية، وإذا كانت ولاية ميلة حديثة النشأة من الناحية الإدارية فهي من الناحية التاريخية ضاربة في أعماق التاريخ حيث ظهرت سنة 256 ميلادية وقد تعاقبت عليها عدة حضارات منها الرومانية[1].

تحدها من الشمال جيجل، وسكيكدة من الشمال الشرقي، قسنطينة من الشرق وسطيف من الغرب أما من الجنوب فتحدها ولاية باتنة ومن الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي.

تتربع على مساحة كلية ب:348045 هكتار منها: المساحة الزراعية الكلية 315745 هكتار(تمثل 90% من المساحة الكلية)، أما المساحة الصالحة للزراعة 237557 هكتار(تمثل 75% من المساحة الكلية)، إضافة إلى أراضي رعوية تقدر مساحتها 21.956 هكتار، حيث يبلغ عدد سكانها 836.314

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

نسمة بها يد عاملة نشيطة تقدر ب:316.283 أي 38%من عدد السكان منها اليد العاملة النشيطة في الميدان الفلاحي يقدر ب:60.000 أي 19%من اليد العاملة النشيطة، وتزدهر بها قطاعات الزراعة، الصناعة والسياحة، وتتكون بنيتها التحتية للطرقات من شبكة تضم الطريق السريع(52.36 كم)، الطريق الوطني(337.416 كم)، مسارات الولاية(2930093) ومسارات البلديات (1640.87 كم)[1].

وتنقسم ولاية ميلة إلى ثلاثة مؤهلات فلاحية نوجزها فيما يلي :[2]

1- <u>المؤهلات الطبيعية</u>: وتتميز على العموم بتنوع المناخ والتضاريس وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مناطق رئيسية:

أ- <u>المنطقة الشمالية</u>: تمتاز بتضاريس صعبة ومعقدة وإنحدارات كبيرة ورطوبة المناخ أي ذات طابع جبلي، بها موارد مائية تتمثل في عدة وديان(الوادي الكبير، وادي بوصلاح)، بالإضافة إلى أودية صغيرة، حيث تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 14% من المساحة الإجمالية الصالحة وتتميز بنسبة تساقط تتراوح من 600 ملم إلى 700 ملم سنويا، وتعرف هذه المنطقة بإنتاج الأشجار وخاصة زراعة الزيتون، تربية النحل وتربية الحيوانات، والفلاحة الجبلية التي لازالت تفتقر إلى مسالك ريفية وتضم هذه المنطقة البلديات التالية: حمالة، الشيقارة ، ترعي باينان، عميرة آراس، تسالة لمطاعي، مينار زارزرة، تسدان حدادة والعياض بارباس؛

ب- <u>المنطقة الوسطى</u>: ذات تضاريس سهلة من سفوح الجبال والتلال، تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 68% من المساحة الإجمالية الصالحة، حيث أن أراضيها خصبة تتركز فيها زراعة المحاصيل الكبرى(زراعة الحبوب، الأعلاف، البقول الجافة، الخضروات، بساتين الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون)، وتربية الحيوانات والدواجن، وتتميز بنسبة تساقط تتراوح من 400 إلى 600 ملم سنويا، حيث تتوفر بها مصادر مياه مقبولة بحكم وجود أغلبيتها على ضفاف السدود والوديان وبها أيضا وديان مؤقتة وتضم البلديات التالية: بوحاتم، دار حيبو صلاح، عين البيضاء أحريش، فرجيوة، بني قشة، تيبرقنت، الرواشد، وادي النجاء، أحمد راشدي، زغاية، ميلة، عين التين، سيدي خليفة، سيدي مروان، القرارم قوقة؛

ج- <u>المنطقة الجنوبية</u>: تتميز بسهولة تضاريسها، تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 18% من المساحة الإجمالية الصالحة ويتغلب عليها طابع الهضاب العليا لا يتعدى التساقط بها 350 ملم سنويا، تتركز فيها زراعة الحبوب، الأعلاف وتربية الماشية والدواجن(الديك الرومي)، بالإضافة إلى زراعة الخضراوات المسقية(البطاطا، الثوم والجزر) عن طريق المياه الجوفية مستغل جزء منها تحتاج إلى التدعيم في هذا

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

[2] المرجع السابق.

الميدان وتضم المنطقة البلديات التالية: وادي العثمانية، عين الملوك، شلغوم العيد، بن يحيى عبد الرحمان، تاجنانت، أولاد خلوف، المشيرة، التلاغمة ووادي سقان.

2- <u>المؤهلات البشرية</u>: يسهر على حسن تسيير قطاع الفلاحة بمقر المديرية حوالي 267 مؤطر من مهندسين فلاحين(73)، بياطرة(50)، تقنيين ساميين في الفلاحة(65)، إداريين و 59 عمال كل هؤلاء موزعين على ستة مصالح مختلفة المهام، بالإضافة إلى(11) قسما فرعيا موزعين عبر تراب الولاية ويقطنون ب32 بلدية وقد لاحظت اللجنة أن هذه الأقسام الفرعية تعاني من نقص التأطير على غرار الأقسام الفرعية: التلاغمة، وادي النجاء، تاجنانت وفرجيوة.

3- <u>مؤهلات أخرى</u>: تتوفر الولاية على إمكانيات كبيرة في صورة هيئات فلاحية تعمل كلها بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية وتحت إشرافها قصد النهوض بالقطاع والرفع من مردوديته وذلك حسب طبيعة عمل كل هيئة: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA)، تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS)، الغرف الفلاحية(CAW)، المزارع النموذجية(10)، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

<u>ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة</u>

إن مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة كان لها أثر كبير على مستوى الولاية بفضل إدارتها للشؤون الفلاحية بفضل هياكلها، نظامها وقوانينها، حيث سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة من خلال ما يلي:

الشكل(3-1)الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة

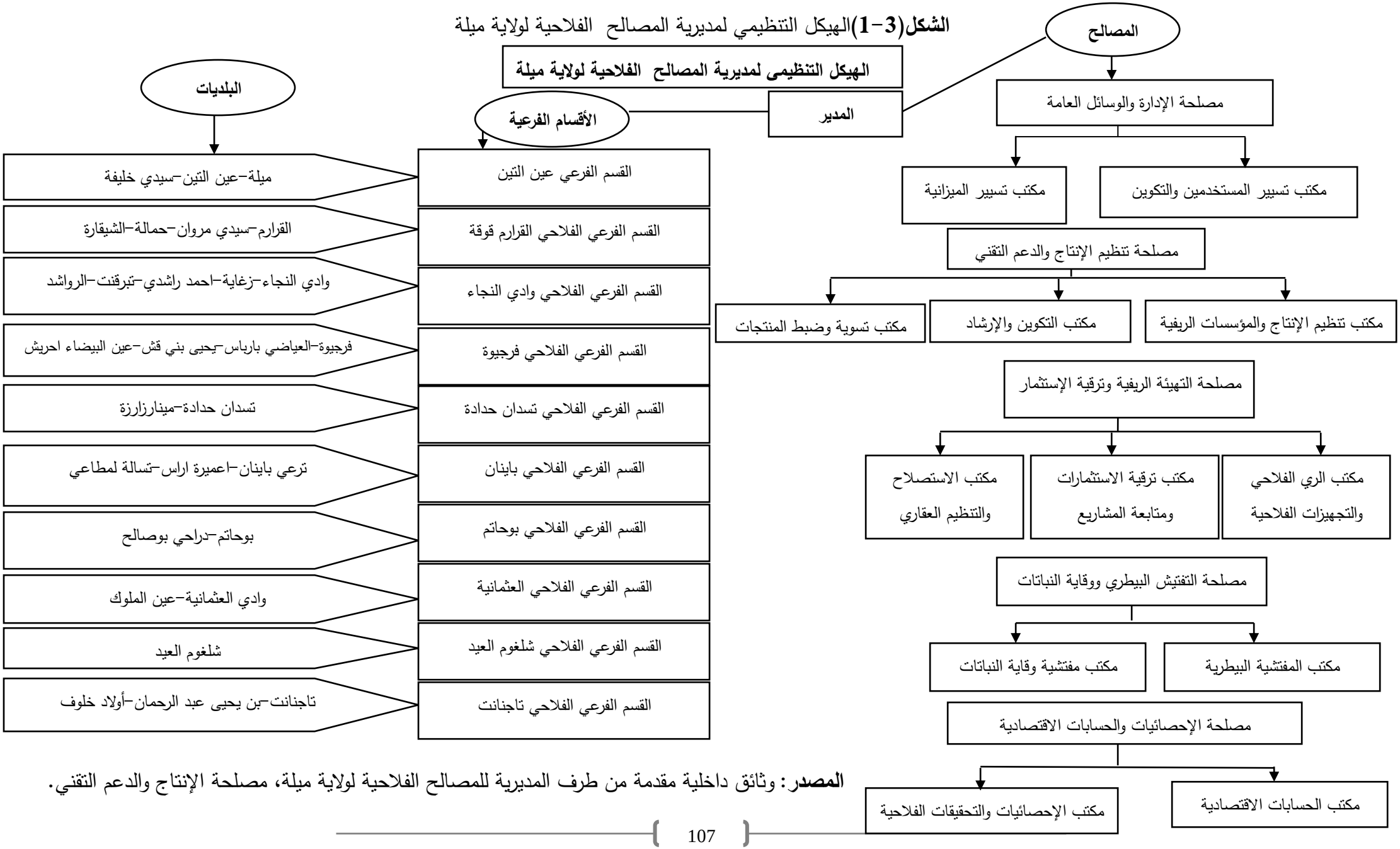

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

شرح الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية:

ويتمثل فيما يلي: [1]

حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2012/07/16 المتضمن تنظيم مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة والأقسام الفلاحية تزود بالمصالح الخمس التالية: مصلحة الإحصائيات الفلاحية والحسابات الإقتصادية، مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات، مصلحة التهيئة الريفية وترقية الإستثمار، مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مصلحة الإدارة والوسائل العامة.

المادة 03: تكلف مصلحة الإحصائيات الفلاحية والحسابات الإقتصادية على الوجه الخاص بإنجار برامج التحقيقات الإحصائية الفلاحية وتضم مكتبين:مكتب الإحصائيات الفلاحية، مكتب الحسابات (التحقيقات) الإقتصادية.

المادة 04: تكلف مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات على الوجه الخاص بتنشيط، تنفيذ والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال حفظ، تحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية، وتضم مكتبين:مكتب المفتشية البيطرية، مكتب مفتشية وقاية النباتات.

المادة 05: تكلف مصلحة التهيئة الريفية وترقية الإستثمار على الوجه الخاص بالمحافظة على الثروة العقارية وتنسيق الأعمال التي تهدف إلى إقامة المنشأة والتجهيزات التي تدخل في إطار التنمية الفلاحية، وتضم ثلاث مكاتب: مكتب الإستصلاح والتنظيم العقاري، مكتب ترقية الإستثمارات ومتابعة المشاريع، مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية.

المادة 06: تكلف مصلحة الإنتاج والدعم التقني على الوجه الخاص بترقية أعمال التنمية، تكثيف الإنتاج الفلاحي، تحديث السلوكات الزراعية، تربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها، وتضم ثلاث مكاتب:مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية، مكتب التكوين، التحسين والتشغيل الفلاحي والإرشاد، مكتب التنظيم والتقييس.

المادة 07: تكلف مصلحة الإدارة والوسائل العامة على الوجه الخاص بضمان تسيير المستخدمين الإداريين، التقنيين وتنفيذ ميزانية مديرية المصالح الفلاحية والأقسام الفلاحية التابعة لها، وتضم مكتبين:مكتب تسيير المستخدمين والتكوين، مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

ثالثا: الخصائص الفلاحية للولاية وكيفية إستغلال أراضيها

حيث سوف يتم التعرف على أهم الخصائص التي تميز ولاية ميلة وكيفية إستغلالها للأراضي الفلاحية.

1- الخصائص الفلاحية للولاية: تعرف ولاية ميلة بمملكة الحبوب، الحليب وتنوع منتجاتها الفلاحية حيث يلاحظ أن زراعة الحبوب تستحوذ على أكبر مساحة صالحة للزراعة ب:45%، بالإضافة إلى زراعة البقول الجافة، الأعلاف، الخضراوات والأشجار المثمرة، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فإن ولاية ميلة تعتبر من الولايات الرائدة في إنتاج الحليب بالإضافة إلى إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء، الصوف، العسل والبيض، أما من حيث خصوبة أراضيها فهي صالحة لكل أنواع الزراعات بالإضافة إلى تنوع المناخ الممتد من الرطب في أقصى الشمال إلى شبه جاف في أقصى الجنوب[1].

2- كيفية إستغلال الأراضي بالولاية: يمكن توضيح ذلك على النحو التالي: [2]

أ- **الإستغلال حسب نوع المستثمرات:** تشغل المساحة الصالحة للزراعة من قبل 17158 مستثمرة موزعة كالآتي:مستثمرات القطاع الخاص: 14668 بنسبة 85.5%، مستثمرات فلاحية فرعية(EAI): 1155 مستثمرة بنسبة 19.06%، مستثمرات فلاحية جماعية(EAC):514 بنسبة 3%، مستثمرات الإستصلاح عن طريق الإمتياز(GCA)هي:411 مستثمرة بنسبة 2.3% من أجل إستصلاح الأراضي الهامشية المتواجدة بالمناطق الجبلية التابعة سواء لأملاك الدولة أو الخواص وتدعيم المناطق الريفية بمنتوجات زراعية ،أشجار مثمرة وخلق مناصب شغل قامت السلطات بإنشاء 08 محيطات لإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز عبر شمال الولاية وإسناد إنجازها للعامة للإمتياز الفلاحي(GCA) والموزعة كما يلي:

- **محيط إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:**

✓ **بلدية الشيقارة:** تتربع على مساحة 260 هكتار إنطلقت الأشغال يوم 1999/01/05 موزعة على 72 مستفيد من أبناء البلدية من أجل غرس الأشجار المثمرة؛

✓ **محيط تاوليل بلدية أعميرة أراس:** تتربع على مساحة 130 هكتار، إنطلقت الأشغال يوم 2000/01/04 بلغت النسبة ب:90%، 57 مستفيد من أبناء البلدية تم الإنجاز فيها من أجل غرس أشجار مثمرة 122 هكتار وتوزيع خلايا النحل 100؛

✓ **محيط المعراط(بلدية اعميرة أراس وترعي باينان):** محيط مشترك بين البلديتين تتربع على مساحة 315 هكتار، انطلقت الأشغال يوم 2000/04/18 بلغت النسبة 20% موزعة على 28 مستفيد لم يتم

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،على الساعة10H10، يوم 12-03-2017.

[2] وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

إنجاز منها إلا التحسين العقاري والأشجار المثمرة، طرحت عدة مشاكل خاصة بتحديد العقار بين المستفيدين؛

✓ **محيط المراقد بلدية باينان:** تتربع على مساحة 290 هكتار، إنطلقت الأشغال يوم 2000/04/18 بلغت النسبة 80% موزعة على 77 مستفيد أنجزت المشاريع التالية:غرس الأشجار المثمرة 202 هكتار، توزيع 146 خلية نحل، تهيئة 02 ينابيع؛

✓ **محيط البرواق بلدية مينار زارزة:** يتربع على مساحة 329 هكتار موزعة على 25 مستفيد أنجزت فيه المشاريع كغرس الأشجار المثمرة 85 هكتار، توزيع خلايا النحل بلغت نسبة الأشغال 75%؛

✓ **محيط الظهر بلدية تسدان:** يتربع على مساحة 317 هكتار، إنطلقت الأشغال يوم 2003/05/04 بلغت النسبة 80% موزعة على 63 مستفيد أنجزت فيه المشاريع: غرس الأشجار المثمرة 59 هكتار، تهيئة 04 نقاط للمياه لم تنجز بسبب عدم الترخيص من المصالح الفلاحية؛

✓ **محيط دراع الجرنيز بلدية تسدان حدادة:** يتربع على مساحة 515 هكتار، إنطلقت الأشغال يوم 2003/04/28 بلغت النسبة 80% موزعة على 55 مستفيد أنجزت فيها المشاريع التالية: تهيئة 05 آبار لم تنجز، توزيع خلايا النحل 365 خلية؛

✓ **محيط وادي ديب بلدية حمالة:** يتربع مساحة 297 هكتار إنطلقت الأشغال يوم 2003/03/04 بلغت النسبة 61% موزع على 34 مستفيد أنجزت فيه المشاريع التالية:

- تهيئة نقاط المياه 03 أنجز منها منبع واحد؛

ما يلاحظ مما سبق عدم تعويض المستفيدين الذين تخلوا عن إستفادتهم رغم وجود الكثير من الطلبات المقدمة من طرف الشباب بالإضافة إلى إنعدام قرارات الإنشاء لكل من محيطي دراع الجرنيز والظهر ببلدية تسدان حداد سنة (2003)، مما يستحيل معه تحرير عقود الإمتياز على المستفيدين.

- المزارع النموذجية حيث أن الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو محاولة لإحياء وبعث النشاط الفلاحي في المزارع النموذجية الموجودة عبر إقليم الولاية عن طريق المحافظة على أراضيها وحمايتها من الزوال في ظل الإعتمادات على عقاراتها توجد 10 مزارع نموذجية بنسبة 0.05% منها واحدة تقع بإقليم بلدية وادي النجاء دخلت في شراكة مع أحد الخواص وحسب التقرير المقدم لوحظ أن عدم تنوع الإنتاج على مستوى المزارع حيث يقتصر فقط على إنتاج واحد(مثلا: الحبوب والبقول الجافة) على الرغم من القدرات التي تمتلكها، بالإضافة إلى تحويل مساحات إلى حظائر ومستودعات لا تمد بصلة للقطاع.

ب- الإستغلال عن طريق الري الفلاحي: إن التكلم عن إستغلال الأراضي بالولاية يقودنا للحديث عن الري الفلاحي على إعتبار أنه يحتاج نوع خاص من المكننة ويرتبط في نفس الوقت بالمساحة المسقية، فعلى الرغم من الجهود المبذولة تبقى المساحة المسقية قليلة جدا ولا تمثل إلا 5,5% من المساحة الصالحة للزراعة وذلك بسبب عدم وجود محيطات سقي وإعتماد شبه كلي على مياه الأمطار في سقي

الحبوب التي تستحوذ على 45%من المساحة الصالحة للزراعة، إضافة لضعف إستغلال المياه السطحية بسبب عدم وجود منشآت لحشد المياه، كما أن إنخفاض مستوى المياه الجوفية بالمنطقة الجنوبية الذي يرجع لنقص التساقط هو سبب آخر في قلة المساحة المسقية[1].

أما في مجال التنقيب والتخزين والإستعمال الإقتصادي للمياه فيمثله الجدول(3-1)الموالي :

جدول رقم(3-1): التخزين والإستعمال الإقتصادي للمياه بولاية ميلة(إحصائيات 2016)

نمط التخزين	الوحدة	المبلغ(دج)
الآبار العميقة الارتوازية	122 بئر	161131000
الآبار	20 بئر	2703000
أحواض التجميع	234	54881000
تجهيزات الضخ	362 مضخة	159766000
عتاد السقي بالرش	514 طقم رش	8375876
السقي بالتقطير	161 هكتار	31131000
المجموع	-	497987876

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

ما يلاحظ من الجدول السابق أنه ومع المبالغ المسخرة تبقى إمكانيات السقي محدودة خصوصا وأن الولاية بها سد بني هارون بإمكانه تغطية الولاية بأكملها وأكثر من مياه الشرب والسقي، وهذا راجع لضعف عتاد السقي من حيث النوعية والكمية، كما أنه عتاد بسيط لا يحتاج لتمويل أو دعم كبير.

وقد كانت حصيلة السقي السنوية للموسم الفلاحي 2015-2016 كالتالي: بلغت الأراضي المسقية 13333 هكتار موزعة كما يلي:[2]

- المساحة المسقية حسب نمط السقي: تتمثل في: الجريان الإنسيابي: 2465 هكتار، الرش: 10723 هكتار، الموضعي: 145 هكتار؛

- المساحة المسقية حسب صنف المزروعات: تتمثل في: زراعة الخضراوات: 5000 هكتار، زراعة الحبوب 4000 هكتار، الأشجار المثمرة: 1960 هكتار، زراعة الأعلاف: 2363 هكتار، الزراعة الصناعية: 10 هكتار(الطماطم الصناعية)؛

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،على الساعة10H10، يوم 12-03-2017.

[2] مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،على الساعة14 H30، يوم 13-03-2017.

- المساحة المسقية حسب مصدر المياه:تتمثل في: السدود: 330 هكتار، الحواجز المائية: 75 هكتار، المنابع المائية: 507 هكتار، التنقيبات: 8052 هكتار، الآبار: 1779 هكتار، المجاري المائية: 2590 هكتار.

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب الفلاحية الرائدة لولاية ميلة

يتم التعرف على أهم القدرات الفلاحية الإنتاجية للولاية للوقوف بالأرقام على أهم الشعب ومدى تطورها وحاجاتها للتمويل والمكننة المسخرة لخدمة القطاع ولخدمة هذه الشعب، لذا سنتطرق إلى تطور الإنتاج النباتي والحيواني.

أولا: تطور الإنتاج النباتي الفلاحي لولاية ميلة

يتميز الإنتاج النباتي الفلاحي لولاية ميلة بالتنوع، وتتمثل في المحاصيل الكبرى لوضعية الإنتاج خلال الفترة (2011-2017)، ويمكن توضيحه من خلال الجدول (3-2)الموالي:

الجدول (3-2): تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2011 – 2017)

الموقع الفلاحي / المنتوج (الوحدة بالقنطار)	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	توقعات 2017
الحبوب(قمح صلب ولين)	1631755	1697910	1636184	1331919	-	-
الحبوب(شعير وخرطل)	454029	407141	288467	268329	-	-
مجموع الحبوب	2085687	2105051	1924651	1600000	2688088	2680000
البقول الجافة	2652	32364	27962	29005	35000	48764
الأعلاف	1135048	1281126	1086937	1041171	1790957	1432926
الخضراوات	1262660	1929425	1571546	1892767	2036303	2120007
الأشجار المثمرة	87473	103538	109082	110907	217197	116000

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

للإشارة لما سبق أن منتوج القمح الصلب يمثل أكثر من 50% من مجموع إنتاج الحبوب ويعود ذلك إلى سعره 45000 دج للقنطار، مقاومته للأمراض خاصة الفطرية، نوعية تبنه المفضلة من طرف مربي

المواشي والنمط الإستهلاكي لسكان المنطقة، وتحتل الحبوب المرتبة الأولى في ولاية ميلة ب: 108542 هكتار أي 45% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة وذلك سنة 2016 فرغم المجهودات المبذولة سواء على مستوى توفير المدخلات الفلاحية أو على مستوى التحسين والمرافقة للمزارعين إلا أن الإنتاج يبقى مرتبطا إرتباطا وثيقا بتساقط الأمطار خاصة في مرحلة التسبيل والتعمير(شهر افريل وماي)، وهذا ما يلاحظ جليا بالجدول أعلاه بحيث في الموسم (2014-2015) حصل تراجع في الإنتاج بنسبة 16.85% وذلك راجع إلى نسبة تساقط الأمطار في الشهرين المذكورين حيث لم تتعدى 9.2 ملم بعكس في الموسم (2015-2016) فكانت هناك زيادة في الإنتاج تقدر ب: 1088088 قنطار.

في إطار برنامج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الرامي إلى تقليص مساحة الأراضي المستريحة عن طريق إعادة الإعتبار لزراعة البقوليات الغذائية والعلفية عمدت مديرية المصالح الفلاحية بالتنسيق مع الغرف الفلاحية منذ سنة 2008 إلى وضع إستراتيجية للنهوض بهذه الشعبة من خلال تحسين وإرشاد ومراقبة المزارعين من أجل توفير عوامل الإنتاج والتكفل به عن طريق المتعاملين الإقتصاديين، وفي هذا الصدد عرفت الولاية توسع في المساحة المخصصة وزيادة الإنتاج وعلى سبيل الذكر نسجل ما يلي:

1- توسع المساحة من 800 هكتار خلال الموسم(2008-2009)إلى 2575 هكتار خلال الموسم (2015-2016) .

2- زيادة الإنتاج من 96000 قنطار خلال الموسم (2008-2009) إلى 5000 قنطار خلال الموسم (2015-2016).

وتمثل زراعة العدس نسبة 80% من منتوج الولاية من شعبة البقول الجافة.

أما بالنسبة للأعلاف تشغل المساحة المستعملة ب: 30779 هكتار لسنة 2016 وينقسم إنتاج الأعلاف إلى الأعلاف الطبيعية وتقدر بنسبة 60% من المساحة الإجمالية المخصصة للأعلاف على مستوى الولاية، وتشمل هذه المساحات الأراضي المستريحة والمستعملة عادة في الرعي وإنتاج العلف الطبيعي، أما الأعلاف الإصطناعية فتمثل 40% من المساحة الإجمالية للأعلاف وهي عبارة عن أعلاف موزعة ناتجة عن الجمع بين البقوليات العلفية وبعض أصناف الحبوب كالشعير والخرطال، بالإضافة إلى الأعلاف المسقية المسماة الأعلاف الخضراء الموجهة خصيصا إلى تغدية الأبقار الحلوب، وفي إطار تطوير زراعة الأعلاف الخضراء عملت مديرية المصالح الفلاحية بالإتفاق مع تعاونية الحبوب والبقول الجافة على توزيع 20 قنطار من بذور الصفصفة أي ما يعادل 80 هكتار، مست العملية 41 مربي أبقار حلوب يملكون أراضي مسقية.

تحتل زراعة الخضراوات مكانة هامة في المخطط الإنتاجي للولاية وتشغل المساحة المستعملة لسنة 2016 ب:5398 هكتار بحيث تمثل زراعة البطاطا 786030 قنطار بنسبة 40%، أما الإنتاج

المتوقع لسنة 2017 يقدر ب: 86811 قنطار متبوعة بزراعة الثوم ب: 406465 قنطار بنسبة 14%، أما الإنتاج المتوقع لسنة 2017 يقدر ب: 408711 قنطار، وتنتشر زراعة الخضروات على العموم بالمنطقة الجنوبية للولاية حول المصادر المائية الجوفية، أما في شمال الولاية فتمارس على المساحات الصغيرة، كما تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الخضراوات داخل البيوت الكلاسيكية يتمركز على ضفاف وادي الكبير ويقتصر على الطماطم والفلفل بمساحة سنوية تقدر ب: 8 هكتار ما يعادل 200 بيت بلاستيكي، وفي مجال إنتاج البطاطا توفر الولاية ما يعادل 14000 قنطار سنويا تنتجها مؤسسة خاصة.

ففي الأخير تبلغ المساحة المغروسة بالأشجار المثمرة لسنة 2016 ب: 13189 هكتار منها زراعة الزيتون بمساحة 10979 هكتار أي ما يعادل 90% من المساحة الكلية للأشجار المثمرة بإنتاج 107932 قنطار، أما الإنتاج المتوقع لسنة 2017 يقدر ب: 118389قنطار، وقد عرفت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا حيث كانت لا تتجاوز 3000 هكتار في سنة 2000 ووصلت 10979 هكتار في سنة 2016 وإنتاجها المتوقع لسنة 2017 يقدر ب: 98521 قنطار في إنتاج زيت الزيتون.

تتوفر ولاية ميلة على ثلاثة مشاتل معتمدة من طرف الوزارة وهي: مزرعة بوسنة ببلدية العثمانية ببطاقة إنتاجية قدرت ب: 50000 شجيرة سنويا وتشمل كل الأصناف (ذوات البدرة، ذوات النواة والزيتون...)، مزرعة كاهية موسي بالتلاغمة ببطاقة إنتاجية قدرت ب :6000 شجيرة سنويا وتشمل الأشجار المثمرة ومشتلة الأمان ببلدية فرجيوة ببطاقة إنتاجية قدرت ب 100000 شجيرة سنويا وتشمل كل الأصناف(ذوات البدرة، ذوات النواة والزيتون...).

أ-**عوامل تطور الإنتاج:** يعود الإنتاج الفلاحي بالولاية خلال السنوات الأخيرة إلى:

- **مكافحة الأعشاب الضارة والأوبئة:** يمكن توضيحه من خلال الجدول(3-3)الموالي:

الجدول(3-3): تطور مكافحة الأعشاب الضارة والأوبئة(هكتار)

الفترة	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	توقعات 2017
المساحة	24739	27733	34400	52949	65455	52000 (عملية متواصلة)

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

عرفت عملية إستعمال المدخلات الفلاحية (المبيدات) تطورا كبيرا من سنة إلى أخرى حيث بلغت أكثر من 50% وترجع أساسا إلى رصد وتحديد أماكن تواجد الأوبئة والآفات(الجراد، دودة الأرض وفراشة

الطماطم،...إلخ)، إدراك المنتجين لدور المدخلات الفلاحية في رفع الإنتاج، بالإضافة إلى توفر الأسمدة في وقتها على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة وبعض المتعاملين الخواص حيث يقدر الدعم المخصص للأسمدة ب 20%.

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني الفلاحي لولاية ميلة

يتميز الإنتاج الحيواني لولاية ميلة بالتنوع، وتتمثل في المحاصيل الكبرى لوضعية الإنتاج خلال الفترة (2011-2017)، ويمكن توضيحه من خلال الجدول(3-4)الموالي:

الجدول(3-4): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2011-2017)

	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	توقعات 2017
اللحوم الحمراء(قنطار)	136408	169422	174606	167064	174116	184455
اللحوم البيضاء(قنطار)	140458	209520	210372	169337	210372	245000
مجموع اللحوم(قنطار)	276866	378942	384978	336401	384488	429455
الأبقار(رأس)منها أبقار حلوب	94105 -	99094 -	102235 -	102500 -	92827 45087	- -
الأغنام(رأس)	353847	379508	358359	379000	315444	-
الماعز(رأس)	38848	44220	41176	50000	35271	-
إنتاج الحليب(10^3لتر)	102049900	111887	123604	125654	125715	131626
العسل(قنطار)	1644	2044	2267	2060	2105	2233
إنتاج البيض(10^3وحدة)	107865000	148422000	139461000	171987000	158497	177390
إنتاج الصوف(قنطار)	3712	4898	5149	5210	5225	5564

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اللحوم البيضاء بمختلف أنواعها(دجاج اللحم والديك الرومي) شهدت نموا ملموسا في السنوات الأخيرة وهذا نتيجة لزيادة عدد الممارسين لهذا النشاط، غير أن خلال الفترة (2014-2015)، عرف الإنتاج إنخفاضا لتكبد مربي الدواجن خلال أواخر موسم 2014 لخسائر مالية جمة نظير إرتفاع أسعار الصيصان وأغذية الدواجن وإنخفاض سعر بيع المنتوج، أما في سنة 2016 و2017 فهي في حالة إرتفاع متزايد.

وعرف إنتاج اللحوم الحمراء إرتفاع ملحوظ في الكمية المنتجة خلال السنوات الماضية إلا أنه خلال الموسم(2014-2015)، سجل تراجع نسبي نظرا لغلاء الأعلاف الموجهة للتسمين، أما في سنة 2016 و2017 فهو في تحسن ملحوظ.

حيث عرف الموسم الفلاحي (2014-2015) زيادة في عدد رؤوس الماشية(أبقار، أغنام وماعز)، ورغم هذه الزيادة إلا أنه سجل أن المربين يشتكون من غلاء الأعلاف بكل أنواعها والتي لها علاقة مباشرة بتربية الأبقار وكذا إنتاج الحليب، وهذه الأخيرة تبقى لا تلبي إحتياجات الفلاحين، أما في الموسم الفلاحي (2015-2016)، عرف إنخفاضا حادا في عدد رؤوس الماشية(أبقار،أغنام وماعز)، وذلك راجع لغلاء الأعلاف بكل أنواعها.

أما شعبة الحليب فهي الشعبة الرائدة بكميات إنتاج كبيرة لأنها أكثر المواد استهلاكا والتي يتوجب التحكم في إنتاجها قصد التقليص من فاتورة الإستيراد وقد سجل هذا الإنتاج خلال الفترة (2015-2016) نسبة نمو معتبرة ويعود هذا الإرتفاع لعدة أسباب منها: زيادة الإستثمار في مجال تربية الأبقار الحلوب من خلال إنشاء مستثمرات عصرية، إرتفاع عدد رؤوس الأبقار الحلوب ذات قدرات إنتاجية عالية، التلقيح الاصطناعي ودعم الدولة لهذه الشعبة من خلال عتاد، أعلاف وحليب، ورغم التطور الذي تعرفه هذه الشعبة إلا أنه يقابله تراجع في عدد المربين والمجمعين على الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبدل في هذا القطاع.

أما شعبتي إنتاج الصوف والعسل فيبقى الإنتاج بهما ضعيفا نسبيا، على العكس من شعبة إنتاج البيض التي تحتل مكانة لا بأس بها، لكن عدد البيض المنتج في السنة فهو لا يحقق الإكتفاء الذاتي للولاية، أما إنتاج العسل فهو من المنتوجات التي تعرف طلبا واسعا في السوق المحلية والوطنية لفوائده الصحية المتعددة، وعرف إنتاج العسل تطورا نسبيا خلال السنوات الماضية إلا أنه خلال سنة 2015 سجل تراجعا طفيفا نتيجة للظروف المناخية السائدة، وفي سنة 2016 فكان الإنتاج في تزايد ملحوظ، فتشتهر ولاية ميلة بإنتاج عسل السدرة وعسل السلة، حيث عرف إنتاج الصوف إرتفاعا نسبيا ما بين السنوات.

في نهاية هذه المرحلة نجد أن أهم شعبتين رائدتين بولاية ميلة هما شعبتي الحبوب والبقول الجافة وشعب الحليب، فعلى الرغم من القدرات الإنتاجية المتوفرة يبقى باب الإستثمار في هاتين الشعبتين مفتوحا وإمكانية تطويرهما كبيرة في طريق المكننة المتطورة والممولة.

الفرع الثالث :البرامج الإستثمارية والتنموية الفلاحية لولاية ميلة:

إستفادت مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة من إعتمادات مالية معتبرة لتجسيد وتحقيق عمليات طموحة تدخل ضمن إستثمارات جديدة في الميدان الفلاحي والرفع من مستوى التنمية الفلاحية على إعتبار أن الولاية فلاحية بإمتياز.

أولا: البرامج الإستثمارية

ضمن التوجه للدولة والقاضي بدفع عجلة التنمية وخلق الثروة خارج مجال المحروقات يسعى القطاع الفلاحي بالولاية إلى تطوير وعصرنة مختلف شعب الإنتاج من خلال إستثمارات جديدة في الميدان الفلاحي بكل من القطاع الخاص والعام لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ومن أهم المنجزات:[1]

1- القطاع الخاص: وذلك خلال الفترة (2010-2016)، تم فتح المجال أمامه فيما يتعلق بشعبة تربية الدواجن، حيث تم إنجاز 06 وحدات لإنتاج اللحوم البيضاء ببطاقة إنتاج تقدر ب: 500000 طير، 13 وحدة لإنتاج البيض بسعة 150000 دجاجة و 07 مذابح دجاج، أما شعبة إنتاج الحليب تم فيه 04 وحدات لتربية الأبقار الحلوب بسعة 1700 رأس و03 ملبنات ببطاقة إنتاجية 60000 لتر/اليوم، أما شعبة الزيتون فهناك 08 معاصر عصرية للزيتون ببطاقة عصر تصل إلى 120 قنطار/سا أغلبها في الجهة الشمالية للولاية، وفي مجال الصناعة الغذائية تم إقامة وحدتين لإنتاج العجائن الغذائية ووحدتين لإنتاج أغذية الأنعام بسعة 15 طن/سا.

2- القطاع العام: وتتمثل في الإستثمارات المبرمجة والتي هي قيد الإنجاز وذلك خلال الفترة(2010-2016)، تشمل بكل من مخزن الحبوب بالتلاغمة بسعة 500000 قنطار، مخزن بتجنانت بسعة 200000 قنطار وأخيرا مخزن الحبوب ببلدية ميلة بسعة 100000 قنطار، بالإضافة إلى إنجاز غرف تبريد بسعة 10000 م^3 بالتلاغمة(مشروع أسند إلى شركة FRIGOMEDIT).

ثانيا:البرامج التنموية الفلاحية

تشهد ولاية ميلة عدة برامج للتنمية الفلاحية خلال المخطط الخماسي(2010-2014) من الإعتمادات المالية، ويتجلى ذلك في البرامج القطاعية وكذا الصناديق الممولة وتتمثل في العمليات التالية:[2]

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،على الساعة،H10 10 يوم 16-03-2017.

[2] المرجع السابق.

– برنامج لتطوير زراعة الزيتون تم من خلال مشروع بمبادرة محلية(PIL) تمثل في إقتناء وغرس 32436 شجيرة زيتون ما يعادل 159 هكتار لفائدة فلاحي بلدية تسدان حدادة بمبلغ 7770000 دج والعملية منتهية؛

– عملية جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء عبر ولاية ميلة وهذه العملية مست كل من بلدية تاجنانت، شلغوم العيد، بن يحي عبد الرحمان، أولاد خلوف، وادي العثمانية، وادي سقان والمشيرة بمجموع 87 فلاح والدراسة التقنية لجلب الطاقة الكهربائية تتم من طرف شركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة بمبلغ مالي قدر ب: 75000000 دج والعملية مجمدة؛

– عملية فتح مسالك فلاحية عبر ولاية ميلة بمسافة 200 كم، هذه العملية مست وغطت جميع بلديات الولاية (32 بلدية) من أجل فك العزلة بمبلغ 242400000 دج وعملية الإستشارة الخاصة بالدراسة والمتابعة أسفرت عن عدم حدوث ثلاث مرات وهذا لضعف المبلغ الخاص بالدراسة، حيث قدم طلب لإعادة تقييم مبلغ الدراسة والعملية(عملية الانجاز)مجمدة؛

– عملية تغطية مصاريف إنجاز الأعمال الهيكلية لمحيطات إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز لسنة 2014 لكل من محيطي تيوسامت ببلديتي ترعي باينان ،أعميرة آراس ودار لفويني ببلدية القرارم قوقة بمبلغ 10800832 دج لدراسة السوسيو إقتصادية أنجزت من طرف المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية(BNEDER) والعملية مجمدة.

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي لولاية ميلة

سنحاول توضيح واقع دعم وتطوير مختلف الشعب الفلاحية والعتاد الفلاحي على مستوى ولاية ميلة، وألية التنسيق بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، إضافة إلى العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي والحلول الممكنة .

الفرع الأول:دعم الشعب الفلاحية الأساسية والعتاد الفلاحي لولاية ميلة

تسعى الدولة إلى تطوير القطاع الفلاحي وذلك من خلال دعم الشعب الفلاحية الأساسية بالإضافة إلى دعم العتاد الفلاحي.

أولا: دعم الشعب الفلاحية الأساسية

ضمن مجهودات الدولة في تطوير القطاع الفلاحي عبر مختلف الصناديق عرفت جميع الشعب الفلاحية دعما مختلفا منها ما كان له الأثر الإيجابي على تطبيق المسار التقني بالنسبة للمحاصيل الكبرى وإستقطاب وجلب إستثمارات مهمة في مجال الإنتاج الحيواني(مداجن ،ملبنات)، بالإضافة إلى

وحدات التحويل والتخزين(معاصر، ورشات تقطيع الديك الرومي وغرف التبريد)، بالإضافة إلى دعم العتاد الفلاحي[1]، والجدول(3-5) يوضح حجم التمويل لدعم والمنح خلال الفترة(2016-2017) كما يلي:

الجدول(3-5): حجم التمويل للدعم والمنح خلال الفترة (2016-2017)

الدعم والمنح	المبلغ(دج)
دعم الشعب الفلاحية	306940000
منحة دعم الحليب والحبوب والبقول الجافة	139213000

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

نشير هنا إلى دعم الشعب الفلاحية خلال الفترة (2016-2017)، كانت النسبة الأكبر لشعبة المحاصيل الكبرى ثم تليها شعبة إنتاج الحليب حيث يختلف من عملية إلى أخرى، حيث أن المنح المقدمة في التكثيف بدور هامش الحبوب والبقول الجافة المخصص للدعم يقدر ب: 116068 قنطار وهو بدوره يهدف لزيادة كمية الإنتاج، بالإضافة إلى دعم إقتناء الأسمدة تقدر ب 136561 قنطار، أما الدعم المخصص لزراعة الزيتون فقط شهد إنخفاضا ملحوظا خلال الفترة (2016-2017)، حيث توجد معصرة زيتون واحدة، ويعود هذا التراجع لعدة أسباب من بينها عدم ملائمة الظروف المناخية، أما بالنسبة للنحل فتقدر ب 100 خلايا نحل مملوءة و09 وحدات لإستخلاص العسل.

ثانيا: دعم العتاد الفلاحي

يعتبر دعم العتاد الفلاحي من أهم العناصر، والجدول(3-6) الموالي يمثل دعم العتاد الفلاحي خلال الفترة(2016-2017) كما يلي:

الجدول(3-6): دعم العتاد الفلاحي خلال الفترة (2016-2017)

نوع العتاد	الوحدة
الجرارات	11
العتاد المرافق(محراث، بذارة...)	20

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للمصالح الفلاحية لولاية ميلة، مصلحة الإنتاج والدعم التقني.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،على الساعة،H30 15 ، يوم 16-03-2017.

نذكر بأن حظيرة العتاد كانت تعاني من قلة وقدم العتاد حيث يعود لفترة الثمانينات(المزارع الاشتراكية)، وتمكن هذا الدعم من تجديد الحظيرة وبالتالي التقليص من زمن العمليات الزراعية كمحلات البذر والحصاد والتقليص من ضياع المنتوج.

وتجدر الإشارة أن الدعم الفلاحي مجمد في مختلف الشعب ما عدا في دعم الأعلاف الموجهة لرعي الأبقار وعتاد السقي الموجهة لسقي الحبوب. فالفترة التي توقف فيها الدعم هو إبتداء من شهر نوفمبر 2015 إلى غاية الآن، حيث شهد دعم الأعلاف فقط في الفترة ما بين مارس وأفريل 2016.

الفرع الثاني: آلية التنسيق بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري(DSA)

حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى التعرف على آلية التنسيق بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري كما يلي:[1]

هناك إتفاقية مبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال منح القروض للفلاحين سواءا لإنشاء مشاريع فلاحية أو لإقتناء عتاد فلاحي أو بذور وأسمدة أومنح قروض للبناء الريفي، وأيضا إنشاء حساب بنكي خاص بالدعم الفلاحي ويكون دور مديرية المصالح الفلاحية بإنشاء لجنة ولائية يحضرها بنك الفلاحة وهيئات أخرى من أجل الموافقة على منح هذا الدعم.

الفرع الثالث: العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي بولاية ميلة والحلول المقترحة

حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة وإستعراض أهم الحلول المقترحة.

أولا :العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة

حيث نوجزها فيما يلي:[2]

- **السقي:** مازال قطاع الفلاحة يعاني من نقص في مياه السقي وذلك مقارنة بحجم الموارد المتوفرة، ولمواجهة هذا النقص فإن الولاية بحاجة إلى خطة ومراجعة شاملة لطرق السقي، وضرورة إتباع الطرق الحديثة وتعميمها وذلك للحفاظ على النبات من جهة وإقتصاد الثروة المائية من جهة أخرى، مع أخذ كل الإحتياطات بإنجاز المزيد من منشات الري والحواجز المائية ومحيطات السقي بالمنطقة الجنوبية وكذلك المنطقة الشمالية لإستيعاب الكميات الهائلة من المياه، وعدم ترك الموسم الفلاحي مرهون بتساقط الأمطار؛

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،على الساعة 10H30، يوم 20-03-2017.

[2] المرجع السابق.

– **التمويل:** كان من الضروري إيجاد تدابير لمشكلة التمويل وذلك بالعمل على توفير الموارد المالية للفلاح قصد إستخدامها في مختلف العمليات الإنتاجية خاصة في بعض المواسم كنهاية موسم الحصاد لشراء البذور لأن الإمكانيات المالية وإن وجدت لدى كبار الفلاحين فإنها محدودة وتكاد تكون معدومة مع صغار الفلاحين، لذلك يلجأ بعضهم للإقتراض من البنك الذي يتكفل بعملية التمويل في صورة قروض واجبة السداد مما يؤدي إلى إستياء معظم الفلاحين من تعامل البنوك والتماطل وتعقيدات الإجراءات الإدارية؛

– **التخزين:** تتدرج عملية التخزين ضمن نظام ضبط المنتوجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع، إذ يسمح هذا النظام بإمتصاص الفائض في الإنتاج للحفاظ على القدرة الشرائية من خلال تزويد السوق بكميات المواد المخزنة وذلك في أوقات معينة تبلغ فيها ظاهرة المضاربة والإحتكار ذروتها، وقد بدأت العملية بمخزون البطاطا ثم شملت مواد أخرى ذات الإستهلاك الواسع؛

– **التسويق:** تشكل عملية التسويق الوسيط الذي يربط الإنتاج بالإستهلاك، وتتمثل أساسا في تلبية حاجيات الفرد بما يحمي قدرته الشرائية ويحقق التوازن في السوق حسب العرض والطلب، وتتم عملية التسويق عبر مراحل، بداية من الفلاح إلى المستهلك ويسهر على تأطيرها ومراقبتها مصالح التجارة، لكن ما لوحظ أن عملية البيع يغلب عليها الطابع الفوضوي في أغلب الأحيان إذ تتم دون وثائق ولا فواتير مما يؤدي إلى صعوبة الضبط والتحكم في آلية تسويق المنتوجات الفلاحية؛

– بالإضافة إلى غلاء أسعار المدخلات الفلاحية، نقص هياكل التبريد والتحويل التي تواكب تطور الإنتاج في مختلف الشعب، نقص اليد العاملة والتوسع العمراني على حساب الأراضي.

ثانيا: أهم الحلول المقترحة

تطمح ولاية ميلة إلى تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي وجعله محور للتنمية الإقتصادية بإعتبارها ذات طابع فلاحي ومن أهم المساعي المبذولة في هذا السياق نذكر ما يلي:[1]

– تكثيف زراعة الحبوب والبقول الجافة، إضافة إلى السعي لتوفير كل عوامل الإنتاج من أسمدة وبذور إضافة لتقليص المساحات المستريحة عن طريق توسيع مساحات الأعلاف والبقول الجافة، وضمن هذا الإطار برمجت مساحة تقدر ب: 80 هكتار لزراعة الصفصفة(البرسيم)*، ذلك لفائدة 41 مربي أبقار حلوب كتجربة نموذجية أملا في توسيعها مستقبلا؛

– تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية إعتمادا على الطرق العصرية والإقتصادية للمياه(الري التكميلي ، الري بالتقطير)؛

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج والدعم التقني لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة،على الساعة 13H45، يوم 26-03-2017.

*البرسيم: هو نبات يصنف ضمن الأعلاف الخضراء وله فوائد عديدة للتربة ولا يكلف كثيرا ولا يحتاج عناية خاصة.

- تشجيع ودعم المستثمرين في مجال التحويل والتبريد لتجنب كساد المنتوج وإتلافه؛
- تسهيل آليات الحصول على القروض للإستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ربط المجال الفلاحي بمعاهد البحث والتكوين المختصة؛
- المحافظة على الأراضي الفلاحية من زحف الإسمنت؛
- ضرورة إنشاء المزيد من هياكل التخزين لحفظ المنتوجات من التلف على أن يكون ذلك بهدف تزويد السوق وحفظ القدرة الشرائية وليس بنية التحكم في الأسعار طوال السنة من خلال طرح كميات قليلة غير كافية في غياب هيئة مراقبة الأسعار.

المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي تطورات عديدة وذلك من خلال الإهتمام بترقية هذا النوع من المؤسسات، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عددها واليد العاملة الناشطة في القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة في تطور مستمر، وهذا ما يوضحه الجدول(3-7) الموالي:

جدول رقم(3-7): إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2012-2016)

	2012		2013		2014		2015		2016	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مؤسسات الصيد البحري	71	1.26	81	1.34	78	1.22	144	2.12	86	1.22
الصناعة الغذائية	345	6.13	360	5.97	402	6.31	410	6.04	387	5.48

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للصناعة والمناجم لولاية ميلة، مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول السابق يمكن الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 تقدر ب:7064 مؤسسة، فنلاحظ أن عدد مؤسسات الصيد البحري خلال الفترة(2012-2016) في حالة تذبذب، حيث قدرت نسب مؤسسات الصيد البحري على التوالي(1.26%، 1.34%،1.22%، 2.12%، 1.22%)، فيمكن القول أن سنة 2015 تحتل أكبر نسبة بالمقاربة مع السنوات الأخرى.

أما بالنسبة لعدد مؤسسات الصناعة الغذائية فقد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة(2012 -2015)، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد شهدت إنخفاضا ملحوظا بنسبة لسنة 2015، حيث قدرت نسب مؤسسات الصناعة الغذائية على التوالي(6.13%،5.97%، 6.31%، 6.04%، 5.48%)، فيمكن القول أن سنة 2014 تحتل أكبر نسبة بالمقارنة مع السنوات الأخرى.

الفرع الثاني:تعداد اليد العاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العديد من مناصب الشغل الناشطة في القطاع الفلاحي،وهذا ما يوضحه الجدول (3- 8)الموالي:

الجدول(3-8): التطور السنوي لتعداد اليد العاملة في قطاع النشاط الفلاحي خلال الفترة(2012-2016)

	2012		2013		2014		2015		2016	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مؤسسات الصيد البحري	1021	3.29	1259	3.38	915	2.38	844	2.17	865	2.15
مؤسسات الصناعة الغذائية	1134	3.65	1284	3.45	1360	3.54	1507	3.88	15.7	3.77

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف المديرية للصناعة والمناجم لولاية ميلة، مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول السابق يمكن الإشارة إلى أن عدد اليد العاملة لسنة 2016 تقدر ب: 40273 عامل، فنلاحظ أن عدد اليد العاملة في مؤسسات الصيد البحري شهدت تذبذبا ملحوظا خلال الفترة(2012-2016)، حيث قدرت نسب عدد العاملة في هذه المؤسسات على التوالي(3.29%، 3.38%، 2.38%، 2.17%، 2.15%)، فيمكن القول أن سنة 2013 تحتل أكبر نسبة من حيث اليد العاملة في مؤسسات الصيد البحري، أما بالنسبة لعدد اليد العاملة في مؤسسات الصناعة الغذائية فقد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة(2012-2016)، حيث بلغت نسبها على التوالي(3.65%، 3.45%،

3.54%، 3.88%، 3.77%)، فيمكن القول أن سنة 2015 تحتل اكبر نسبة من حيث اليد العاملة في مؤسسات الصناعة الغذائية.

المبحث الثاني: واقع عملية منح القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-

إنطلاقا من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، ثم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي كانت هذه البداية لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إرسائها منذ الاستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"-، والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في جميع الولايات على الإطلاق، حيث تقوم بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح القروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، حيث سنعالج في هذا المبحث:

- المطلب الأول: أساسيات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-.
- المطلب الثاني: القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-.
- المطلب الثالث: الإطار لإستخدام القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- في تمويل القطاع الفلاحي .

المطلب الأول: أساسيات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال ميلة"055"-

نظرا للمكانة التي يحتلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، عن طريق قيامه بمختلف العمليات المتعلقة بالنشاطات الفلاحية وذلك عن طريق تمويله للقطاع الفلاحي، لذا سنتناول في هذا المطلب إعطاء لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، بالإضافة إلى أنواع وآلية منحه للقروض والإجراءات التي يتبعها لتحصيل وعدم تحصيل أقساط الدين.

الفرع الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"-

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى الإطار العام للمجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"-.

أولا: التعرف بالمجمع الجهوي للاستغلال–ميلة"055"–

في هذا العنصر سيتم التعرف على المجمع الجهوي للاستغلال–ميلة"055"– بإعتباره الهيئة المشرفة على كافة وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة كما يلي:

فتح المجمع الجهوي للإستغلال ميلة (GRE) أبوابه سنة 2003 بعد أن كانت وكالته تابعة لمجمع قسنطينة، يرمز له ب: "055" وهو المشرف على الوكالات التسعة بما فيها وكالة ميلة"834"، وهو الوحيد الذي يمكننا من الحصول على إحصائيات إجمالية لكامل وكالات الولاية وهذه ميزة أساسية تساعد في معرفة دور وحصة الإعتماد على القروض الممنوحة لتمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة عامة[1].

كما يعرف على أنه مركز المسؤولية الهيكلي، يتمتع بإستقلاله للتفاوض فيما يخص وسائل العمل والأهداف المسطرة[2].

ويتمثل الدور الرئيسي للمجمع في كونه وسيط بين المديرية العامة بالجزائر العاصمة من جهة والوكالات المحلية للاستغلال من جهة أخرى، كما أنه يعمل على تقديم الدعم اللوجستي والتقني للوكالات التابعة له، وهو يأخذ بمبدأ اللامركزية حيث يعطي لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض، توجيه، تنسيق، مراقبة ومتابعة جميع الوكالات التابعة له، وبموجب التنظيم الجديد لسنة 2003 تحولت هذه الفروع إلى ما يسمى بالمجمعات الجهوية للاستغلال(GRE) والتي تتفرع بدورها إلى عدة مصالح[3].

يقوم المجمع الجهوي للإستغلال بالإشراف على الوكالات المحلية للإستغلال التالية: فرجيوة، شلغوم العيد، ميلة، واد العثمانية، التلاغمة، واد النجاء، تاجنانت، الرواشد، القرارم، و الموضحة في الشكل(3–1)الموالي:

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال–ميلة"055"– ، نيابة المديرية للإستغلال.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

الشكل(3-2): البنية التنظيمية للبنك

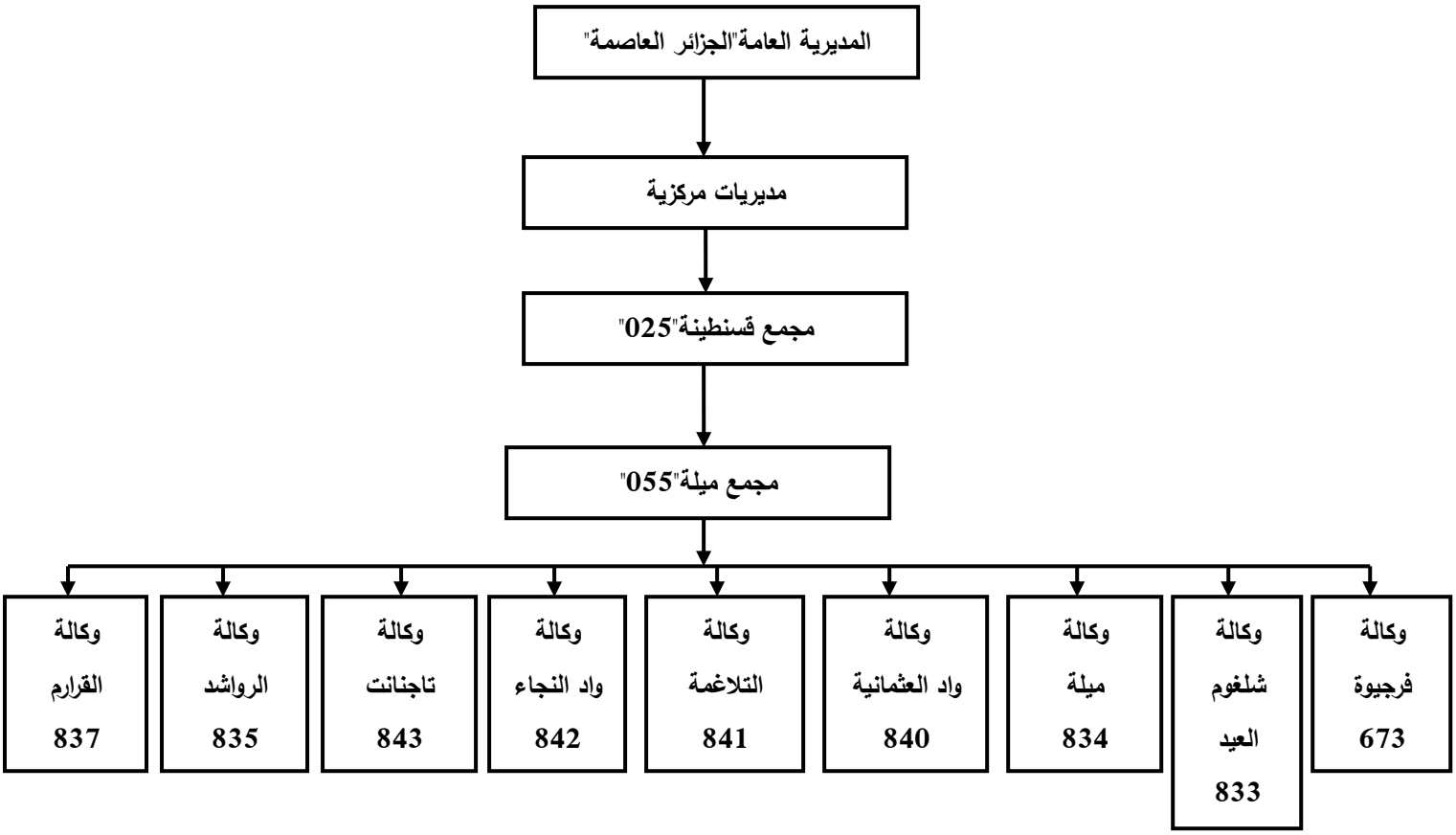

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال والمصالح المكونة لنيابة المديرية العامة للإستغلال-ميلة"055"-

إن بنك الفلاحة التنمية الريفية قد أخذ بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض ومراقبة جميع الوكالات البنكية التابعة له، للإشارة فإنه بموجب التنظيم الجديد الذي تبناه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مطلع عام 2004، تحولت هذه الفروع إلى ما يسمى بالمجموعات الجهوية للإستغلال (GRE)، والذي يتفرع بدوره إلى عدة مصالح.

1- الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال-ميلة"055"-

إعتمد المجمع الجهوي للإستغلال هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شاهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، حيث يتكون من ثلاث نيابات مديريات والخلية القانونية كما يلي:[1]

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإتغلال.

أ- **نيابة المديرية للإستغلال:** تتكون من عدة مصالح كمصلحة القروض والتجارة الخارجية، مصلحة التنشيط التجاري، مصلحة الدفع الالكتروني ووسائل الدفع؛

ب- نيابة مديرية متابعة القروض والمنازعات: والتي تضم ثلاث مصالح تتمثل في مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية وتتكفل بمتابعة عمليات التجارة الخارجية التي تتم بالإعتماد المستندي غالبا، مصلحة المتابعة ما قبل المنازعات فتختص بمتابعة الملفات الخاصة بالقروض من حيث المبالغ المستردة وغير المستردة وإرسال إشعارات العملاء قبل التوجه للنزاع القانوني، أما مصلحة متابعة الضمانات فتتابع مختلف الضمانات المقدمة على القروض وغيرها ويجب أن تكون هذه الضمانات متجددة لضمان أن العميل يستمر في تقديم الضمانات كالتأمين على المعدات؛

ج- الخلية القانونية: تتدخل بعد أن يتم رفع الدعوى ضد العملاء وفي كل ما يتعلق بالأمور القانونية كالتصديق على الضمانات المقدمة من مصلحة التوثيق والأرشيف، ومصلحة التحصيل؛

د- نيابة المديرية للمحاسبة والإدارة: كانت عبارة عن نيابتين مستقلتين وتم دمجها لتصبح نيابة مديرية واحدة وتشمل عدة مصالح كمصلحة المحاسبة والجباية، مصلحة التحصيل والتطهير المحاسبي، مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير، مصلحة الموارد البشرية، مصلحة الوسائل العامة ومصلحة الإعلام الآلي، ويمكن شرح هذا الهيكل في الشكل(3-2) الموالي :

الشكل(3-3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-

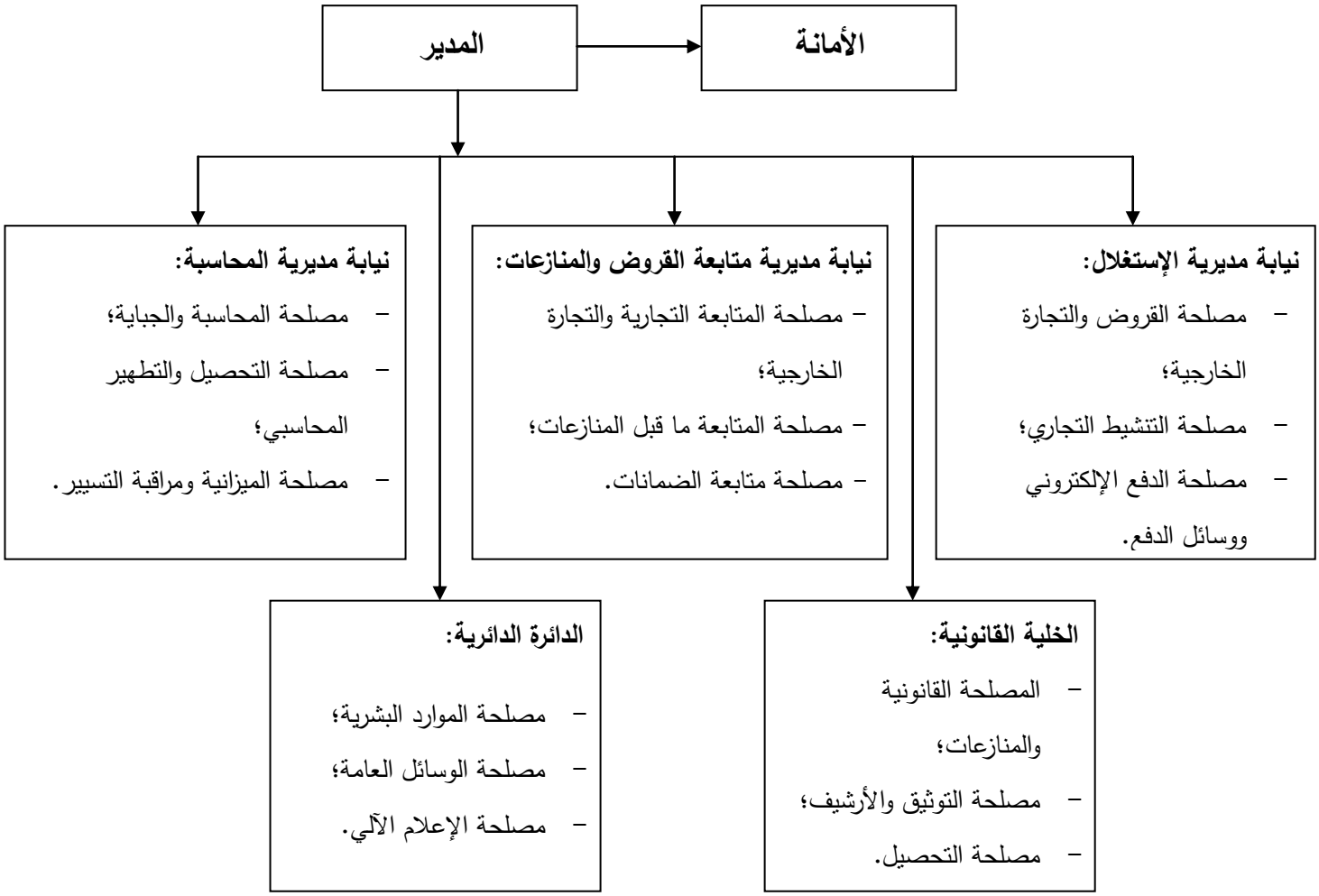

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال .

2- المصالح المكونة لنيابة المديرية العامة للإستغلال-ميلة"055"-

يتمثل الدور الرئيسي لهذه المديرية في تنمية وجمع الموارد ومنح القروض بالإضافة إلى ترقية مختلف المنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنك للعملاء وهي مهيكلة في ثلاث مصالح هي: مصلحة القروض والتجارة الخارجية، مصلحة التنشيط التجاري ومصلحة الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع، وتتمثل في:[1]

أ- **مصلحة القروض والتجارة الخارجية:** تضم رئيس المصلحة بالإضافة إلى ثلاث مكلفين بالدراسات وتتمثل مهامها الأساسية في توفير مختلف الوثائق المرتبطة بالدراسات بمجال عملها، معالجة طلبات

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال .

التمويل والاقتراض، تقييم خطر القرض، تجسيد قرارات التمويل وإعادة الجدولة، تدعيم الوكالة فيما يخص تنفيذ عمليات التجارة(تصدير وإستيراد)، متابعة عمليات استرجاع الفوائد المدعمة، وتقديم مختلف التقارير والإحصاءات؛

ب- مصلحة التنشيط التجاري: تضم موظفين رئيس المصلحة بالإضافة إلى المكلف بالدراسات وتتمثل مهامها الأساسية في مرافقة ودعم الوكالات من أجل وضع المخطط التجاري، متابعة مدى تحقيق الأهداف المسطرة وكذا تحليل الفروقات الموجودة وتصحيحها، وضع ملف للعملاء النشطين في المنطقة، تسيير وسائل الإشهار في نقاط البيع،تقديم مختلف التقارير والإحصاءات؛

ج- مصلحة الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع: وهي تضم رئيس فقط تتمثل مهامه في تقديم الدعم اللازم للوكالات فيما يخص وضع وتحديد الأهداف الخاصة من الجانب الإلكتروني، توفير بطاقات الدفع الإلكتروني للعملاء، تسويق وترقية مختلف وسائل الدفع المقدمة من طرف البنك، السهر على التشغيل الجيد والمستمر للموزع الآلي للنقود، تدعيم الوكالات فيما يخص حوادث عدم الدفع الناتجة عن عمليات السحب الإلكتروني، إعداد التقارير والإحصاءات.

الفرع الثاني: أنواع وآلية القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروضا مختلفة لتمويل القطاع الفلاحي، الريفي والصناعات الغذائية من خلال العديد من صيغ التمويل، فعليه مراعاة الشروط المتعلقة بالمقترض نفسه أو النشاط المراد تمويله، وذلك من أجل تمويل مختلف المشاريع والإستثمارات لدعم القطاع الفلاحي و تنمية المناطق الريفية.

أولا: أنواع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-

وتتمثل فيما يلي: [1]

1- القروض الكلاسيكية: تشمل ما يلي:

أ- **القروض قصيرة الأجل أو الموسمية:** وهي القروض التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة وغالبا ما توجه إلى تمويل إحتياجات الدورات الإستغلالية لنشاط المؤسسة منها: قرض الرفيق، السحب على المكشوف والسبق على البضاعة...إلخ؛

[1] مقابلة مع رئيسة مصلحة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"-،على الساعة10H05، يوم 28-02-2017.

ب- **القروض متوسطة الأجل:** وهي القروض الموجهة لتمويل عمليات شراء أو تجديد أو توسيع الطاقات الإنتاجية للمؤسسة كإقتناء معدات الإنتاج أو وسائل النقل، ومن أهم هذه القروض: القرض الكلاسيكي المدعم، القرض الكلاسيكي الغير مدعم، القروض العادية المرتبطة بالإعتماد المستندي؛

ج- **القروض طويلة الأجل:** مدتها من7 سنوات فما فوق مثل: القروض الموجهة لتمويل القطاع السياحي.

2- القروض الخاصة: تشمل ما يلي:

أ- **القروض المدعمة من طرف الدولة:** وهي تلك القروض التي تدخل في إطار الأجهزة المدعمة من طرف الدولة: (CNAC,ANGEM,ANSEJ)، والتي يساهم البنك من خلالها في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الإقتصادية في المنطقة؛

ب- القرض الإيجاري: وهو عبارة عن صيغة جديدة للتمويل موجهة لتمويل عمليات إقتناء المعدات الفلاحية من طرف الفلاحين من خلال دفع أقساط الإيجار لصالح البنك؛

ج- قرض السكن الريفي: وهو عبارة عن قرض يمنح لبناء سكنات ريفية وهو قرض مدعم من طرف الدولة ويهدف إلى ترقية وتنمية المناطق الريفية؛

د-قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA) :وهو عبارة عن قرض متوسط الأجل تم إنشاءه في إطار سياسة التجديد الفلاحي وهو قرض مدعم من طرف الدولة.

ثانيا: آلية منح القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال- ميلة "055"-

ونوجزها فيما يلي:[1] **(أنظر الملحق رقم1)**

1- الشروط الواجب توفيرها في المقترض :تتمثل أهم هذه الشروط في السمعة الجيدة والأهلية، يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانوني(19 سنة فما فوق)، أن يكون النشاط الممول إقتصاديا يساهم في التنمية الإقتصادية، أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع،أن يكون النشاط فعلا موجها لفرص عمل جيدة،الدراسات المالية أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

[1] مقابلة مع رئيسة مصلحة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"-، على الساعة 15H30، يوم 28-02-2017.

2- <u>الوثائق اللازمة لمنح القرض:</u> إن البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض لكن في غالب الأحيان يكون الملف متكونا من الوثائق التالية: طلب خطي يشرح موضوع القرض، السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها، شهادة إعفاء من الضرائب، عقد الملكية أوالإيجار، الدراسة التقنية والإقتصادية للمشروع، شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات، مجموع الميزانيات وجدول الحسابات للسنوات الثلاثة بالنسبة للمشاريع المكونة لها سلفا، مجموع ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية للسنوات الخمس الآتية بالنسبة للمشاريع المراد تمويلها ووثائق تثبت إيجار معدات الإنتاج وهي عادة تتلخص في فواتير ويمكن أن يضاف إلى قائمة الوثائق طلب وثائق أخرى قد تكون حاسمة بالنسبة لدراسة ملف طلب قرض مثل: محضر مداولات الشركاء بإستمرار النشاطات في حالة التعرض على متجددة مسجلة في آخر السنة للنشاط وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة**(أنظر الملحق رقم 2)**.

3- <u>الضمانات اللازمة لمنح القرض:</u> هي مجمل الضمانات الواجب تحصيلها من طالب القروض قبل منح الشيك البنكي وبعد الحصول على القرض مثل: إلتزام عقد الموثق برهن العتاد الفلاحي، عقد الإيجار لمدة سنتين وهي تكون قابلة للتجديد، إيداع مبلغ المساهمة الشخصية، الحصول على مساهمة (ANSEJ أو CNAC)، إمضاء سندات لأمر، التعهد بتسديد القرض والتأمينات لفائدة البنك.

<u>الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة في تحصيل وعدم تحصيل أقساط الدين(مبلغ القرض)</u>

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة إجراءات لازمة من أجل قبول ملف القرض ليتم فتح حساب للعميل لدى البنك.

<u>أولا: الإجراءات المتبعة لتحصيل أقساط الدين (مبلغ القرض)</u>

بعد فتح حساب بنكي للمقترض لدى البنك ويسلم له القرض ويتم فتح جدول إهتلاك يحتوي ويبين أقساط الدين وتواريخ الإستحقاق وتتراوح فترة السداد من ثلاثي إلى سداسي، وحتى فترة سنة ويكون ذلك حسب النشاط الممارس ويجب على المقترض احترام آجال الإستحقاق حيث يقوم البنك بإخباره قبل 15 يوما من تاريخ الإستحقاق حيث يتوجب عليه التوجه إلى الوكالة لدفع قسط الدين في الحساب المفتوح له في الوكالة[1].

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

ثانيا: إجراءات عدم تحصيل أقساط الدين (مبلغ القرض)

في حالة عدم إستجابة الزبون للإستدعاءات وعدم إحترام الآجال المذكورة في جدول إهتلاك القرض يتم إتخاذ إجراءات إتجاهه وتتمثل في:[1]

1- الإجراءات الودية: تبدأ من تاريخ تسجيل أول تأخر سداد قسط الدين وتنتهي عن التبليغ عن الزبون عن طريق محضر قضائي تتمثل هذه الإجراءات في:

أ- تمديد فترة الإستحقاق لمدة 06 أشهر وذلك في حالة التأخر عن تسديد قسط دين واحد أو إعادة الجدولة في حالة التأخر عن تسديد جميع المستحقات مع العلم أن عدم تسديد ثلاث إستحقاقات متتالية يؤدي إلى مطالبة البنك بكافة الدين وليس بقسط الدين فقط، يتم إتخاذ إجراء إعادة الجدولة إتجاه الزبائن الذين مازالوا قيد ممارسة النشاط الممول، ويتم بطلب من المدين مع تبرير التأخير عن السداد، حيث تطلب الوكالة من المدين إستكمال الوثائق والمتمثلة في:

- الطلب الخطي للزبون(يبن فيه مبررات التأخير عن السداد مع طلب إعادة الجدولة)؛
- محضر معاينة(المنجزة من طرف الوكالة لضمان وجود نشاط فعلي وموضوع التمويل)؛
- رهن المعدات أو التأمين.

ثم بعدها يتم استدعاء الزبون لإجتماع دراسة الملف، وبعد الدراسة يتم إتخاذ إجراءات جديدة متعلقة بمدة التسديد ويتم إرسال الملف إلى مصلحة المنازعات.

2- رزنامة التسديد: هو إجراء يتخذه إتجاه الزبون المتوقف نهائيا عن النشاط(ARRET D'Activité)، وتحتوي على شرطين هما: تسديد الفوائد وفوائد التأخير 2%، تسديد الدين لا يتجاوز فترة عامين(24 شهرا).

أ- **حالات خاصة:** وتتمثل في:

- يتم تحويلها من قسم المنازعات إلى القسم الودي بشرط أن يتحمل المدين جميع المصاريف المتعلقة بالمحضر القضائي والمصاريف القضائية؛
- في حالة عدم وفاء المدين بالديون سواءا قامت الوكالة بالتمديد لمدة 6 أشهر أو إعادة الجدولة أورزنامة التسديد لكن بدون جدوى الزبون لا يوفي بديونه فتقوم الوكالة بإرسال إخطار بنكي قبل المتابعة البنكية في حالة عدم الإستجابة يتم توقيف الإجراءات الودية ويحول إلى مصلحة المنازعات يتم تبليغ المحضر القضائي.

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

3- <u>الإجراءات الجبرية(القانونية)</u> في حالة فشل الطرق الودية يلجأ البنك إلى الطرق القانونية وذلك باللجوء إلى القضاء عن طريق إرسال إنذارات بنكية للمطالبة بالدين بواسطة محضر قضائي ويتم إتباع إجراءات تتمثل في:

- اللجوء إلى رفع دعوى قضائية أمام المحاكم عن طريق محاميين تربطهم بالبنك إتفاقيات المساعدة القانونية والقضائية هم يتكفلون بالمطالبة بتسديد الدين بمعنى اللجوء إلى القيام بحجوز تحفظية(حجز مبالغ مالية) على الأرصدة الخاصة بالمدينين الموجودة على مستوى البنوك الأخرى (...BNA ,CPA)، ويتم ذلك عن طريق محضر قضائي؛
- اللجوء إلى القيام بحجوز قضائية؛
- كما يلجأ البنك إلى القيام ببيع الضمانات المرهونة لصالحه عن طريق محضر قضائي أو محافظ بيع(العقارات، المنقولات، المعدات وجميع الأجهزة الممولة من طرف البنك والمرهونة لصالحه وذلك في المزاد العلني)؛
- كما يقوم البنك في حالة عدم وجود ضمانات مرهونة بالبحث والتحري عن أملاك ومعدات مملوكة للمدينين ولكنها غير مرهونة لدى البنك وذلك على مستوى السجل التجاري"المحافظة العقارية، مصلحة البطاقات الرمادية"؛
- في حالة قيام المدينين بتبديد الأموال المرهونة كالبيع يلجا البنك إلى رفع دعاوي قضائية أمام القسم الجزائي للمتابعة بتهمة تبديد الأموال المرهونة والمطالبة بمبلغ القرض؛
- مسح الديون ويخول هذا إلى المديرية العامة فهي تقرر مسح الديون وفقا للمقاييس المختارة وتكون مدونة في القرارات التنظيمية والتنفيذية ومن بين هذه الشروط: أن يكون صاحب القرض فلاح يمارس النشاط الفلاحي ومتحصل على بطاقة فلاح والذي تعرض إلى خسارة مشروعه الفلاحي الممول من البنك بشرط أن يكون حاصل على الدعم الفلاحي خارج إطار(CNAC,ANSEJ,ANGEM).

جدول(3-9): إحصائيات ملفات القروض الغير مسترجعة خلال الفترة (2012-2016)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المبلغ (دج)	3727070	6550782	116610097	16490620	16176033

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال .

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن القروض الغير مسترجعة شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2012-2014)، أما خلال سنة 2015 و2016 عرفت تراجعا طفيفا من مبلغ القروض الغير مسترجعة، وهذا ما يوضح الشكل(3-4)الموالي:

الشكل(3-4): إحصائيات القروض الغير مسترجعة خلال الفترة(2012-2016)

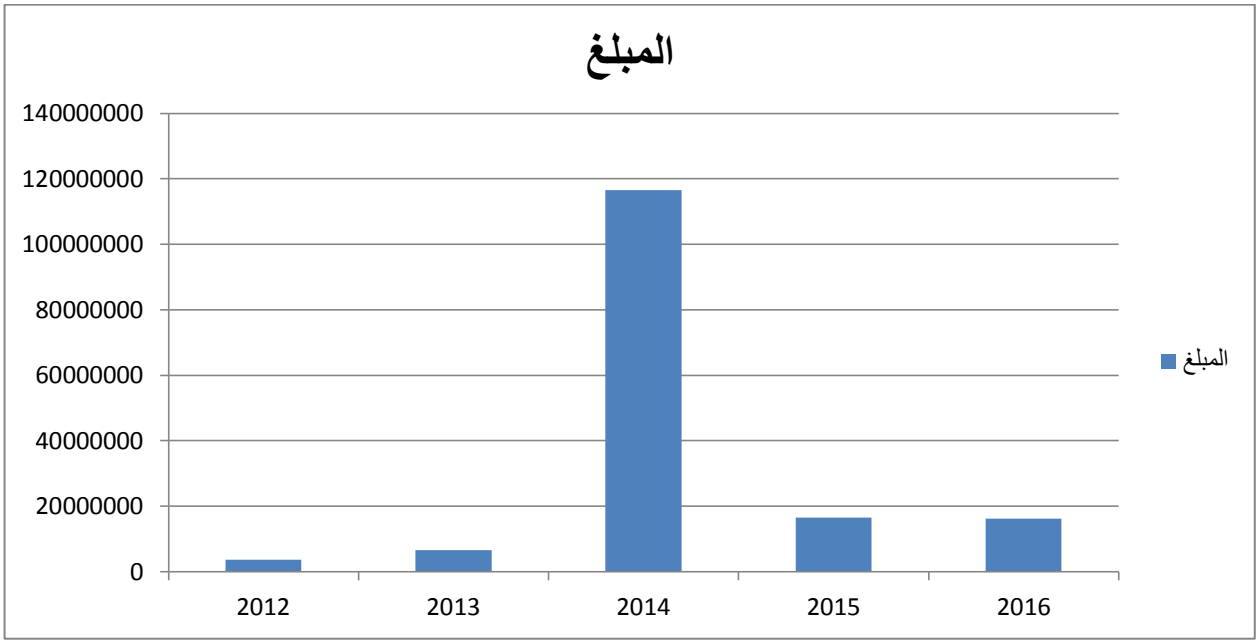

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية يمكن القول أن القروض الغير مسترجعة خلال السنة 2014 تحتل المرتبة الأولى من حيث المبلغ.

المطلب الثاني: القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى القروض الكلاسيكية والقروض الخاصة التي يقوم بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"-.

الفرع الأول: القروض الكلاسيكية

وتشمل مايلي:[1]

أولا: تعريفه: القرض الكلاسيكي هو عبارة عن قرض إستثماري موجه لتمويل عمليات شراء معدات الإنتاج أو لوسائل النقل أو لتجديد الطاقات الإنتاجية لوحدات الإنتاج المختلفة.

ثانيا: الأطراف المستفيدة من القرض: تتمثل في المستثمرين بجميع أنواعهم سواء كانوا أفراد أو مؤسسات والذين ينشطون في مختلف مجالات إنتاج السلع والخدمات وسواء كانوا قطاع خاص أو عام.

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

ثالثا: الضمانات: وتشمل الضمانات الحاصرة المتمثلة في تسديد المساهمة الشخصية، الإلتزام بإكتتاب عقد تأمين لصالح البنك، الرهن الحيازي لقطعة أرض أو بناية مقيمة من طرف خبير، الإلتزام برهن معدات ممولة، رهن البطاقة الرمادية لصالح البنك بالنسبة لوسائل النقل، والتوقيع على السندات لأمر بمبلغ الأرض، أما الضمانات الغير حاصرة فتشمل إكتتاب عقد تأمين المعدات الممولة ورهن معدات الإنتاج.

رابعا: آلية منح قرض كلاسيكي: يتم طرح ملف القرض من قبل طالب القرض على مستوى الوكالة المحلية للإستغلال التي تقوم بدورها بإرسال نسخة من الملف إلى المجمع الجهوي للإستغلال وبالضبط إلى نيابة المديرية للإستغلال(**أنظر الملحق رقم3**)، والتي تقوم بالتأكيد من أن الملف يضم كل الوثائق المطلوبة من أجل دراسته، وتتمثل الوثائق في: طلب خطي موقع عليه من طرف المعني، الوثائق الإدارية والقانونية، الوثائق المحاسبية والجبائية، الوثائق الإقتصادية والمالية ونسخة من وصل الإيداع.

وبعد التأكد من أن الملف يضم كل الوثائق يوجه إلى المكلف بالدراسات الذي يقوم إما بدراسة الملف عندما يكون مبلغ القرض ضمن صلاحيات القرار الخاصة بالمجمع الجهوي للإستغلال أو يقوم بإرساله إلى المديرية المركزية عندما يفوق مبلغ القرض صلاحيات المجمع، ويقوم مكلف الدراسات بدراسة الملف من خلال الوثائق المكونة له خاصة الميزانيات وحساب النتائج وذلك من أجل تحديد مستوى خطر القرض الذي ينطوي عليه القرض المطلوب(خطر ضعيف، قوي ومتوسط)، ويقوم بإعداد بطاقة شاملة لمختلف جوانب المشروع المتمثلة في تقديم المؤسسة، الضمانات المقدمة، بعدها يقوم المكلف بالدراسات بتقديم الملف إلى لجنة القروض على مستوى المجمع والتي يترأسها مدير المجمع، أما نائبي المدير يمثلون الأعضاء المقررين في اللجنة، وعند إنتهاء المداولات يتم إتخاذ قرار بمنح القرض أو عدم منحه والتي يجب أن تكون مبررة بشكل واضح، في حالة القرار الإيجابي لمنح القرض يقوم المكلف بالدراسات بتحرير وثيقة التصريح بفتح خط القرض والتي يحدد فيها مبلغ القرض، مدته، الضمانات المتعلقة به، ويتم إرسال نسخة من الموافقة البنكية مع تصريح فتح القرض إلى الوكالة التي تقوم بإخطار طالب بقرار التمويل واستدعائه للتقدم إلى الوكالة من أجل إستكمال الإجراءات المختلفة(**أنظر الملحق رقم4**).

خامسا: مصادر تمويل قرض كلاسيكي: ويتكون من مصدرين هما:

1- مبلغ القرض البنكي بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

2- مبلغ المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بنسبة 10% على الأقل وقد تكون نقدية أو عينية.

سادسا: مثال قرض كلاسيكي "متوسط المدى"

1- **تقديم المشروع:** يتمثل المشروع في إنشاء مؤسسة صغيرة "x" ذات مسؤولية محدودة وذات شخص وحيد (EURL) لتربية الأبقار الحلوبة، تأسست بتاريخ 2013/06/25 ذات رأس مال يقدر ب: 100000 دج بشلغوم العيد.

2- **علاقة المؤسسة بالبنك:** المؤسسة زبونة بإحدى وكالات المجمع الجهوي يتعلق الأمر بوكالة شلغوم العيد"833"، حيث فتح حساب جاري بتاريخ 2013/10/06.

3- **الغرض من القرض:** القرض الممنوح هو قرض إستثمار متوسط المدى يهدف إلى تزويد المؤسسة بأجهزة تبريد وشاحنة مبردة من أجل حفظ الحليب وغيره.

4- **دراسة السوق:** المنتوج حليب "العرض، الطلب":

أ- **العرض:** منتوج الحليب ومشتقاته من طرف خمسة ممولين رئيسيين:قروز: بواد العثمانية، نوميديا:بقسنطينة، أماني لي، فرحات لي وماما لي؛

رغم هذا تجدر الإشارة إلى أن التزويد بالحليب يعرف تذبذبا إذ لا يوجد تنظيم ولا حصة ثابتة محترمة، وهذا ما يشجع إنشاء ملبنة في نفس المكان قريبة من أماكن التزويد.

ب- الطلب: ويعرف الحليب ومشتقاته بأنها منتجات عالية الطلب في الجزائر عامة وفي ميلة خاصة لما له من بعد تاريخي، ويعتبر الحليب ومشتقاته مادة لا يستغنى عنها عالميا لما لها من فوائد صحية، كل هذا يجعل الحليب مادة جد مطلوبة محليا.

5- **الهيكل التمويلي للمشروع:** تقدر قيمة الإستثمار ب: 77270000 دج حيث طلب الزبون قرضا يغطي 68% من هذه القيمة أي ما يعادل 52270000 دج وتعهد بتوفير الباقي 25000000 دج أي ما يعادل 20% من قيمة المشروع كمساهمة شخصية.

لكن وبعد دراسة المشروع من طرف المكلفين بالقروض على مستوى البنك تم خفض قيمة الإستثمار ب: 45745039 دج.

أما منتج القرض يقدر ب: 3659603100 دج ما يعادل 80% من قيمة الإستثمار و الباقي يمثل مساهمة شخصية تقدر ب 20% أي ما يعادل 914900800 دج**(انظر ملحق رقم5)**.

6- **الضمانات الحاصرة:** والمتمثلة في رهن الأراضي والبنايات لصالح االبنك، إمضاء سندات لأمر، إيداع المساهمة الشخصية، تعهد موثق برهن العتاد الممول بالقرض، إمضاء معاهدة القرض وكفالة تضامنية.

7- **الضمانات غير الحاصرة:** والمتمثلة في رهن العتاد الممول ورفع قيمة رأس مال الشركة ب 10% من قيمة الإستثمار.

8- **الوسائل:** هي عبارة عن وسائل بشرية حيث أن صاحب المشروع يريد أن يوظف 30 عامل دائمين مع خلق مناصب شغل غير مباشرة(مناصب مؤقتة).

9- **إستفادة المؤسسة من هذا القرض:** إستفادت هذه المؤسسة من القرض في زيادة عدد الأبقار وبالتالي زيادة الثروة الحيوانية والمساهمة في إقتناء الأعلاف للأبقار، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج .

سابعا: دور القروض الكلاسيكية في تمويل القطاع الفلاحي

بعد معرفة أهم المراحل التي تمر بها القروض الكلاسيكية في تمويله للأنشطة الفلاحية المختلفة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، فإنه لابد من توضيح المكانة التي وصل إليها خلال الفترة (2012-2016)، هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وأنها تحض بإهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه لها وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول (3-10): إحصائيات القروض الكلاسيكية خلال الفترة (2012 -2016)

الوحدة(دج)

القروض	2012	2013	2014	2015	2016
القرض الكلاسيكي قصير المدى	1000	1113639	2073184	1449824	3900911
القرض الكلاسيكي متوسط وطويل المدى	519660	336214	3927630	3486577	2629078

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القرض الكلاسيكي متوسط وطويل المدى هو الأكثر إستخداما من القرض الكلاسيكي قصير المدي خلال الفترة(2012-2015)، أما في الفترة 2016 فقد شهد القرض الكلاسيكي متوسط وطويل المدى إنخفاضا ملحوظا بالمقارنة مع القرض الكلاسيكي قصير المدى.

الشكل رقم(3-5): تطور القروض الكلاسيكية خلال الفترة (2012- 2016)

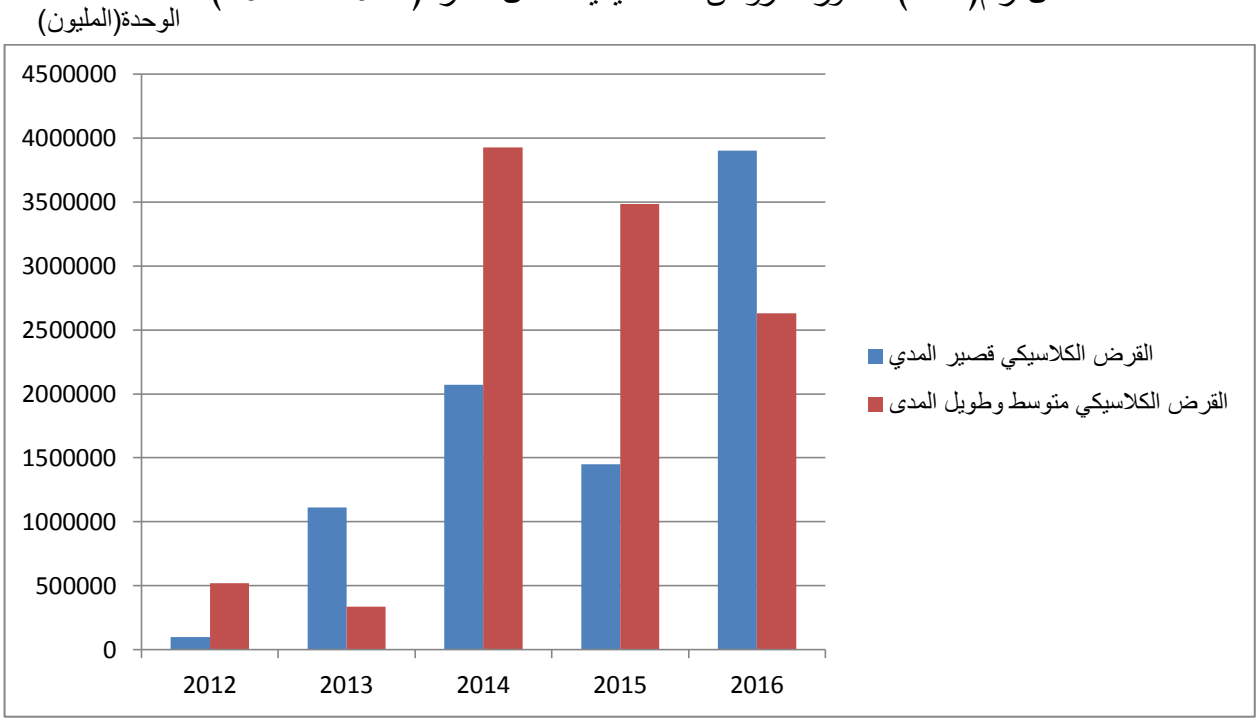

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية والمتعلقة بالقروض الكلاسيكية يمكن القول أنه خلال سنة 2016 القرض الكلاسيكي قصير المدى يلعب دور كبير بتمويل القطاع الفلاحي مقارنة مع القرض الكلاسيكي متوسط وطويل المدى.

الفرع الثاني: القروض الخاصة:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح القروض بمختلف أنواعها لتمويل المشاريع، من بينها القروض الخاصة المتمثلة في القروض المدعمة من طرف الدولة(CNAC,ANGEM ,ANSEJ)(**انظر الملاحق رقم6**)، حيث سنتناول أهم العناصر التي يتضمنها قرض في إطار (ANSEJ) بإعتبارها نفس العناصر التي تمنح في إطار (CNAC,ANGEM) [1].

أولا: تعريف قرض في إطار (ANSEJ)

هي قروض متوسطة الأجل مدعمة من قبل الدولة تمنح للأفراد الذين يتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح بين 20% و25%،

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

وأما الباقي والمتمثل في 10% إلى 15% بدفعة للزبون، بحيث يعفى الزبون من الضرائب لمدة خمس سنوات كما تكون نسبة الفائدة المطبقة منخفضة.

ثانيا: آلية منح قرض في إطار (ANSEJ)

بعد طرح الملف من طرف صاحب المشروع لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، يتم تقديم الملف إلى لجنة إنتقاء المشاريع من أجل المصادقة عليه ومن ثم التوجه إلى أحد البنوك المتواجدة من أجل تمويله، يتم إيداع الملفات المقبولة على مستوى اللجنة بالمجمع الجهوي للإستغلال الذي يقوم في بادئ الأمر بالرجوع إلى مركزية المخاطر من أجل التأكد من صاحب المشروع إذا كان لا يملك أي إلتزام آخر إتجاه أحد البنوك الأخرى، بعده يتم التأكد من الوثائق المكونة للملف من طرف المكلف بالدراسات يقوم بدراسة الملف وتقديمه إلى لجنة القروض المضادة عليها، كما يتم إخطار الوكالة بعد إرسال نسخة من الملف المرفقة بالموافقة البنكية على القرض، حيث تقوم الوكالة بإستدعاء صاحب المشروع من أجل التقدم إلى البنك لفتح حساب وسداد المساهمة الشخصية وسداد مبلغ الإشتراك لصندوق ضمان أخطار القروض بالإضافة إلى إستكمال الملف بالوثائق والعقود، ويتم إرسال الملف مرة أخرى إلى المجمع الجهوي للإستغلال بالضبط إلى الخلية القانونية التي تقوم بالتأكد من صحة العقود والمصادقة عليها على مستوى الوكالة وبعد إستلام مبلغ قرض بدون فائدة(ANSEJ) لصالح صاحب المشروع بالإضافة إلى المصادقة على العقود تقوم الوكالة بتحرير شيك بنكي بمبلغ المعدات المراد شراؤها لصالح المورد الذى إختار صاحب المشروع وصادقت عليه الوكالة(ANSEJ)بمبلغ أولي يقدر ب: 30% من المبلغ الكلي، بعد التأكد من توفر المعدات لدى المورد من خلال شهادة وجود يتم تحرير شيك بالمبلغ المتبقي للقرض 70%.

ثالثا: مصادر تمويل قرض (ANSEJ)

القرض البنكي 70% ، المساهمة الشخصية 1% -2% ، والقرض بدون فائدة(ANSEJ) 28% -29%

رابعا: مثال قرض في إطار (ANSEJ)

1- **نوع القرض**: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الشباب (ANSEJ))(**أنظر الملحق رقم7**).

2- **النشاط**: مؤسسة صيد القاري.

3- **وكالة**:"837"وكالة قرارم قوقة.

4- **تقرير الإئتمان**: ويتمثل في:

أ- **الهيكل المالي**:

- تكلفة المشروع: 153715909 دج؛
- مساهمة العميل: 1537159 دج؛

- طلبات الإئتمان: 107601136 دج؛
- قرض بدون فائدة مقدم من طرف(ANSEJ) : 44577616 دج.

ب- **التعريف بطالب القرض:** بطال يبلغ من العمر 35 سنة، تقدم إلى وكالة (ANSEJ) من أجل الحصول على قرض لتكوين مؤسسة صغيرة "الصيد القاري" على مستوى بلدية قرارم قوقة؛

ج- **مؤهلات:** في هذا الميدان"الصيد البحري"، صاحب المشروع له رخصة لممارسة الصيد القاري ممنوحة من طرف مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية جيجل؛

د- **الهدف من القرض:** القرض المطلوب يبلغ 107601136 دج يحول لشراء المعدات اللازمة لتحقيق المشروع المقترح والمتمثلة في عدة تجهيزات بمبلغ قدره 1366800 دج.

حسب الفاتورة الشكلية الموضوعة في الملف من طرف مؤسسة الصيد القاري، فالتكلفة الإجمالية للمشروع تقدر ب 153715909 دج ورأس المال العامل FR=100000DA.

5- **إستفادة المؤسسة من القرض:** إستفادت هذه المؤسسة من خلال هذا القرض بشراء المعدات بعد إستكمال مدة القرض مما تسهل لهم مهمة الصيد وزيادة الدخل.

خامسا : مثال قرض في إطار (ANGEM)

1- **نوع القرض:** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) **(انظر الملحق8).**

2- **النشاط:** تربية النحل.

3- **وكالة:** ميلة"834".

4- **تقرير الائتمان:** ويتمثل في:

أ- **الهيكل المالي:**

- تكلفة المشروع:368491 دج؛
- مساهمة العميل:18424.58 دج؛
- طلبات الإئتمان:257944.05 دج؛
- قرض بدون فائدة مقدم من طرف(ANGEM): 9215227 دج.

ب- التعريف بطالب القرض: شاب بطال يبلغ من العمر 26 سنة، تقدم إلى وكالة (ANGEM) من أجل الحصول على قرض لتكوين مؤسسة صغيرة "X" لتربية النحل على مستوى بلدية ميلة مشتة قيقاية؛

ج- المؤهلات: وفي هذا النشاط البطال له شهادة تأهيل بإمتياز في تربية النحل سلمت من طرف مديرية الفلاحة لولاية ميلة؛

د-**الهدف من القرض:** القرض المطلوب يبلغ 257944.05 دج يحول لشراء المواد الأولية اللازمة لتحقيق هذا المشروع والمتمثلة في وسائل تستعمل في صناعة العسل:

- 25 ruches pleines prix :212500 DA ;
- 25 rausses armées prix:47500 DA ;
- Extracteur prix:37000DA ;
- Supports de ruches et autres prix:17950DA.

حسب الفاتورة الشكلية الموجودة في الملف من طرف "x" مربي النحل بعميرة آراس حيث تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بقيمة: 368491.50 دج.

هـ- **الوسائل:** من أجل إنجاز المشروع قام الزبون بتوفير الوسائل اللازمة والتي تتمثل في عقد كراء مؤقت لأراضي غابية مساحتها 4 آرات من طرف وكالة الغابات قرارم قوقة.

5- **إستفادة المؤسسة من هدا القرض:** إستفادت هذه المؤسسة من خلال هذا القرض بشراء 50 خلية نحل، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية والمساهمة فى زيادة الدخل.

سادسا: مثال قرض في إطار (CNAC)

1- **نوع القرض:** الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) **(انظر ملحق رقم9).**

2- **النشاط:** كراء المعدات الفلاحية.

3- **وكالة:** واد العثمانية"840".

4- **تقرير الإئتمان:** ويمثل في:

أ- **الهيكل المالي:**

- تكلفة المشروع: 4390000 دج؛
- مساهمة العميل: 43900 دج؛
- طلبات الائتمان: 3073000 دج؛
- قرض بدون فائدة مقدم من طرف(CNAC): 1273100 دج.

ب- **التعريف بطالب القرض:** هو بطال يبلغ من العمر 49 سنة، تقدم إلى وكالة (CNAC)، من أجل الحصول على قرض لتمويل مؤسسة صغيرة"x" المتمثل في كراء معدات فلاحية على مستوى بلدية واد العثمانية ولاية ميلة؛

ج- **الهدف من القرض:** القرض المطلوب يقدر ب: 3073000 دج، تحول لإقتناء التجهيزات اللازمة لتحقيق المشروع المقترح والمتمثلة في:

- جرار فلاحي 4RM 90 DI ب: 1955000 دج؛

- معدات والتجهيزات ب: 2221830 دج.

حسب الفاتورة الشكلية الموضوعة في الملف المنجز من طرف "x" يبيع معدات فلاحية بقسنطينة فالتكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ 4390000 دج .

د- **الوسائل:** من أجل إنجاز المشروع قام الزبون بتوفير الوسائل اللازمة والتي تتمثل في:

- عقد كراء لمحل مساحته $21m^2$ ببلدية العثمانية، مدة عقد الإيجار عامين وهي قابلة للتجديد.

5- **إستفادة المؤسسة من هذا القرض:** لقد إستفادت المؤسسة من هذا القرض بشراء المعدات بعد إنتهاء مدة القرض والإعتماد على المكننة بدلا من العمال وذلك لتوفير الوقت والجهد.

سابعا: دور القروض الخاصة في تمويل القطاع الفلاحي

بعد معرفة أهم المراحل التي تمر بها القروض الخاصة(ANSEJ ,ANGEM,CNAC) في تمويلها للمؤسسات على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، فإنه لابد من توضيح المكانة التي وصلت إليها خلال الفترة (2012-2016)، هذا للوقوف على الدور الذي تقوم به خصوصا وأنها تحض بإهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه لها وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول رقم(3-11): إحصائيات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف(CNAC,ANGEM,ANSEJ)خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة(دج)

القروض	2012	2013	2014	2015	2016
ANSEJ	1431107	2431347	3154096	3719639	3931896
ANGEM	4084	3167	19998	185981	327658
CNAC	327656	1062954	955159	2293777	2293606

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن **(ANSEJ)**تحتل المرتبة الأولى من حيث المبالغ المخصصة للقروض ثم تليها (**CNAC**)وفي الأخير(**ANGEM**).

الشكل(6-3): تطور قرض في اطار(CNAC,ANGEM,ANSEJ)خلال الفترة(2012-2016)
الوحدة (المليون)

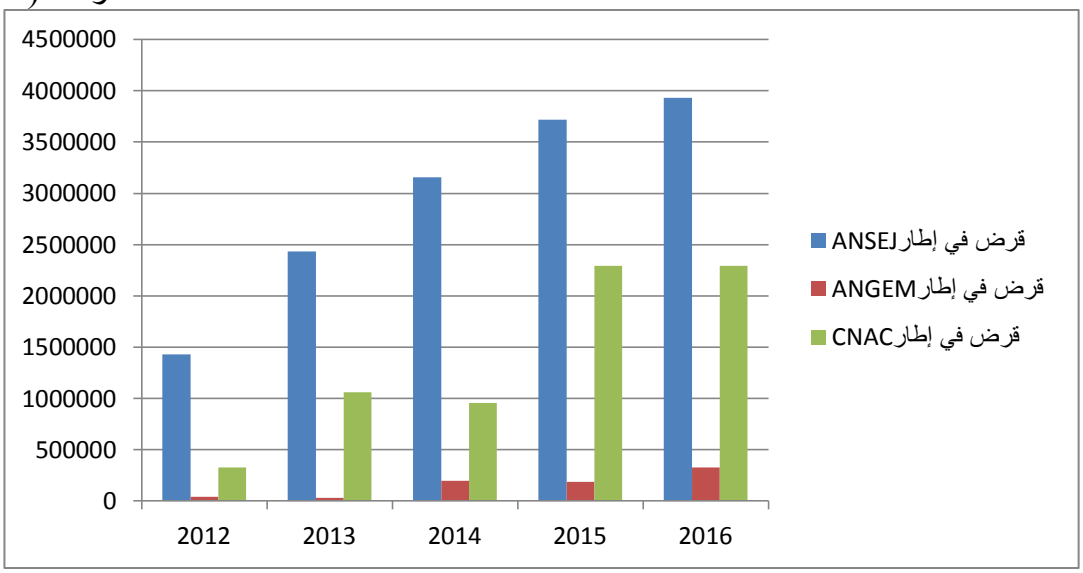

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على وثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية والمتعلقة بقرض في إطار(CNAC,ANGEM,ANSEJ) يمكن القول أن القرض في إطار (ANSEJ)يعتبر الأكثر تداولا من قبل المقترضين بإحتلاله المرتبة الأولى، حيث يلعب دورا هاما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويهدف إلى رفع القروض الفلاحية الموجهة للشباب حتى تضمن اليد العاملة في هذا القطاع.

المطلب الثالث: الإطار لإستخدام القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- في تمويل القطاع الفلاحي .

في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"- قروض فلاحية، حيث سنتطرق إلى القروض الممنوحة من البنك التي تتمثل في قرض الرفيق، قرض التحدي، قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، قرض الإيجاري، بالإضافة إلى تقييم هذه القروض وأهدافها المستقبلية .

الفرع الأول:القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-

حيث نوجزها كما يلي :

أولا: قرض الرفيق(RFIG)

وتتمثل فيما يلي:[1]

1- تعريف قرض الرفيق: هو عبارة عن قرض في إطار قانون التوجيه الفلاحي أنشأ على أثر إتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى، وهو عبارة عن قرض موسمي يوجه نحو تمويل الإحتياجات الموسمية للفلاحين **(أنظر الملحق رقم10).**

2- الفئات المستفيدة من القرض: ويتمثلون في الفلاحين، المدينين سواء بصورة فردية أو بشكل جماعي، التجمعات، الجمعيات والفدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية والمخزنين للمنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع.

3- الأنشطة الممولة بالقرض: والمتمثلة في زراعة البقول والحبوب، تكثيف المنتجات الفلاحية، إنتاج البذور والخضراوات والنباتات، تربية المواشي، اقتصاديات الماء(الري)، تهيئة وتزويد الإسطبلات، تهيئة المنشآت التحتية الموجهة للتخزين وعمليات التوسيع والتجديد.

4- آلية منح قرض الرفيق: يتم طلب الملف من قبل الفلاح والذي يحتوي على: طلب القرض(خطي)، بطاقة الفلاح، عقود التأسيس في حالة مؤسسته، بطاقة وصفية للمستثمر ومخطط الإنتاج ومخطط التمويل مصادق عليه من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

يقوم الفلاح بطرح الملف كاملا على مستوى الشباك الوحيد لدى تعاونية الحبوب والبقول الجافة، حيث يتم إستقبال الفلاح من طرف البنك على مستوى الشباك الذي يقوم بالتأكد من سلامة وصحة وإكتمال الوثائق المرفقة بالملف، ثم يقوم بإرسال الملفات كاملة إلى المجمع الجهوي للإستغلال أن تتم الموافقة عليها من طرف لجنة القروض، بعدها يتم إرسال نسخة من الملف إلى الوكالة المحلية للإستغلال المعنية(حسب منطلقة الإستغلال) التي تقوم بإخطار الفلاح بالموافقة على القرض المطلوب، ثم يتقدم الفلاح إلى الوكالة مرفوقا بالفواتير التي تؤكد مختلف إحتياجاته من البذور، الأدوية...الخ عندئذ يتم فتح خط القرض الذي يتم إستهلاكه في مدة أقصاها 9 أشهر ليتم سداد القرض من طرف الفلاح في نهاية موسم الحصاد.

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

5- الشروط المترتبة على فتح خط القرض: تتمثل في معدل الفائدة على قرض الرفيق محدد ب: 5,5% والذي يتم تحمله بشكل كلي من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، عند تاريخ إستحقاق القرض(RFIG) يلتزم الفلاح بسداد مبلغ بدون فوائد ويستفيد من دعم كلي لمعدل الفائدة ومدة القرض تكون محددة بسنة ويمكن تمديدها إلى 6 أشهر في حالة القوة القاهرة.

6- خصائص قرض الرفيق

تتمثل فيما يلي:

أ- **سداد القرض:** كل مستفيد من قرض الرفيق قام بتسديد القرض في تاريخه المحدد(سنة واحدة) يملك الحق في الإستفادة من دعم معدل الفائدة كما تتاح له إمكانية الاستفادة من قرض (RFIG) خلال المواسم القادمة؛

ب- **إسترجاع الفوائد:** في نهاية الموسم الفلاحي يقوم البنك بجمع مبلغ الفوائد على القرض الرفيق الممنوحة والتي يتم توجيهها إلى المديرية المركزية التي تتولى إسترجاع مبلغ تلك الفوائد من الخزينة العمومية.

7- حالات عدم سداد قرض الرفيق من طرف الفلاح: تتمثل في:

أ- **حالة القوة القاهرة:** يكون على الفلاح تبرير عدم قدرته على سداد القرض ليتم دراسة حالته من طرف البنك، وفي حالة التأكد من أسباب عدم السداد يمكن أن يستفيد الفلاح من تأجيل السداد لمدة 6 أشهر، ومن أمثلة أسباب عدم السداد: فيضان، حوادث طبيعية، برد، الحشرات الضارة، زلزال...الخ؛

ب- **حالة عدم السداد الغير مبررة:** في هذه الحالة يصبح الفلاح ملزم بسداد أصل القرض بالإضافة إلى الفرائد وكذا عقوبة التأخير حتى السداد النهائي للقرض، ولا يستفيد الفلاح في هذه الحالة من حق تجديد الإستفادة من القرض في المواسم القادمة.

ثانيا: قرض التحدي

وتتمثل فيما يلي:[1]

1- تعريف قرض التحدي: هو عبارة عن قرض إستثماري(متوسط أو طويل الأجل)، مدعم جزئيا من طرف الدولة على حساب الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي الذي يتكفل بسداد جزء من الفوائد المترتبة عليه يوجه هذا القرض لتمويل المستثمرات الفلاحية الجديدة وكذا المشاريع المتواجدة على الأراضي الفلاحية التابعة للملكية الخاصة أو للأملاك الخاصة للدولة **(أنظر الملحق رقم11)**.

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

2- الفئات المعنية بقرض التحدي: هو قرض يمنح للأشخاص الماديين والمعنويين الذين يملكون دفتر للشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA)، تتمثل الفئات المعنية من القرض في مالكي الأراضي الفلاحية الخاصة الغير مستغلة أو أصحاب الإمتياز على أراضي تابعة للملكية العامة، الفلاحين والمربيين بصفة فردية أو في شكل تعاونية، المؤسسات الإقتصادية العامة والخاصة والتي تنشط في مجال الإنتاج الفلاحي، توزيع وتحويل المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية والمزارع النموذجية.

3- مجالات التمويل: تتمثل أهمها في: إنشاء، تجهيز المستثمرات الجديدة سواء كانت فلاحية أو خاصة بتربية الأنعام(أبقار، أنعام...)، تدعيم القدرات الإنتاجية بالنسبة للمستثمرات الفلاحية القائمة، تكثيف، تحويل، وترقية المنتجات الفلاحية وتوزيع وتصدير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية.

4- آلية منح قرض التحدي: يتقدم صاحب المشروع الذي يكون مالكا لقطعة أرض فلاحية سواء بملكية خاصة أو عقد إمتياز بطلب إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من أجل الحصول على دفتر الشروط المصادق عليه من طرف(ONTA)، ثم يطرح الملف على مستوى وكالة(BADR)الأقرب للمستثمرة التي تقوم بالتأكد من الوثائق المكونة له ثم يتم إرساله إلى المجمع، بعدها يقوم المجمع بدراسة الملف على مستوى لجنة القرض التي تتخذ قرار التمويل، ويتم إخطار الوكالة بقرار اللجنة من أجل القيام بالإجراءات اللازمة لفتح خط القرض.

5- **الوثائق المكملة للملف:** يتمثل في: طلب القرض، دفتر الشروط مصادق عليه من طرف (ONTA)، عقد الإمتياز أو عقد الملكية، دراسة تقنو إقتصادية للمشروع معدة من طرف مكتب دراسات معتمد، الفواتير الشكلية، مقررة منح الدعم في حالة المشاريع المدعمة (FNDA)، تصريح بالبناء بالنسبة للبنايات، تصريح من مديرية الري وشهادة الإعتماد الصحي.

6- خصائص القرض: تتمثل في:

أ- **طبيعة القرض:** هو قرض إستثمار متوسط أو طويل الأجل؛

ب- حدود مبلغ القرض: يحدد الحد الأقصى للقرض ب: 1000000 دج للهكتار الواحد بالنسبة للمستثمرات الجديدة التي لا تتعدى مساحتها 10 هكتار؛

ج- مدة القرض: تتمثل في: قرض متوسط الأجل حيث تتراوح مدته ما بين 3-7 سنوات بفترة سماح من سنة إلى سنتين، وقرض طويل الأجل حيث من 8 إلى 15 سنة بفترة سماح ما بين(1-5 سنة)؛

د-تدعيم معدل الفائدة: حيث يتم تخفيض معدل الفائدة إلى 100% (معدل الفائدة =0%) خلال الخمس سنوات الأولى، يتحمل المستفيد بنسبة واحد بالمئة من نسبة الفائدة وخلال السنة السادسة والسابعة من

القرض يتحمل المستفيد نسبة (3%)من نسبة الفائدة خلال السنوات الثامنة والتاسعة ويتحمل المستفيد كامل نسبة الفائدة إبتداءا من السنة العاشرة.

7- تغطية خطر قرض التحدي: عن طريق الضمانات الحاصرة وتتمثل في الرهن العقاري للأراضي الفلاحية، الكفالة التضامنية للشركاء بالنسبة للأشخاص المعنويين، أما الضمانات الغير حاصرة تتمثل في الرهن الحيازي للمعدات الممولة، التأمين متعدد الأخطار لصالح البنك والإكتتاب لصندوق ضمان القروض الفلاحية(FGA).

ثالثا: قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)

وتتمثل فيما يلي:[1]

1- التعريف بالقرض: هو قرض موجه لتمويل الأنشطة الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي(FNDA).

2- المستفيدون من القرض: تتمثل الفئات المعنية بالقرض المدعم (FNDA) في: الفلاحون، المربيون بشكل فردي أو منظمون في تعاونيات والمنظمين إلى مخطط التجديد الإقتصادي الريفي والفلاحي، والمؤسسات الإقتصادية التي تقوم بأنشطة الإنتاج الفلاحي، تصبر المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية.

3- الأنشطة المعنية بدعم (التمويل، صندوق FNDA): وهي تلك الأنشطة التي تتعلق بالإنتاج، الإستثمارات الفلاحية، تطوير الطاقات الإنتاجية(التحويلية)، ترقية الإنتاج الفلاحي، من بين هذه الأنشطة: تطوير إمكانيات الري الفلاحي، تطوير إنتاج الحليب، تطوير إنتاج واستعمال الأدوية والأسمدة، غرس أشجار الزيتون وتربية النحل.

4- آلية منح قرض (FNDA): يتم طرح ملف قرض(FNDA) من طرف الفلاح لدى المقاطعة الفلاحية الأقرب إلى مقر سكنه في نسختين يتم إرسال نسخة منه إلى وكالة(BADR)، ويضم هذا الملف الوثائق التالية: طلب الدعم، تصريح بإستغلال قطعة ارض فلاحية كعقد الملكية أو عقد الإيجار أوعقد إداري، نسخة من بطاقة الفلاح محررة من طرف غرف الفلاحة، العقد التأسيسي أومحضر تعيين المسير في حالة الشخص المعنوي(المؤسسة) ودراسة تقنو إقتصادية مفصلة ومعدة من طرف مكتب دراسة متخصص(**أنظر الملحق رقم12**).

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

5- الشروط الخاصة بقرض(FNDA): وتتمثل في:

أ- **مبلغ القرض**: يلتزم البنك بتمويل المشروع المقدم بنسبة أقصاها 70% ، أما المساهمة الشخصية(التمويل الذاتي) فلا تقل عن 30% من التكلفة الإجمالية للمشروع، أما في حالة المشاريع المدعمة فإن مبلغ القرض يتم تعديله تبعا لمعدل الدعم الممنوح؛

ب- **معدل الفائدة**: ينخفض قرض(FNDA) إلى معدل الفائدة السائد في السوق عند تاريخ منح القرض؛

ج- **هيكل التمويل**: يتم تمويل المشاريع المؤهلة من خلال ثلاث مصادر تمويل هي: دعم صندوق(FNDA) الذي يتم تحديد على مستوى(CTW)، التمويل الذاتي لصاحب المشروع والقرض البنك الذي يتحدد مبلغه تبعا لمبلغ الدعم.

مثال مشروع زراعة الكروم:

- مبلغ الدعم 120000DA/هكتار بنسبة 60%؛
- مبلغ القرض 20000DA/هكتار بنسبة 10%؛
- المساهمة الشخصية 60000DA/هكتار بنسبة 30%؛
- المبلغ الكلي 200000DA/هكتار.

6- دراسة ملف والمصادقة عليه: تبعا للإتفاقية المبرمة بين بنك (BADR) ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية فإن كل ملف مقدم في إطار الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية يجب أن يخضع للدراسة على مستويين:

أ- **دراسة تقنية**: وهي التي تقوم بها المقاطعة الفلاحية المختصة (حسب المنطقة)؛

ب- **دراسة مالية**: ويتم ذلك من طرف بنك (BADR) إنطلاقا من الدراسات تقنو إقتصادية يتم دراسة الملف على مستوى اللجنة التقنية للولاية والتي تضم عدة أعضاء من بينهم بنك(BADR) بعد دراسة الملف على مستوى اللجنة التقنية للولاية والتى تضم عدة أعضاء من بينهم يتم إرسال الملف مرفقا بالمقررة من طرف المصالح الفلاحية إلى وكالة البنك هذه الأخيرة التي تقوم في بادئ الأمر بمراجعة مركز المخاطر لبنك الجزائر من أجل الإطلاع على إلتزامات هذا العمل إتجاه البنوك الأخرى وحتى حالات عدم الدفع وبعد ذلك يتم إستدعاء الفلاح لإعلامه بشروط التمويل، والضمانات التي يجب تقديمها وكذا إستكمال وثائق الملف الخاصة والمتمثلة في الشهادات الجبائية وشبه الجبائية، تصريح شرفي فيما يخص إلتزاماته إتجاه البنوك والمؤسسات الأخرى، وكل وثيقة يرى البنك أنها ضرورية لإتخاذ قرار الإقراض.

أما مهلة دراسة الملف على مستوى الوكالة فتحدد ب 20 يوم إبتداءا من تاريخ إيداعه لدى الوكالة، وبعد إستكمال هذه الإجراءات تقوم الوكالة بإرسال الملف إلى المجمع الجهوي للإستغلال والذي يقوم بدوره بدراسة الملف لمدة لا تتعدى 15 يوم، وبعد الموافقة يرسل البنك موافقته(**أنظر الملحق رقم13**).

7- **الضمانات**: وتتمثل في دفع المساهمة الشخصية، عقد الملكية والإيجار، الرهن الحيازي لمعدات الإنتاج الممولة، رهن البطاقة الرمادية لوسائل النقل الممولة، الرهن العقاري(بنايات، قطعة مقيمة من طرف الخبير)، الكفالة الشخصية والتأمين على معدات الإنتاج الممولة لصالح البنك.

رابعا: القرض الإيجاري

ويتمثل فيما يلي:[1]

يعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها أدخلت تبدالا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المقرضة.

1- **التعريف بالقرض**: هو عبارة عن عملية مالية وتجارية تربط البنك بالمتعاملين الإقتصاديين في إطار عقد إيجار للمعدات الضرورية لقيام المشاريع الإستثمارية المختلفة، ويعرف البنك هنا بالطرف المؤجر أما الزبون فهو المستأجر حيث يسمح هذا العقد الإيجاري بنقل جميع الحقوق والإلتزامات والإمتيازات والمخاطر المرتبطة بملكية موضوع الإيجار إلى المستأجر.

يوجه القرض الإيجاري إلى جميع المتعاملين الإقتصاديين الذين يهدفون إلى الإستثمار في المجالات الإقتصادية المربحة والتي تدخل ضمن سياسة التمويل المتابعة من البنك.

2- **خصائص القرض الإيجاري**

أ- **مبلغ القرض**: يمكن أن يصل مبلغ القرض إلى 100% من التكلفة الإجمالية للمعدات المراد اقتنائها، غير أنه وبصفة عامة تترك نسبة 20% إلى 30% من التكلفة الإجمالية كمساهمة شخصية للمستأجر يتم دفعها مسبقا في شكل دفعات إيجار مسبقة؛

ب- **مدة الإيجار**: تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات مع إدماج أو عدم إدماج فترة سماح بحسب طبيعة المشروع؛

ج- **فترة السماح**: تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنة والتي منحها تبعا لطبيعة النشاط؛

د-**فترة السداد**: وتكون إما كل شهر أو 6 أشهر أو سنة حسب طبيعة النشاط وحسب الإتفاق الذي يتم بين الطرفين؛

هـ- **معدل الفائدة**: تم تحديده ب9% TTC.

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

3- **الضمانات:** السداد المسبق لدفعات الإيجار، تسجيل عقد الإيجار، الكفالة الشخصية للمسير أوالشركاء في حالة المؤسسة، الضمانات المالية(صندوق ضمان القروض الفلاحية)، وإكتتاب عقد تأمين بكافة الأخطاء لصالح البنك.

4- **الوثائق المكونة للملف:** طلب إيجار معدات(إستمارة يتم ملئها من طرف الزبون)، شهادة الميلاد وشهادة الإقامة، شهادة إثبات المداخيل المتوقعة، مخطط تقديري للزراعات أو المداخيل المتوقعة، الميزانية وجدول حسابات النتائج(على الأقل ل3 سنوات الماضية)، بالنسبة للشركات تقديم الخدمات والتعاونيات المقيدة في السجل التجاري، شهادة التعيين، جدول الضرائب لمدة لا تقل عن 3 أشهر، الدراسة التقنو إقتصادية معدة من طرف مكتب دراسات معتمد، بطاقة وصفية للمستثمرة معدة من طرف غرفة الفلاحة، الفواتير الشكلية من طرف مؤسسة عمومية إقتصادية(شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحيةPMAT)، شهادة عدم الإستدانة إتجاه (CNMABANQUE)، عقد الملكية أو عقد الإيجار لمدة مساوية لمدة القرض ونسخة مصادق عليها لبطاقة الفلاح وشهادة السياقة.

5- **آلية معالجة الملفات:** يتم طرح الملف على مستوى الوكالات المحلية للإستغلال المتواجدة بمحل إقامة المشروع والتي تقوم بالتأكد من صحة وسلامة الوثائق المشكلة للملف، تسجيل الملف، مقابلة طلب قرض الإيجار، التحصيل المسبق لمصاريف الملف تقدر ب 10000دج، تحرير وصل إستلام الملف، القيام بزيارة ميدانية لموقع المشروع مع التقرير المفصل للزيارة وإرسال الملف إلى الوكالة من أجل إتخاذ قرار التمويل.

6- آلية منح القرض الإيجاري: عند إستلام الموافقة لمنح القرض من طرف الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بإجراءات منح القرض الإيجاري من خلال الخطوات التالية: إعلام من طرف المستأجر بقرار التمويل، التوقيع على عقد الإيجار، إستلام الضمانات الموضوعة من طرف لجنة القرض، القيام بتقديم الطلبية إلى المورد(PMAT) والإستعلام حول تاريخ الإستلام العادي، تحرير محضر إستلام المعدات خلال مدة 8 أيام من يوم إستلامه، إعداد جدول بمبالغ دفعات الإيجار مع التوقيع على السندات لأمر بمبالغ الدفعات المتبقية والتي يتم توقعها من طرف المستأجر، القيام بتصريح لدى مركزية المخاطر بمبالغ القرض الممنوح والقيام بالتأمين على المعدات الممولة.

7- **إلتزامات من طرف المستأجر والمؤجر**

أ- **بالنسبة للمستأجر:** إختيار المعدات بكل حرية من ودون تدخل من طرف المأجر(البنك)، يتم تحويل إستلام المعدات من طرف المستأجر ضمن شروط لا يتم تحديدها بكل حرية بينه و بين المورد ويقوم الطرف المستأجر عند إستلامه للمعدات بتحرير محضر الإستلام يؤكد فيه على مطابقة المعدات المستلمة؛

ب- <u>بالنسبة للمؤجر (البنك)</u>: يلتزم الطرف المؤجر بجميع الشروط المحددة في عقد الإيجار، يملك البنك حق فسخ العقد الإيجاري في الحالة التي يتم إحترامها من طرف المستأجر، ويبقى البنك مالكا لمعدات محل الإيجار خلال كامل فترة الإيجار.

مع الإشارة إلى أنه منذ سنة 2014 أصبح القرض الإيجاري مدعوما من طرف الدولة في إطار دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية أي التمويل في إطار قرض(FNDA LEASING).

<u>الفرع الثاني: دور القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- في تمويل القطاع الفلاحي</u>

شهد القطاع الفلاحي تطورا كبيرا من حيث القروض الممنوحة، فمنذ إنطلاقها عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- تزايدا في الطلب على هذه القروض، لهذا سنحاول تقييم القروض الممنوحة من طرف البنك.

<u>أولا: دور قرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي</u>

بعد معرفة أهم المراحل التي يمر بها قرض الرفيق في تمويله للأنشطة الفلاحية المختلفة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، فإنه لابد من توضيح المكانة التي وصل إليها في الموسم الفلاحي (2010-2017) من خلال تمويل أنشطة فلاحية، هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وأنه يحض بإهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه له وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول (3-12): إحصائيات قرض الرفيق خلال الموسم الفلاحي (2010-2017) الوحدة(دج)

الموسم الفلاحي	عدد الملفات	مبلغ القرض
2011-2010	669	70455612100
2012-2011	818	110352246300
2013-2012	1241	126484763800
2014-2013	1609	135335163100
2015-2014	1617	137849003400
2016-2015	1483	143638780000
2017-2016	1315	154170450600

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قرض الرفيق عرف تطورا ملحوظا من حيث عدد الملفات أو من حيث مبلغ القرض وذلك خلال الموسم الفلاحي (2010-2017)، أما من حيث عدد الملفات فقد عرف تطورا ملحوظا خلال الموسم الفلاحي (2010-2015)، أما خلال الموسم الفلاحي(2015-2017) فقد عرف هذا القرض إنخفاضا.

الشكل رقم(3-7): تطور قرض الرفيق خلال الموسم الفلاحي(2010-2017) من حيث المبالغ (الوحدة هي المليون)

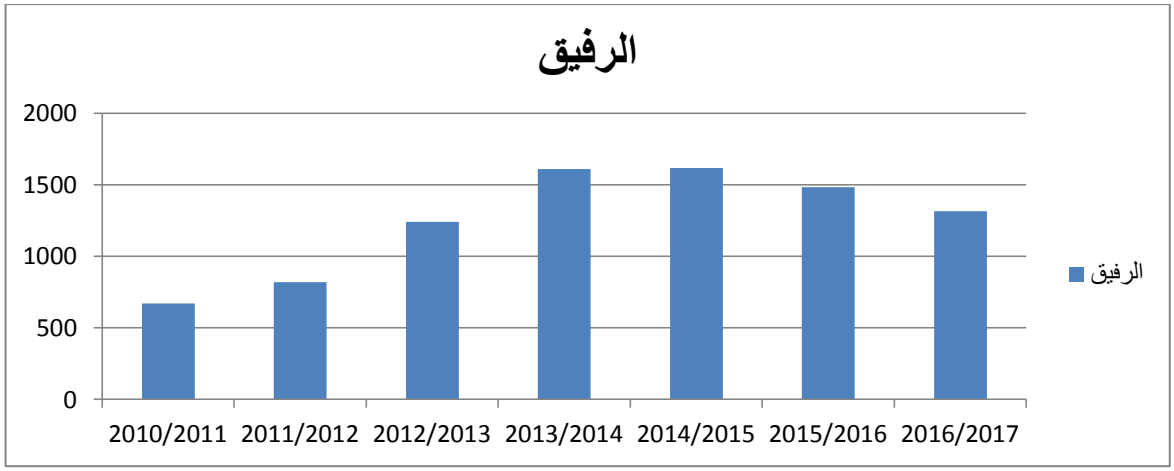

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بقرض الرفيق يمكن القول أنه يلعب دورا هاما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، وذلك من خلال التطور الملحوظ في المبالغ المستثمرة في إطاره، إضافة إلى الخصائص التي يشملها هذا القرض والإمتيازات التي توفرها له الدولة.

ثانيا: دور قرض التحدي في تمويل القطاع الفلاحي

بعد معرفة أهم المراحل التي يمر بها قرض التحدي في تمويله للعتاد الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، فانه لابد من توضح المكانة التي وصل إليها خلال الفترة(2012 – 2016) هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وانه يحض باهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه له وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول(3-13): تطور قرض التحدي خلال الفترة(2012 – 2016) الوحدة(دج)

القروض	2012	2013	2014	2015	2016
التحدي	-	-	-	82551	20000

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قرض التحدي من الفترة (2012- 2014) كان معدل الفائدة يقدر ب 0% إلى أن بلغ مبلغ قرض التحدي سنة 2015 ب 82551دج، أما سنة 2016 قدر بمبلغ 20000دج، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل(3-8): تطور قرض التحدي خلال الفترة(2012 – 2016)

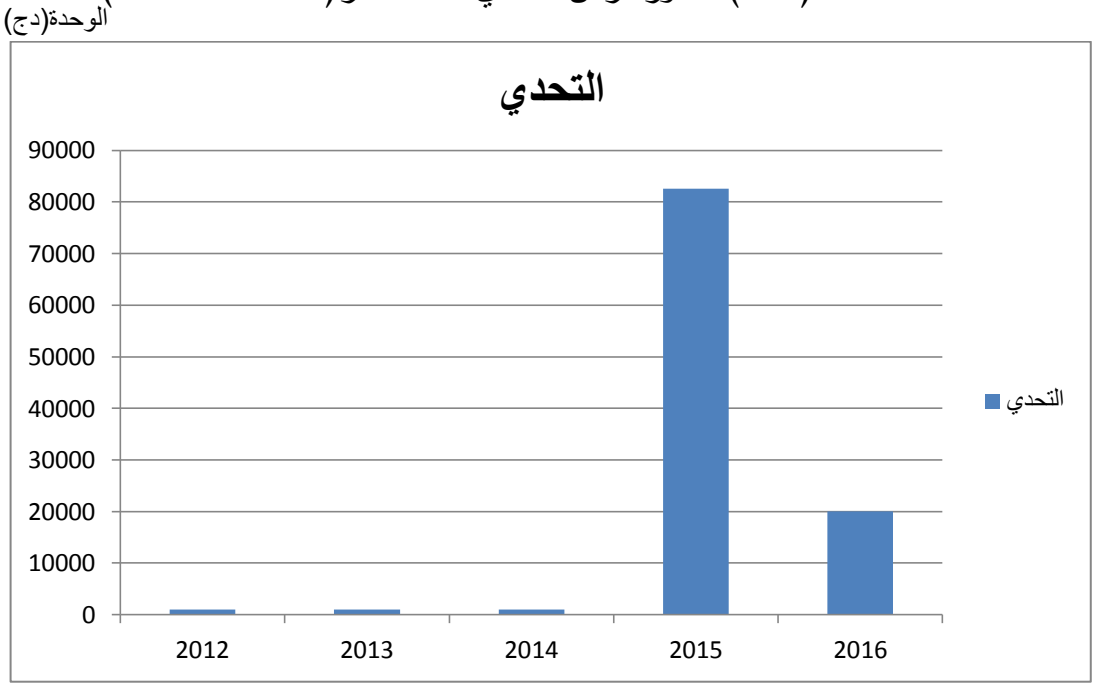

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بقرض التحدي يمكن القول أنه لا يلعب دورا هاما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، وذلك من خلال قلة المشاريع الممولة في إطاره ويعود هذا التراجع إلى الشروط المفروضة عليه والمتعلقة بملكية الأرض، إضافة إلى قلة الإمتيازات الممنوحة ضمنه.

ثالثا: دور قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي

بعد معرفة المراحل التي يمر بها قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في تمويله للعتاد الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، فإنه لابد من توضح المكانة التي وصل إليها خلال الفترة (2011-2016)، هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وأنه يحض بإهتمام كبير من طرف الدولة من خلال الدعم الموجه له، وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول(3-14): إحصائيات قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2011-2016)

الوحدة(دج)

القروض	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مبلغ القرض	84536000	4495000	8514000	91761100	75891100	76011300
العدد	90	4	10	29	16	19

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية قد مول معدات فلاحية حيث بلغت نسبتها من حيث مبلغ القرض خلال الفترة (2011-2016) ما قيمته (24.77%، 1.3%، 2.495%، 26.89%، 22.24%، 22.27%)على التوالي بالنظر لإجمالي مبالغ القرض، وهذا ما يظهره الشكل(3-9) الموالي:

الشكل(3-9): نسبة قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة(2011-2016)

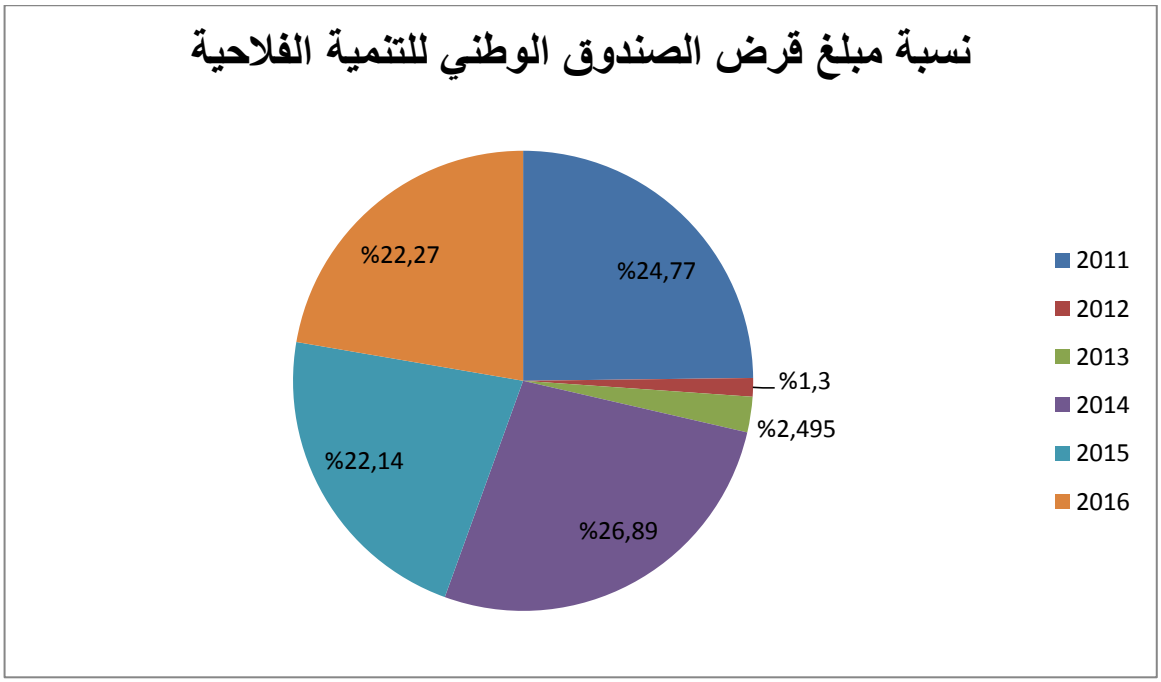

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بقرض صندوق الوطني للتنمية الفلاحية يمكن القول أنه يلعب دورا مهما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، وذلك من خلال التطور الملحوظ الذي شهده خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث يعود ذلك إلى الخصائص التي يشملها هذا القرض والإمتيازات التي توفرها الدولة.

رابعا: دور القرض الإيجاري في تمويل القطاع الفلاحي

بعد معرفة المراحل التي يمر بها القرض الإيجاري في تمويله للعتاد الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، فإنه لابد من توضح المكانة التي وصل إليها خلال الفترة (2012-2016)، هذا للوقوف على الدور الذي يقوم به خصوصا وأنه يحض بإهتمام كبير من خلال الدعم الموجه له وهو ما تظهره الإحصائيات التالية:

جدول(3-15): إحصائيات القرض الإيجاري خلال الفترة (2012-2016) الوحدة(دج)

القروض	2012	2013	2014	2015	2016
الإيجاري	31746	82500	117027	176245	181221

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القرض الإيجاري قد مول خلال سنة 2012 أنشطة بمبلغ يقدر ب: 31746دج، أما سنة 2013 بمبلغ يقدر 82500 دج، أما سنة 2014 بمبلغ يقدر ب117027 دج، أما سنة 2015 بمبلغ يقدر ب 176245دج، أما سنة 2016 بمبلغ يقدر ب 181221دج وقد شهد إرتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2015، وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل(3-10): تطور القرض الايجاري خلال الفترة(2012-2016)

الوحدة(المليون)

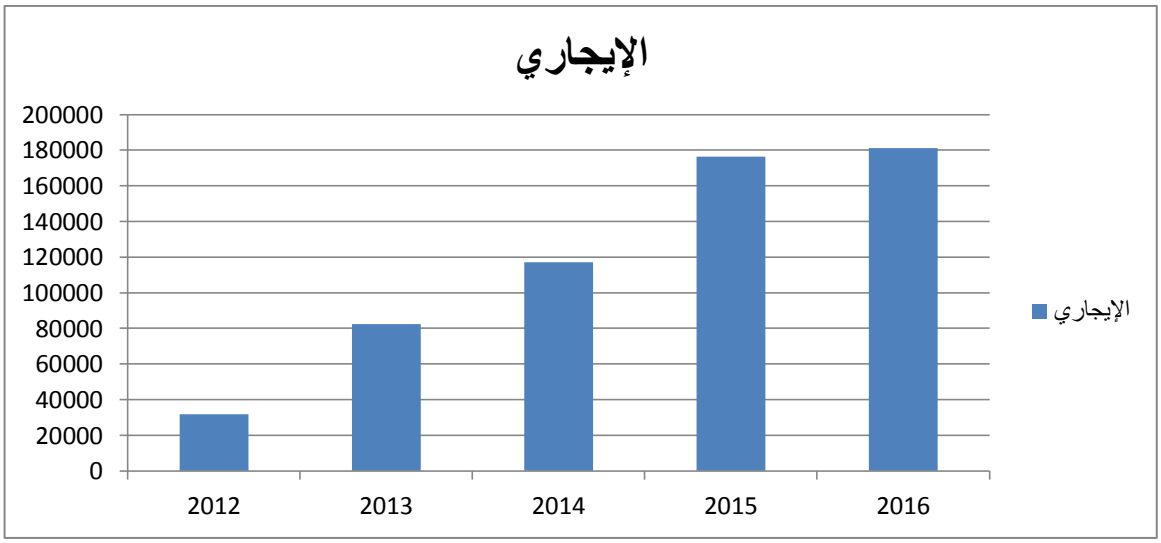

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال البيانات والمعطيات الإحصائية السابقة والمتعلقة بالقرض الإيجاري يمكن القول أنه يلعب دورا مهما في تمويله للقطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-، وذلك من خلال الإرتفاع الذي شهده خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث يعود هذا الإرتفاع إلى كثرة المشاريع الممولة في إطاره بالإضافة إلى زيادة الإمتيازات الممنوحة ضمنه.

جدول(3-16): إحصائيات القرض الإيجاري خلال سنة 2016 من حيث عدد العتاد الممول وهيكلة القرض

السنة	عدد العتاد الممول				هيكلة القرض(دج)			
	جرار	آلة الحصاد	العتاد المرافق	عتاد مرافق آخر	المساهمة الشخصية	مبلغ الدعم	القرض البنكي	المبلغ الكلي(دج)
2016	27	56	59	0	67119	371736	232909	671764

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القرض الإيجاري مول الأنشطة المتعلقة بالعتاد الفلاحي، حيث بلغت نسبة عدد العتاد الممول خلال سنة 2016 ما قيمته(19.01%، 39.43%، 41.54%، 0%) على التوالي وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل(3-11): نسبة العتاد الممول بالقرض الإيجاري خلال سنة 2016

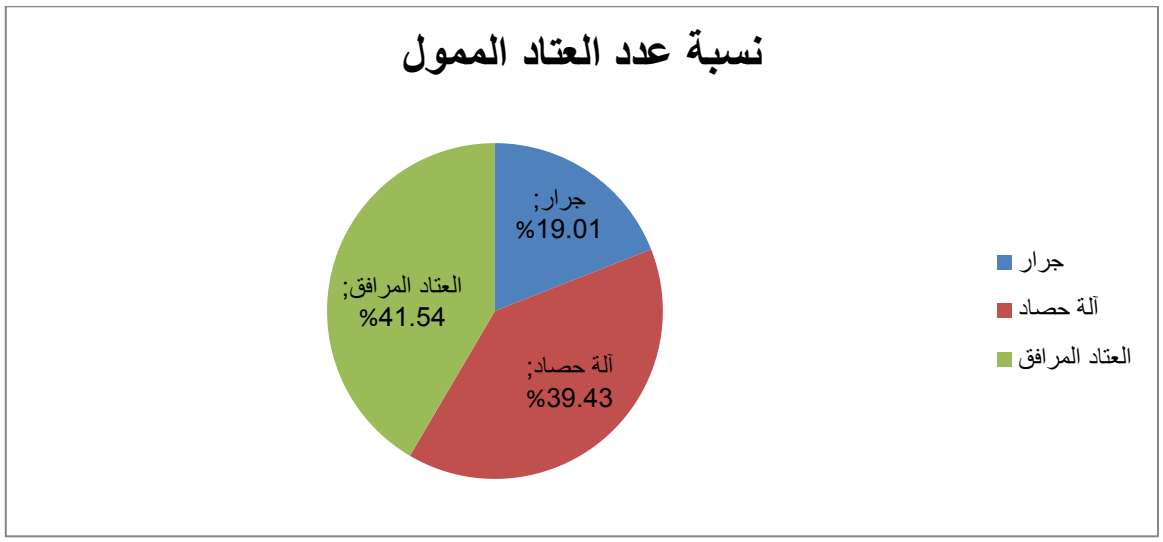

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن اكبر نسبة العتاد الممول بالقرض الإيجاري خلال سنة 2016 هو العتاد المرافق بنسبة 41.54%.

أما من حيث هيكلة القرض بلغت نسبتها(9.99%، 55.33%، 34.67%) على التوالي وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل(3-12): نسبة الأنشطة الممولة بالقرض الإيجاري من حيث هيكلة القرض خلال سنة 2016.

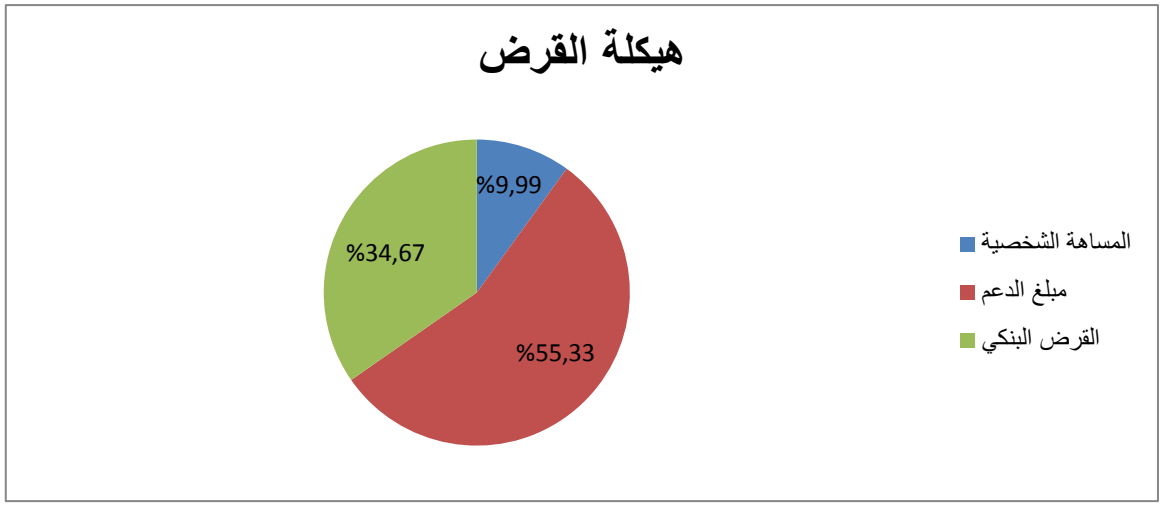

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أكبر نسبة الأنشطة الممولة بالقرض الإيجاري من حيث هيكلة القرض خلال سنة 2016 هي مبلغ الدعم بنسبة 55.33%.

الفرع الثالث: الأهداف المستقبلية للبنك من أجل تطوير القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"-

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال-ميلة"055"- لتحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بتطوير القطاع الفلاحي لولاية ميلة والرقي بالأساليب التمويلية المستخدمة على مستواه وفي هذا الإطار برمج البنك مجموعة النقاط يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

- العمل على تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنك حتى يكون العميل على إطلاع بكل جديد؛
- تلبية مختلف الإحتياجات المالية للمؤسسات الفلاحية؛
- توسيع إنتشار القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي؛
- بالنسبة لقرض الرفيق يسعى البنك للوصول إلى 2000 أو أكثر فلاح مستفيد من نشاط زراعة الحبوب؛

[1] مقابلة مع رئيسة مصلحة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال -ميلة"055"-،على الساعة15H20، يوم 23-04-2017.

– بالنسبة لقرض التحدي يطمح البنك إلى تطوير نشاط الري وسقي الأراضي الفلاحية خاصة في المنطقة الجنوبية؛

– التوسيع في صيغة التمويل في إطار قرض(FNDA LEASING.

المبحث الثالث: دراسة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ممولة بالقروض الفلاحية الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال–ميلة"055"–

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، المجمع الجهوي للإستغلال –ميلة"055"–بمنح قروض فلاحية التي تتطلب موارد ضخمة، حيث تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات لتطوير وإنشاء مشاريعها، ومن بين هذه القروض قروض تمنح في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: قرض الرفيق.
- المطلب الثاني: قرض التحدي .
- المطلب الثالث: قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والقرض الإيجاري .

المطلب الأول: قرض الرفيق

حيث سنوجز مؤسسة صغيرة مستفيدة من القرض الرفيق : [1]

أولا: التعريف بطالب القرض: هي عبارة عن مؤسسة صغيرة إقتصادية مؤسسة توضيب المنتوجات الفلاحية"X" ذات الأسهم ثابتة ببلدية واد النجاء منشأة بتاريخ 2012/09/09، ذات رأس مال يقدر ب: 5000000 دج ممثلة من طرف مسيرها.

ثانيا: نشاط المؤسسة: وتتمثل أنشطتها في إنتاج البذور، مشتلة، التسمين الصناعي للأبقار والأغنام .

ثالثا:علاقة العميل بالبنك: ترجع علاقة الزبون بالبنك إلى سنة 1999/06/23، حيث قام بفتح حساب جاري بوكالة واد النجاء"842" لسير أمور السنة المالية.

رابعا: الهدف من القرض: تزويد المؤسسة بالبذور، الأسمدة، والمضادات الحشرية والنباتية الضارة، وهذا للموسم الفلاحي (2015–2016).

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال–ميلة"055"– ، نيابة المديرية للإستغلال.

خامسا: أبعاد القرض: هذا القرض هو قرض إستغلالي يهدف إلى تزويد الفلاحين بالبذور والأسمدة، ومضادات الحشرات والنباتات الضارة وهذا من أجل تدعيم القطاع الفلاحي، وتأطير الموسم الفلاحي وضمان نجاحه.

سادسا: دراسة السوق

1- **الطلب:** يعتبر القمح المادة الغذائية الأساسية في الجزائر وفي الكثير من بلدان العالم، لذا تعرف طلب جد عالي لكن كمادة مصنعة يتم بيع القمح بصورة الخام إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة(CCLS)إجباريا في حالة القيام بقرض الرفيق إذ يقوم طالب القرض بإمضاء تعهد بدفع محصوله كاملا إلى هذا الأخير.

2- **العرض:** تعتبر ولاية ميلة من أكبر الولايات إنتاجا للقمح ولكن هذا لا يؤثر على ثمن القمح إذ أن له سعر ثابت في تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS) .

سابعا: خصائص القرض: هيكلة القرض 100% إذ يغطى قرض الرفيق 100%من إحتياطات الفلاح المتمثلة في البذور، مضادات الحشرات، ومضادات النباتات الضارة، أما الحرث والحصاد وغيرها فتكون على عاتق الفلاح.

ثامنا: هيكلة القرض: يقدر قرض الرفيق المطلوب من طرف المؤسسة ب :18841000 دج، حيث تبلغ مدة الإستعمال9 أشهر، فترة التسديد 3 أشهر ونسبة الفائدة 0% أي مدعمة كليا(5.5% مدعم من طرف الخزينة)**(انظر الملحق رقم14).**

تاسعا: الضمانات الحاصرة: تتمثل في إمضاء معاهدة القرض، إمضاء سندات لأمر، تعهد بدفع محصولا كاملا لتعاونية الحبوب والبقول الجافة(CCLS)، تعهد بتسديد القرض بالخصم المباشر من عائدات بيع المحصول إلى (CCLS)، وتأمين المحصول لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

عاشرا: إستفادة المؤسسة من هذا القرض: لقد إستفادت هذه المؤسسة من خلال هذا القرض في زيادة الثروة الحيوانية، الحصول على محصول وافر، إستعمال المحصول لإنتقاء أنواع مفضلة من البذور من أجل التكثيف، توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من كميات ونوعيات في مجالات(البذور، الأسمدة الزراعية، مواد مكافحة،....إلخ)، تقوية قدرات الإستغلال الفلاحي وتسديد دين البنك .

المطلب الثاني: مثال قرض التحدي

حيث سنوجز مؤسسة صغيرة مستفيدة من قرض التحدي: [1]

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

أولا:التعريف بطلب القرض: هي عبارة عن مؤسسة صغيرة ذات مسؤولية محدودة وذات الشخص الوحيد تنشط في مجال إنتاج الحليب ومشتقاته "ملبنةx"، تأسست بموجب القانون الأساسي المحرر أمام موثق بتاريخ 2013/11/4، وصدر سجلها التجاري بتاريخ 2013/12/4 عن ملحقة ميلة بقدر رأس مال الشركة ب: 100000 دج مقسمة إلى 100 حصة، قيمة الحصة 1000 دج ومقرها الاجتماعي الكائن بمركز زغاية دائرة وادي النجاء ولاية ميلة.

ثانيا: نشاط المؤسسة: وتتمثل أهم أنشطتها في صناعة الحليب ومشتقاته، صناعة الزبدة، صناعة الجبن وملبنة بمختلف أنواعها.

ثالثا: علاقة العميل بالبنك: العميل زبون جديد لدى إحدى وكالات المجمع الجهوي للإستغلال وهي الوكالة"842"واد النجاء، حيث قام بفتح حساب جاري في 2014/10/21 لصالح مؤسسة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة(eurl).

رابعا: الهدف من القرض: إنشاء ملبنة متكاملة وعصرية قدرتها الإنتاجية 2500 لتر/يوم أي $19800m^3$ في العام، حيث يستعمل القرض لتمويل بناء الملبنة وتزويدها بالعتاد.

خامسا:أبعاد القرض: إنشاء هذه الملبنة سيكون ذو أثر تقنواقتصادي حيث يتماشى مع أهداف وتطلعات السياسية العامة إذ انه سيساهم في خلق 20 منصب شغل دائم وخلق قيمة إقتصادية وهذا بإستعمال مادة أولية جد متوفرة في الولاية.

سادسا: دراسة السوق: المنتوج: الحليب "العرض، الطلب"

1- **العرض:** منتوج الحليب ومشتقاته من طرف خمسة ممولين رئيسيين هم: قروز بواد العثمانية، نوميديا بقسنطينة ،أماني لي، فرحات لي وماما لي.

رغم هذا تجدر الإشارة إلى أن التزويد بالحليب يعرف تذبذبا إذ لا يوجد تنظيم ولا حصة ثابتة محترمة، وهذا ما يشجع إنشاء ملبنة في نفس المكان قريبة من أماكن التزويد.

2- **الطلب:** ويعرف الحليب ومشتقاته بأنها منتجات عالية الطلب في الجزائر عامة وفي ميلة خاصة بما له من بعد تاريخي، ويعتبر الحليب ومشتقاته مادة لا يستغنى عنها عالميا لما لها من فوائد صحية، كل هذا يجعل الحليب مادة جد مطلوبة محليا.

سابعا: هيكلة القرض: تكلفة المشروع تقدر ب: 90366585.21 مقسمة كما يلي:

1- **المساهمة الشخصية:** 18073317.04 بنسبة 20%.

2- **القرض:** 72293268.17 بنسبة 80%.

الجدول(3-17): الهيكل المالي الوحدة (دج)

المساهمة البنكية	المساهمة الشخصية	المواد
41882000	10469875	العتاد
14444000	14444000	البناء
56326000	24913875	المجموع

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

حيث أن قيمة نسبة الفائدة 0% من 1الى 5 سنوات، 1% من 6 الى7 سنوات، و3%من 8الى 9 سنوات، أما سنة إستعمال هي 9 سنوات، سن فترة السماح جزئي، و7 سنوات لفترة التسديد.

ثامنا:الضمانات الموضوعة تحت تصرف البنك

1- **الضمانات الحاصرة:** وتتمثل في: رهن أراضي الملبنة ممتدة إلى النباتات، كفالة تضامنية للشريك الوحيد، مؤونة لفتح الإعتماد المستندي، إيداع المساهمة الشخصية 18043317.04 دج وتعهد موثق برهن العتاد.

2- **الضمانات الغير الحاصرة:** تتمثل في: رهن العتاد، رفع رأس المال بقيمة10%من قيمة المشروع ،بوليصة تأمين كل المخاطر للعتاد، الإكتتاب في صندوق ضمان القروض الفلاحية (FGA).

ملاحظة: لا يوجد جدول اهتلاك لأن القرض لم يستعمل حيث تم منحه في سنة 2017 وهو في فترة إستعمال.

تاسعا:إستفادة المؤسسة من هذا القرض: بطبيعة الحال المؤسسة سوف تستفيد من القرض لأنها ساهمت في خلق مناصب شغل وزيادة إنتاج الحليب ومشتقاته .

المطلب الثالث: قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والقرض الإيجاري

سنوجز المؤسسات المتوسطة المستفيدة من قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والقرض الإيجاري الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال- ميلة"055"-.

الفرع الأول: قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA)

حيث سنوجز مؤسسات متوسطة مستفيدة من قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية : [1]

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

1- **التعريف بالمقترض:** هو مؤسسة متوسطة إقتصادية "X" ذو علاقة قديمة بالبنك منذ سنة 1989، حيث تقدم صاحب المؤسسة إلى البنك بملف للحصول على قرض في إطار صندوق (FNDA) بمبلغ مقدر ب: 551964.35 دج من أجل تمويل شراء معدات فلاحية.

2- **التعريف بالمستثمرة:** يملك صاحب المؤسسة مستثمرة تقدر مساحتها ب:36 هكتار حصل عليها في شكل تنازل تقع هذه المستثمرة بتجنانت ويتمثل النشاط الأساسي الممارس بها في زراعة الحبوب.

3- **الهدف من القرض:** يهدف هذا القرض إلى الحصول على معدات الإنتاج الضرورية لإستغلال قطعة الأرض التي يملكها.

4- **هيكل تمويل المشروع:** ويتمثل فيما يلي:

أ- مبلغ القرض البنكي: 551964.35 نسبة 40%؛

ب- مبلغ دعم الصندوق(FNDA): 413973.25 بنسبة 30%؛

ج- مبلغ المساهمة الشخصية: 416665.42 بنسبة 30%؛

د- التكلفة الإجمالية 1382603.04؛

هـ- تمت الموافقة على القرض بتاريخ 9 فيفري2014، وحددت مدة إهتلاكه ب 5سنوات بما فيها فترة سماح، أما بالنسبة للضمانات فتتمثل في:

- **الضمانات الحاصرة:** وهي ضمانات يجب إحضارها قبل بداية المشروع للإستفادة من القرض وتتمثل في تعهد لدى الموثق برهن العتاد موضوع القرض، الإلتزام بإكتتاب عقد التأمين لصالح البنك(BADR) قابل للتجديد خلال فترة القرض، سداد مبلغ مساهمة الشخصية، التوقيع على سندات لأمر بمبلغ القرض وتجديد مقررة الحصول على الدعم؛

- **الضمانات الغير حاصرة:** يتم تسليمها بعد الحصول على القرض وشراء المعدات التي تتمثل في رهن العتاد موضوع القرض واكتتاب عقد التامين لصالح البنك(BADR).

والجدول(3-18) يوضح الهيكل المالي للمعدات الفلاحية .

الجدول(3-18): الهيكل المالي للمعدات الفلاحية

المعدات الفلاحية	الأسعار ب DA	مبلغ الدعم 30%	مبلغ القرض 40%	المساهمة الشخصية 30%
محراث ب3 اسطوانات	366760.00	80028.00	106704.00	80028.00
محراث ب 11 اسطوانة	122358.50	36707.58	84943.44	36707.58
آلة البدر	812898.45	243869.53	325159.38	243869.53
رشاشة الأدوية	177893.82	53368.14	71157.53	53368.14
المجموع	-	413973.25	551964.35	416665.42

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

5- **إستفادة المؤسسة من القرض:** لقد إستفادت هذه المؤسسة من خلال هذا القرض في تكثيف إنتاج الحبوب وتوسيع شبكة تخزين مستلزمات الإنتاج الزراعي والمحاصيل الزراعية.

ثانيا: القرض الإيجاري

حيث سنوجز مؤسسات متوسطة مستفيدة من القرض الإيجاري : [1]

1- **تعريف بطالب القرض:** هي مؤسسة عمومية إقتصادية متوسطة(EPE) بشكل مزرعة نموذجية"X" تأسست بمقتضى القانون الأساسي المؤرخ بتاريخ 19جانفي 1982.

2- **نشاط المؤسسة:** يتمثل أهم أنشطتها في التسمين الصناعي للأبقار والأغنام، مشتلة وزراعة إنتاج الحبوب(القمح الصلب، اللين).

3- **علاقة العميل بالبنك:** المؤسسة زبونة بإحدى وكالات المجمع الجهوي للإستغلال بوكالة فرجيوة"673"، حيث تم فتح حساب جاري بتاريخ 31 جوان 1997، وتم أخذ القرض سنة 2013.

4- **الهدف من القرض:** يهدف هذا القرض إلى مكننة المزرعة النموذجية وعصرنتها وهذا بتوفير العتاد الفلاحي اللازم والمتمثل في وسائل فلاحية تستعمل في المزرعة النموذجية الفلاحية:

- TP150;
- Pluverisateur 1000L complet ;
- Semoir en ligne 3M ;
- Remplsation 5 Tonnes ;
- Charrue 4 disq portée.

[1] وثائق داخلية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،المجمع الجهوي للإستغلال-ميلة"055"- ، نيابة المديرية للإستغلال.

ويجدر الإشارة إلى أن المستثمرة حاليا لا تملك سوى جرارات ذات قوة ضعيفة وكثيرة العطل، إذ تبلغ نسبة عطلها 25%، وتبلغ نسبة مكننتها 0.88% فقط بنسبة تعتبر جد ضعيفة نظرا للنسبة المفروضة 2%.

5- **دراسة السوق**: تقوم المزرعة بإنتاج منتجين أساسيين هما الحبوب واللحوم الحمراء؛ ويعرف كلا المنتجين طلبا عاليا في منطقة ميلة خاصة وفي الجزائر عامة، فإنتاج الحبوب يودع كليا بنسبة 100% إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة(CCLS)، أما اللحوم الحمراء فتعرف طلبا متزايدا وعرضا ضعيفا من طرف الفلاحين الذين يعملون بصفة فردية، كما أن كون المؤسسة عمومية يمنحها أفضلية فيما يخص المعاملات مع مختلف المؤسسات العمومية من أجل تزويدها باللحوم الحمراء .

6- **خصائص القرض**: وتتمثل فيما يلي:(**انظر الملحق رقم15)**

- مبلغ القرض: 33328806.11؛
- مبلغ الدفعة المسبقة: 58747011؛
- مبلغ الدعم بنسبة 25% يقدر ب: 195742489؛
- الدعم يدفع من طرف مؤسسة (SGP équipage) **(انظر الملحق رقم16)**؛
- مدة الاستعمال: سنة واحدة؛
- مدة الإيجار: 5 سنوات؛
- مدة السماح: 6 أشهر؛
- نسبة الفائدة: 9% مع دعم بنسبة 4% من الخزينة(أي 5% صافي).

7- **الضمانات الحاصرة**: والمتمثل في إيداع مبلغ الدفعة المسبقة للإيجار والمقدرة ب: 58747011 دج، تعهد موثق بتأمين من العتاد لصالح البنك، تسجيل عقد إيجار بين المزرعة النموذجية والبنك وإمضاء سندات لأمر.

8- **الضمانات غير الحاصرة**: تتمثل في إكتتاب بوليصة تأمين لصالح البنك.

9- **إستفادة المؤسسة من هذا القرض**: لقد إستفادت هذه المؤسسة من خلال هذا القرض إدخال العصرنة على المزرعة خاصة المكننة الفلاحية (شراء معدات بعد إنتهاء مدة القرض)، تكوين العمال لإستعمال الألات الحديثة، زيادة الإنتاج بنسبة 15 %بعد إستعمال الآلات الحديثة، تم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، مشتلة،....إلخ)، تنويع الإنتاج الفلاحي للمزرعة النموذجية.

خلاصة الفصل

لقد خلصنا من خلال واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة أنها تعتبر من أهم القطاعات الفلاحية الناشطة تنشط بها شعبتان فلاحيتان رئيسيتان هما شعبة الحبوب والبقول الجافة وشعبة الحليب، حيث يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الإقتصادي في البلاد وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه لكونه قطاع حساس وضروري للغاية، كما خلصنا كذلك أنه توجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل قطاعات الفلاحة،الصناعات الغذائية والصيد البحري التي تساهم في تجسيد التنمية الريفية .

كما خلصنا من خلال أهم المفاهيم المتعلقة بالبنك، وبناءا على ما تقدم يمكن أن نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يعتبر من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة تمويلية في الجزائر، ويعمل على دعم وتشجيع القطاع الفلاحي ودفع عجلة التنمية من خلال منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الإنتاج والإستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الإقتصادية بإعتبارها أداة فعالة ومحركة.

الخاتمة

الخاتمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الإقتصادي والإجتماعي بإعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيوي لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة إقتصادية وغاية إجتماعية، وتعتبر كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل إنعاش الإقتصاد الجزائري، وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تسعى لتمويل هذه المؤسسات للنهوض بإقتصادها والترقية والمساهمة في تنمية القطاعات الأخرى بما فيها القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاع حساس ومن أكثر القطاعات الوطنية التي يمكن الإعتماد عليها في مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة وعلى رأسها توجه الدولة نحو إقتصاد السوق والإنضمام لمنظمة التجارة العالمية من جهة، وحتمية التكيف مع الوضعية المالية الصعبة التي تعيشها البلاد وما يترتب عنها من نتائج تمس كافة القطاعات الحيوية وكافة الطبقات الإجتماعية من جهة أخرى بالخصوص على مستوى التمويل، حيث أن توفير التمويل المناسب هو أكثر مشكل يعاني منه القطاع الفلاحي بالجزائر عموما، لذلك تسعى الدولة بمختلف سياساتها لتمويل القطاع الفلاحي من خلال توفير مختلف الموارد المالية والمادية لإنجاز وتنفيذ برامج التنمية الفلاحية المسطرة، سواء كان التمويل عن طريق البنوك أو عن طريق الدعم الحكومي أو عن طريق الآليات الخاصة.

أولا: إختبار صحة الفرضيات

فيما يلي سيكون اختبار لصحة الفرضيات على ضوء النتائج الميدانية، وذلك على النحو التالي:

1- إختبار صحة الفرضية الرئيسية: من خلال الدراسة الميدانية لواقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة، نجد أن أغلب القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في دعم وتمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة في حين أن قرض التحدي لم يشهد إقبالا كبيرا وهذا راجع إلى قلة المشاريع الممولة في إطاره إضافة إلى قلة الإمتيازات الممنوحة له، و هذا الدعم ينعكس إيجابا على مستوى الإنتاجية في القطاع الفلاحي خصوصا ضمن الشعب الفلاحية الأساسية كشعب الحبوب والبقول الجافة وشعبة إنتاج الحليب، وهدا ما يثبث صحة الفرضية الرئيسية.

2- إختبار صحة الفرضيات الفرعية: وتتمثل فيما يلي:

- **إختبار صحة الفرضية الأولى:** توجد العديد من المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة لعل أهمها مشكلة السقي، التخزين، التسويق، التمويل الذي يعد من أهم المشاكل لهذا أصبح من الضروري إيجاد تدابير لها بالعمل على توفير الموارد المالية لإستخدامها في مختلف العمليات الإنتاجية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

الخاتمة

- **إختبار صحة الفرضية الثانية:** تنشط بولاية ميلة شعبتان فلاحيتان هما شعبة المحاصيل الكبرى وتضم زراعة الحبوب والبقول الجافة هذا ضمن الإنتاج النباتي، أما ضمن الإنتاج الحيواني نجد أن شعبة إنتاج الحليب هي الشعبة الرائدة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- **إختبار صحة الفرضية الثالثة:** إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بولاية ميلة تركز على مؤسسات الصيد البحري والصناعة الغذائية حيث تساهم في تكوين اليد العاملة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- **إختبار صحة الفرضية الرابعة:** يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح مجموعة من القروض الفلاحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في القروض الكلاسيكية، القروض الخاصة، القروض الممنوحة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛
- **إختبار صحة الفرضية الخامسة:** من أهم الإجراءات والتدابير المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة العمل على توسيع خدمات جديدة مقدمة من طرف البنك، تلبية مختلف الاحتياجات المالية للمؤسسات الفلاحية، إلا أن هذا يعتبر غير كافي للوصول إلى المستوى المرغوب، وهذا ينفي صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالعديد من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب الميداني والتطبيقي، ويمكن إدراجها فيما يلي:

1- نتائج الجانب النظري

– بالرغم من أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلتمسه بعض الغموض نتيجة عدم إيجاد تعريف يلقى قبولا لدى الخبراء والمفكرين وحتى الدول، فهذا لم يمنع من وجود بعض المحاولات لتعريفها من طرف منظمات دولية وكذا دول بناءا على مقومات بناءها الإقتصادي والظروف السائدة داخلها، وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلائم سيرورتها الإنمائية والتطورية؛

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الإقتصادي، وذلك لمساهمتها في تنمية الصادرات وتقليص الواردات بالإضافة إلى المحافظة على إستمرار المنافسة؛

– بالرغم من الإنجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواءا من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب شغل إلا أن تلك المؤسسات غير قادرة بعد على المنافسة؛

– لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في دعم التنمية شرط توفر مصادر التمويل والدعم اللازمة، حيث تحتل مكانة بارزة في النشاط اللإقتصادي؛

الخاتمة

– إن واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يستدعي تدعيم هذا القطاع بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي للنهوض والمساهمة لترقية البلاد؛

– يحتل القطاع الفلاحي مكانة فعالة في جميع البلدان، إذ يساهم بشكل كبير على مختلف الأصعدة والمستويات من خلال أدواره الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والسياسية، ويبقى دوره الإقتصادي كمحرك للنمو إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي؛

– هناك عدة أسباب لتدهور وضعف القطاع الفلاحي بالجزائر أهمها متعلق بضعف المستوى التقني المستخدم والبحث العلمي، فالبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي يضاف إليهما المكننة المتطورة التي تشكل توليفة مثالية للنهوض بالقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى سوء التسيير للقطاع الفلاحي دون خطط مالية مدروسة؛

– من خلال المراحل التي مرت بها السياسات الفلاحية في الجزائر نستخلص تباين واضح في الإستراتيجيات مما أدى إلى إضطرابات واضحة وهذا ما تظهره النتائج المحققة؛

– تعمل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من أجل تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي، مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل؛

– يعتبر الدعم الحكومي والتمويل البنكي والتمويل التعاضدي هم العناصر الأساسية التي تبنى عليها الجزائر سياستها التمويلية للقطاع الفلاحي، وهي تندرج ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDR)؛

– رغم الأهمية الكبرى التي يقدمها التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع الفلاحي بالجزائر إلا أنه يواجه عدة مشاكل الأمر الذي أدى إلى وضع رؤية مستقبلية حول تنميته وتطويره.

2- <u>نتائج الجانب التطبيقي</u>

– تنشط بولاية ميلة شعبتان فلاحيتان رئيسيتان هما شعبة المحاصيل الكبرى وتضم زراعة الحبوب والبقول الجافة هذا ضمن الإنتاج النباتي أما ضمن الإنتاج الحيواني نجد أن شعبة إنتاج الحليب هي الشعبة الرائدة؛

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي من أكثر أشكال المؤسسات نموا وتطورا وهي بالتالي الأكثر إستعابا للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية بها في امتصاص البطالة على مستوى الولاية؛

– يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للإستغلال–ميلة"055"– على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض؛

الخاتمة

– يتعامل البنك عند منحه للقروض بحذر وذلك من اجل التقليل من أخطار عدم التسديد بإتخاذ إجراءات وقائية؛

– تساهم مختلف الإعانات التي تقدمها هياكل الدعم المالي الحكومية(CNAC, ANGEM, ANSEJ) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تخفيف الأعباء المالية ومساعدتها على الإستمرار؛

– من أجل تجديد الإقتصاد الفلاحي والريفي قررت الحكومة تمويل القطاع الفلاحي بمختلف الصناديق الحكومية أو التمويل البنكي والذي أدى بدوره إلى ظهور أدوات مالية جديدة تمثلت في قرض الرفيق، قرض التحدي، قرض الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، والقرض الإيجاري؛

– رغم كل الإجراءات التحفيزية لتشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي إلا أن القطاع الفلاحي لم يعرف إستثمارات فعلية، كما أن هناك تأخر في تطبيق بعض القروض كقرض التحدي والذي رغم ظهوره سنة 2009 إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة شهد نسبة ضئيلة في تطبيقه؛

– تساهم القروض الفلاحية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي دورا هاما وفعالا للنهوض بالقطاع الفلاحي.

ثالثا: التوصيات

من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في مايلي:

1- ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية لإزالة العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء محاولة إنشاء مشاريعهم.

2- التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول عليها.

3- ضرورة إنشاء معاهد التكوين الفلاحي بالولايات الفلاحية والعمل على تنشيط دورها في الميدان.

4- العمل على توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع الفلاحي من خلال قيام البنوك بتسهيلات لمنح القروض.

5- العمل على الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية.

6- العمل على خلق المناخ المناسب للإستثمار الفلاحي من خلال السياسة المالية المنتهجة والنظم التشريعية فيما يخص العقارات الفلاحية والبرامج التنموية عن طريق البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

7- ضرورة التوجه نحو الاقتصاد الحقيقي في القطاع الفلاحي والعمل على جعل الدعم الفلاحي يتم بطريقة تسمح بتحقيق الإكتفاء الذاتي ما يضمن عدم الإستمرار في سياسة الدعم كل الوقت والإكتفاء بالتدخل في أوقات الأزمات ولأسباب محددة فقط.

8- يجب إعادة النظر في المشاكل البيروقراطية بالقطاع الفلاحي والعمل على تحسين تسيير القطاع مع ضرورة حل مشكل العقار الفلاحي وملكية الأراضي.

9- ضرورة توفير التكامل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، كقطاع الصناعة الغذائية مع التركيز على تشجيع الصادرات في القطاع الفلاحي للفروع التي حققت فيها البلاد الإكتفاء الذاتي.

10- العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر من أجل زيادة حدة المنافسة بين الدول.

رابعا: آفاق الدراسة

لهذا حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى ممكن التوسع أكثر في هذه الدراسة من جوانب جديدة كليا، ولهذا نقترح مجموعة من المواضيع تشمل ما يلي:

1- القطاع الفلاحي كبديل إقتصادي لقطاع المحروقات.

2- تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الفلاحي.

3- آليات النهوض بالقطاع الفلاحي والخروج من التبعية الغذائية في الجزائر.

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية الفلاحية والصناعية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1- أبوعلي منصور حمدي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

2- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

3- أحمد يوسف دودين، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري، الأردن، 2012.

4- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

5- بسام هلال، مسلم القلاب، **التأجير التمويلي-دراسة مقارنة-**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**،، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

7- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2004.

8- جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

9- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

10- حسن أحمد عبد الرحيم، **إقتصاديات النقود والبنوك**، طيبة للنشر، مصر، 2008.

11- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

12- زيدان السيد عبد العال، **التكنولوجيا الحيوية**، شركة منشاة المعارف، مصر، 1997.

13- سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة وأبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، الأردن ، 2005.

14- سيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

15- شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية-دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**-، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

16- صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل لبطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.

17- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003.

18- طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن ، 2009.

19- عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

20- عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشاكل تمويلها**، الدار الجامعية الإسكندرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.

21- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

22- عبد المعطي أرشيد، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، الأردن، 2011.

23- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

24- عبيد علي أحمد حجازي، **مصادر التمويل- مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا-**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2001.

25- عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، الأردن، 1997.

26- علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة** ، دار للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.

27- علي الضلاعين، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، مركز يزيد للنشر، الأردن، بدون سنة نشر.

28- علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

29- علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

30- عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

31- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

32- فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

33- فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز**، الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

34- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر-**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

35- فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المبسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

36- ماجد العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2002.

37- محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

38- محمد عبد الحسين ابو سمرة، **إدارة المشروعات**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

39- محمد على حزام المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الإقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، الطبعة الأولى، علاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

40- محمد علي محمد، **مؤشرات الدعم الزراعي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، آب 2008.

41- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003.

42- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

43- مروة احمد، نسيم برهم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.

44- مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.

45- ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، **التمويل الدولي**، دار الهندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

46- نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

47- هالة محمد لبيب عنبه، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002.

48- وفاء عبد الباسط، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

49- يوسف قات، **الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية الزراعية، مؤسسة التسويق الزراعي**، مديرية الدراسات والمعلومات، الجامعة الأردنية، 2000.

- **أطروحات الدكتوراه**

1- بختة حداد ، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر و بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري –دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر –**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خدة جزائر، 2008-2009.

2- بلقاسم براكتية، **الزراعة والتنمية في الجزائر –دراسة مستقبلية–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.

3- جمعي عماري ، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

4- حاجي العلجة، **القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية، جامعة الجزائر، 1997.

5- حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف خدة الجزائر، 2007-2008.

6- رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطويره**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

7- رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

8- زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر –مقاربة كمية–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2015.

9- زهير عماري، **تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري – خلال الفترة (1980-2009)–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص:اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

10- الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد وتنمية، جامعة أبي بكر بلقليد تلمسان، 2013-2014.

11- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها و تنميتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

12- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

13- لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2012-2013.

14- نصيرة عقبة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

15- وسيلة سعود ، **حوكمة المؤسسات كاداة لرفع اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إستراتيجية المنظمات، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2015-2016.

16- يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

17- يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية-**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

- **رسائل ماجيستير**

1- إبتسام بوشريط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

2- أحمد حجاوي ، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

3- برني ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- دراسة حالة المؤسسة العامة للتكوينSGB-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008.

4- بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصاديات في ظل العولمة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة بليدة،2006.

5- بوزاهر صونية، **دور الانترنت في العملية التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة التمور والمنتجات الزراعية الغذائية طولقة "بسكرة"-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،

تخصص: تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة-تكنولوجيا الإعلام والاتصال-، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007-2008.

6- بوزيد قرين، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر، 2000-2001.

7- جلال عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

8- حدة رايس، فطيمة الزهرة نوي، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة سيتيفيس للمشروعات بولاية سطيف-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

9- حسين مولاي، **مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

10- حسينة حوحو، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في اطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساتها على البطالة**، رسالة ماجستيرفى العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2003.

11- خالد طالبي، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي للمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011 .

12- خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، 2011.

13- دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004.

14- رشا سعيد أمي أستيتية، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999.

15- رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006-2007.

16- رمضان مبروكي ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

17- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011-2012.

18- زويتة محمد الصالح، **اثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007 .

19- سلطاني كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

20- سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بقسنطينة-** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير الموارد البشرية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

21- شعيب عتشي ، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

22- شهرزاد برجي ، **إشكالية استغلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.

23- طه بن الحبيب، **أثر سياسات الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر، -دراسة حالة منتوج القمح-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2012.

24- عبد الرحمان بروكي، **اثر ضغط سوق العقار على توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة ولاية بشار-**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص: إستراتيجية، جامعة وهران، 2013-2014.

25- عبد الله مايو، **واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007.

26- علي بودلال، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2000.

27- فاطمة الزهراء نزعي، **آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"تحليل اثر برنامج التأهيل"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة تلمسان، 2010.

28- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات"فينالب"-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

29- اللطيف عبد الكريم ، **واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

30- لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في القانون،تخصص: التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

31- ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائريCPA-وكالة بسكرة-** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.

32- مجدولين دهينة، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

33- مرزوقي مرزوقي، **دور الابتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم،جامعة ورقلة ، 2007-2008 .

34- موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

35- نادية قويقع، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

36- نادية لويزي، **إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

37- نوال جمعون، **واقع وآفاق إصلاح النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

38- نوال مرزوقي ، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد وتسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010.

39- نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.

40- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

41- يحيى عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة – دراسة حالة ولاية تيارت**-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012.

- **المجلات**

1- أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 02، 2003.

2- حكيم شبوطي ، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:03، جامعة يحيى فارس المدية، جوان 2008.

3- رابح زبيري، **حدود فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004.

4- رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، العدد: 13، 2015.

5- السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية-دراسة حالة الجزائر-**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12، نوفمبر 2007.

6- شوقي جباري، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، العدد:05، 2014.

7- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد: 03، 2004.

8- الطاهر مبروكي، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد:05، 2007.

9- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والواقع والمعوقات -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد: 11، 2011.

10- الطيب هاشمي ، عز الدين نزعي، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، المجلد: 09، العدد: 33، تموز 2013.

11- عامر عامر احمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 08، 2010.

12- عبد الرحمان بن عنتر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 01، سطيف، 2002.

13- عبد المالك مزهود، **واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد: 02، 2007.

14- عناني ساسية، **نحو أراء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 16، ديسمبر 2014.

15- فادي الخليل، **القطاع الزراعي في سورية الخصائص الواقع والآفاق**، مجلة جامعة تشرين في العلوم الإقتصادية والقانونية، سورية، المجلد: 31، العدد: 01، 2009.

16- كمال روابنية، **تحرير التجارة الزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد: 11، ماي 2007.

17- محفوظ جبار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تمويلها-دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة (1999-2001)-**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 05، 2004.

18- مقدم عبيرات، **موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الاوروغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، محمد خيضر بسكرة، العدد: 02، 2002.

19- مليكة زغيب، زينة قمري، **البيئة الزراعية المستدامة والمنتجات وراثيا**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة سكيكدة، العدد: 05، 2009.

20- ناهد عبد اللطيف، **تقييم سياسة الإستثمار والتمويل الفلاحي في مصر**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة القاهرة، العدد: 52، 2010.

- **الملتقيات والدوريات العلمية**

1- أحلام عبد الجبار الكاظم، **أثر الاحتكار العالمي على إقليم الساحل الليبي وعلاقة ذلك بتغيرات الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليفه**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة وكفاءة إستخدام الموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 07 و08 افريل 2008.

2- أحمد بوسهمين، فراجي بلحاج، **دور البنوك في تنمية المؤسسة المصغرة في منطقة بشار**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و25 افريل 2006.

3- أمال حفتاوي، **مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2002)، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013.

4- بابا عبد القادر، **مقومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.

5- حسن رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى وطني أول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثيلجي الاغواط، يومي 08 و09 افريل 2002، ص: 60.

6- خليفي عيسى، كمال منصوري، **مقومات التميز في اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.

7- دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: سياسة التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

8- دليلة مسدوي ، **المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2000-2010)، جامعة محمد بوقرة ببومرداس، يومي 18 و19 ماي2011.

9- رابح خوني، رقية حساني، **واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى الدول حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، يومي 17 و18 أفريل، 2006.

10- ريمي رياض، ريمي عقبة، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرومكانتها الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 أفريل 2013.

11- زليخة كنيدة، ريمة عمري، **تفعيل دور مؤسسات التمويل المتخصصة في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة تحويل الفاتورة ومؤسسة رأس المال المخاطر-**،مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة 8ماي1945 قالمة، يومي 12 و13 ماي 2009.

12- زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، جامعة سطيف 1، 4 جوان 2014.

13- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014.

14- سليمان ناصر، **مهنية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى دولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011.

15- شريف بقة وآخرون، **تحليل وتقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف، من 25-28 ماي 2003.

16- شعيب بونوة ، علي بودلال، **إشكالية التمويل والسياسات المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للمواد الزائلة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22 و23 اكتوبر 2002.

17- عبد الجليل بوداح، **الفلسفة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: البحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 12 و13 ماي 2009.

18- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2001.

19- عبد الله غالم، حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى دولي حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013.

20- عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، يوم17و18أفريل 2006.

21- فرحات عباس وآخرون، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام

المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،يومي 05 و06 ماي 2013.

22- قاسم كريم ، مريزق عثمان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.

23- كمال عياشي، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**،ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، من25-28 ماي 2003.[1]

24- لرقط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2003 .

25- محمد الأخضر قريشي و آخرون، **التمويل الإسلامي كتوجيه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- نظرة استشرافية لاستخدام أموال الوقف والزكاة-**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 افريل 2012.

26- محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05و06 ماي 2013.

27- محمد ناصر حميداتو ، العيد غربي، **إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مقدمة في اطار الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تنظيم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 افريل 2012.

28- مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.

29- منصور بن عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة باجي مختار عنابة، من 25-28ماي 2003.

30- نجية ضحاك، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم -أفاق تجربة الجزائر-**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، يومي 17 و18 افريل 2006.

31- هواري معراج، مقدم عبيرات، **سبل تطوير زراعة النخيل وتصنيع التمور**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 2002.

- **التقارير الحكومية والبيئات الدولية**

1- البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم 2008، واشنطن، 2007.

2- رئاسة الحكومة، **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2005)**.

3- منظمة الزراعة والتغذية، **التجارة والأمن الغذائي**، تقرير حول: حالة أسواق السلع الزراعية، 2015.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد: 26، 2007.

5- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، 2010.

6- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مايو 2012.

7- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000**، المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.

8- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، تدابير الدعم لفائدة القطاع الفلاحي، 2013.

- **القوانين والمناشير الوزارية**

1- المرسوم التنفيذي رقم 94-214 المؤرخ في 18 جويلية 1994، **المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 42.

2- المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في جويلية 2000، **المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 42.

3- المادة8،10،9 من قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 02، الصادرة بتاريخ 11جانفي 2017.

4- القانون 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 46، 10 أوت 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- H.Gross, **petite entreprise et grand marché**,édtions d'organisation, paris,1958.
2- LEFEBURE BLED,**F.Financement des entreprises**, édition, Paris, 1992.
3- MADR, projet de programme quinquennal de développement algérienne, (2010-2014).
4- Michel Marchesnay,karim Messeghem,**cas de stratégie de PME,EMS** , paris,2001.
5- Mouhamed elyes mesli, **les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution de terrer**,opu,alger,1990.
6- Nadine Levratto, **les PHE-definition, rôle économique, et politique** .**publique-**,groupe de Boeck s.a,1er édition, Belgique,2009.

7- MADR, **projet de programme quinquennal de développement algerienne** , (2010-2014).

ثالثا: مواقع الانترنت

1- http://alfassosiation.blogspot.com:2012:10:blog-post-2302-html
2- http://www.andi.dzlindex.php/ar/mesurex-d-appui-a/a-creation
3- http://www.minagri.dz
4- www.aoad.org

الملاحق

الملحق رقم(1)

رسالة الموافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« LETTRE D'ACCEPTATION »

- Agence domiciliataire :.....
- Numéro du Compte client.....
- Numéro de dossier .....
- Nom ou Raison sociale de l'emprunteur : .....
  .....
- Adresse du siège social de l'emprunteur : à rajouter.....
  .....
- Activité.....
  .....

Monsieur,

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre Etablissement est disposé à vous octroyer le crédit suivant :

- Type de prêt : .....
- Montant : .....
- Taux : .....
- Date limite d'utilisation : .....
- Durée d'amortissement :.....
- Période de différé (éventuel) :.....

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaître un début d'utilisation, que lorsque les réserves bloquantes, citées ci-dessous, auront été levées :

-
-
-
-
-
-

Dans l'attente, de vous lire, veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

الملحق رقم(2)

الوثائق المقدمة لمنح القرض

PIECES CONSTITUTIVES D'UN DOSSIER DE CREDIT :
CREDIT D'INVESTISSEMENT OU D'EXPLOITATION.

A) DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES :

- Demande de crédit signée par une personne habilitée ;
- Copie dûment légalisée des statuts (pour les personnes morales) ;
- P.V délibération désignant et autorisant le gestionnaire à contracter des emprunts ;
- Copie dûment légalisée du registre de commerce ou toute autres documents justifiant l'autorisation d'exercice de l'activité projetée ou exercée (agrément, autorisation d'exploitations, carte fellah, carte d'artisan...etc) ;
- Copie dûment légalisée du BOAL (Bulletin Officiel des Annonces Légales) ;
- Copie dûment légalisée de l'acte de propriété, de concession ou de bail des locaux professionnels.

B) DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX :

- Bilan et T.C.R. des trois (03) derniers exercices ;
- Rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises concernées ;
- Bilans et T.C.R. prévisionnels ;
- Plan de financement et/ou de trésorerie ;
- Situations fiscales et parafiscales récentes ou échéanciers éventuels.

C) DOCUMENTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS :

- Étude technico-économique (en particulier pour les demandes d'investissement);
- Facture pro forma, devis, contrats des équipements à acquérir;
- Plan des charges, carnet de commandes, contrats, conventions, ...etc.

D) DIVERS:

- Avantages obtenus : ANDI, concessions, avantages liés à l'exportation;
- Tout document jugé utile par le client pour appuyer sa demande de financement;
- Tout document nécessité par la mise en place des dispositifs spécifiques.

الملحق رقم(3)

وصل استلام القرض

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

....., le .....

Groupe Régional d'Exploitation de : ..... Indice ; .....

Agence Locale d'Exploitation de ..... Indice : .....

☐ **Reçu de : ..... (1)**
☐ **Pour le compte de : .....(2)**

Nature du crédit sollicité Exploitation ☐ Investissement ☐
Montant du crédit sollicité : .....DA.

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐
35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☐
45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone : **021- 98-92-04** Fax : **023-51-15-31**

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

1.Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit
2.Préciser l'identité de la société émettrice de la demande.

الملحق رقم(4)

رسالة عدم الموافقة على القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
المجمع الجهوي للاستغلال

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« LETTRE DE REFUS »

- Agence domiciliataire :.....
- Numéro du Compte client.....
- Nom ou Raison sociale de l'emprunteur : .....
  .....
  .....
- Adresse du siège social de l'emprunteur : à rajouter.....
  .....
- Activité.....

Monsieur,

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le regret de vous informer que notre Etablissement n'a pas convenance à vous octroyer le crédit demandé pour les motifs ci-après :

-
-
-
-

Pour toute information complémentaire, nous vous prions de bien vouloir vous rapprocher de nos services.

Veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

نموذج

الملحق رقم(5)

الهيكل التمويل للقرض الاكد سبتي [redacted]

GRE MILA 055

SOUS DIRECTION EXPLOITATION MILA ; LE : 19.03.2014

REF : SB N° 466 /14

ALE CH-LAID -833-

OBJET : DEMANDE DE CREDIT

RELATION : EURL [redacted]

COMPTE [redacted]

Faisant suite à la demande introduite par la relation citée en objet par laquelle sollicite un crédit d'investissement) , nous vous informons que le comité de crédit de la DFPME -117- a sanctionné favorablement cette demande pour la mise en place de :

- CLT (80%) partiellement bonifié 12-40 d'un montant de 36.596.031,00 DA.

Les rubriques ciblées par le CLT sont les suivantes (hors TVN) : مبلغ القرض

- 04 Camion JAC 1040K simple cabine Frigo. :8.200.000,00DA/HT
- 05 Camion JAC 1030K Frigo. : 9.130.000,00 DA/HT
- 12 camions K2700 Frigo avec portes latéraux (KIA) : 20.410.260,00 DA/HT
- 03 transpalettes manuelles :64.101,00 DA/HT
- Chariot élévateur à fourches diesel : 1.341.880,00 DA/HT.
- Chambres froides positives v110 m3 :6.598.800,00 DA/HT

TOTAL : 45.745.041,00 DA /HT ← 80%

A cet effet, nous vous transmettons en annexe le ticket d'autorisation matérialisant la décision et vous demandons de veiller au strict respect des annotations et réserves indiquées.

Veuillez aviser la relation de la suite réservée à sa demande.

Nous vous en souhaitons bonne réception.

[redacted]

II-3 DELAI DE REALISATION

Les délais de réalisation du projet partent de 06 mois à un an suivant le planning ci-dessous :

- Démarches administratives 03mois.
- Acquisition des équipements et installation 06 mois à 09 mois

II-4 MOYENS HUMAINS

Le promoteur compte recruter dès l'attribution du projet 30 emplois permanents, sans prendre en compte les emplois indirects.

ETAT DES EMPLOIS ET CHARGES SALARIALES BRUTES

Les chiffres exprimés en KDA

Désignation	Salaire global brut /unitaire	Masse salariale annuelle
Administratif	22 x 2 x 12	240
Conducteurs	24 x22 x 12	860
Gardien	20 x 2 x 12	216
Entretien	22 x 4 x12	
Charges sociales 26 (%)		344
Total masse salariale.....		**1664**

III - INVESTISSEMENTS

Les démarches entreprises auprès des divers fournisseurs nous ont permis d'évaluer le projet d'investissement comme suit :

III-2 COUT DU PROJET

Les chiffres exprimés en KDA

Désignation	Montant	Taux
- Apport personnel en nature	**25 000 KDA**	32%
- Crédit bancaire	**52 270 KDA**	68%
Total	**77 270 KDA**	100%

الملحق رقم(6)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « ANSEJ »

Définition :

Le dispositif de financement ANSEJ est un crédit à long terme destiné à financer, à hauteur de 70%, la réalisation de projets dans le cadre du programme de l'emploi de jeunes de l'Etat.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 19 à 35 ans.
- Le gérant peut avoir 40 ans s'il crée 02 emplois.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para-agricole et agro-alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité » :**

Demande de financement/ Acte de naissance/ Certificat de résidence/ Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire/ Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée/ Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement établie par l'ANSEJ/ Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser.

- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds » :**

Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession ou bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires/ Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…)/ Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale/ Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale/ Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANSEJ, valable pour toutes les parties à l'exception des activités sédentaires/ Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré)/ Copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension/ Copies des factures pro-forma ou devis actualisés s'il y'a lieu/ Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-15 : CLT Micro-entreprise Privée 1 - 12-16 : CLT Micro-entreprise Privée 2
- CLT Agricole : 02-15 : CLT Micro-entreprise Agricole 1 - 02-16 : CLT Micro-entreprise Agricole 2

Série du prêt :
- 355 : Crédit à long terme Emploi de Jeunes.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Montant maximum du prêt : 10.000.000 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- 03 ans pour le capital.
- 01 an pour les intérêts.

Durée du prêt :
- 8 ans.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA.
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- 100 % de bonification.
- Taux d'intérêt bonifié : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billets à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la Centrale des Risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

القرض المصغر وكالة ANGEM [redacted]

Dispositif aidé « ANGEM »

Définition :

Le dispositif de financement ANGEM vise la création d'activités de production de biens et services, y compris à domicile, par l'acquisition de petits matériels et de la matière première de démarrage afin de permettre une intégration sociale et économique des populations cibles.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- 18 ans et plus.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- Demande de financement,
- Acte de naissance + Certificat de résidence,
- Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire,
- Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée,
- Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par l'ANGEM,
- Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser,
- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location),
- Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale,
- Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANGEM, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire « le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré »,
- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
- Une copie des factures pro forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
- Les justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-19 : CLT ANGEM secteur privé.
- CLT Agricole : 02-19 : CLT ANGEM secteur agricole.

Série du prêt :
- 298 : Crédit ANGEM.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000,00 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % du coût de l'investissement.

<29 % du coût de l'investissement

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % du coût de l'investissement.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPMAR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception du PNR/ Adhésion au Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements,
- Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

القرض المهني CNAC [redacted]

Dispositif aidé « CNAC »

Définition :

Le dispositif de financement est un crédit a long terme destiné à financer à hauteur de 70 % la création ou l'extension de micro entreprises.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 30 à 50 ans.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité »** :
  - Demande de financement adressée à la banque, établie par le chômeur promoteur,
  - Extrait d'acte de naissance n°12 (ou n°14 pour les présumés),
  - Attestation de résidence,
  - Copie légalisée du diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation, ou tout autre document attestant d'un savoir- faire,
  - Copie légalisée de la carte nationale d'identité,
  - Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par la CNAC,
  - Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement ou d'agencements à réaliser.
- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds »** :
  - Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires,
  - Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
  - Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
  - Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale,
  - Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par la CNAC, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
  - Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré),
  - Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
  - Une copie des factures pro- forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
  - Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-17 : CLT CNAC non agricole 1 - 12-18 : CLT CNAC non agricole 2.
- CLT Agricole : 02-17 : CLT CNAC agricole 1 - 02-18 : CLT CNAC agricole 2.

Série du prêt :
- 355 : CLT Emploi de jeune.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000 DA.

Montant du PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (deux ans renouvelable ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion au fonds de caution mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements financés/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant financé/ Certificat de vétérinaire pour les activités d'élevage,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

الملحق رقم(7)

ANSEJ ملف منح قرض بنكي

PV N° 343 AUT1N° 432 ENVOI N° 1331

ANQUE DE L'AGRICULTURE
T DU DEVELOPPEMENT RURAL
.R.E MILA 055
OUS DIRECTION D'exploitation

Type de crédit : CLT ANSEJ

DOSSIER DE CREDIT

CLIENT : [redacted]
COMPTE N° : A OUVRIR
FORME JURIDIQUE : INDIVIDUELLE
DATE DE CREATION :

AGENCE : "837"
POSITION :
ACTIVITE : Entreprise de pêche artisanale
Date d'ouverture de compte :

ANALYSE DE LA DEMANDE

INVESTISSEMENT

A) RATIO D'ENDETTEMENT≤ 07
D.M.L.T.A.L
B) RATIO DE REMBOURSEMENT

ANNUITE MLT/MARGE NETTE

GARANTIE PROPOSEE

EXPLOITATION

- **A) RATIO D'ACTIVITE**
- **M.A.C.X NB MF/12/ =**
- **B) RATIO DE SURFACE**

F.P. + C.CA +BDC Nantis

-C) STRUCTURE FINANCIERE
-Coût DU PROJET : 1.537.159,09
-APPORT DU CLIENT : 15.371,59
-CREDIT SOLLICITE : 1.076.011,36
-PNR ANSEJ : 445.776,14

TYPE DE PRETS	EN COURS		SOLLICITE		ACCORDE	
	MONTANT	ECHEANCE	MONTANT	ECHEANCE	MONTANT	ECHEANCE
CLT ANSEJ	/	/	1.076.011,36	2022		2022

PRESENTATION DU PROMOTEUR :

S'agissant d'un Chômeur promoteur âgé de 35 ans, envisagera la création d'une affaire dans le cadre du dispositif **ANSEJ**, portant sur la réalisation d'un projet d'entreprise de pêche artisanale au niveau de la commune de Grarem.

IFICATION : Dans le secteur d'activité le promoteur dispose d'une Agrément ... مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية جيجل ...
منحته رخصة ممارسة صيد القاري

OBJET DE CREDIT SOLLICITE :

Le crédit sollicité s'élève à un montant du DA : 1.076.011,36 sera affecté à l'acquisition des équipements nécessaires à la réalisation du projet envisagé à savoir :

- ....divers équipements..... de DA 1.366.800,00
- .... De DA .....
- .....de DA .....

Suivant facture pro forma jointe au dossier établi par SARL ARTICLE DE PÊCHE + I.E.C.O.R.E.P.

Le coût total du projet est d'un montant De 1.537.119,09 DA

dont un fonds de roulement FR = 100.000,00 DA.

ES MOYENS :

Pour la réalisation de son projet, le promoteur dispose de :

*.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

NB : AVIS DU COMITE DE CREDIT

AVIS FAVORABLE

LA CHARGEE D'ETUDES FINANCIALE

الملحق رقم(8)

ANGEM ملف منح قرض في إطار

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E MILA 055
DEPARTEMENT COMMERCIAL

Type de crédit : CPA. ANGEM.

DOSSIER DE CREDIT

CLIENT [redacted]
COMPTE N° :
FORME JURIDIQUE :
DATE DE CREATION :

AGENCE : MILA - 831.
POSITION :
ACTIVITE : Agriculture
Date d'ouverture de compte :

ANALYSE DE LA DEMANDE

INVESTISSEMENT

A) RATIO D'ENDETTEMENT≤ 07
D.M.L.T.A.L
B) RATIO DE REMBOURSEMENT

ANNUITE MLT/MARGE NETTE

EXPLOITATION

- A) RATIO D'ACTIVITE
- M.A.C.X NB MF/12/ =
- B) RATIO DE SURFACE

F.P. + C.CA +BDC Nantis

GARANTIE PROPOSEE

-C) STRUCTURE FINANCIERE
-Coût DU PROJET : 363 491,50 DA
-APPORT DU CLIENT : 18.449,58 DA
-CREDIT SOLLICITE : 345 041,92
-PNR ANGEM. : 92 422,80 DA.

TYPE DE PRETS	EN COURS		SOLLICITE		ACCORDE	
	MONTANT	ECHEANCE	MONTANT	ECHEANCE	MONTANT	ECHEANCE
CPA-ANGEM			345 041,92	2016		

PRESENTATION DU PROMOTEUR :

Il s'agit d'une relation âgé de 36 ans, envisagera la création d'une affaire dans le cadre du dispositif ANGEM portant sur la réalisation d'un projet de l'implantation d'un Rucher (Apiculture) au niveau de la commune de MILA Mechtat KIKAYA.

QUALIFICATION : Dans le secteur d'activité le promoteur dispose d'une attestation de qualification professionnelle établit par la chambre de l'Agriculture de la Wilaya de MILA.

OBJET DE CRÉDIT SOLLICITE :

Le crédit sollicité s'élève à un montant du .....DA sera affecté à l'acquisition des équipements nécessaires à la réalisation du projet envisagé à savoir :

- 25 ruches Hellies.....de DA.....
- 25 hausses garnies.....de DA.....
- extracteur.....de DA.....
- supports de ruches et autres.....de DA.....

Suivant facture pro forma jointe au dossier établi par M. LARBAOUI BADER Apiculteur à Ouled Addi

Le coût total du projet est d'un montant du .....DA

dont un fonds de roulement FR = ...DA.

LES MOYENS :

Pour la réalisation de son projet, le promoteur dispose de :

- Bail de location temporaire d'une superficie des terres de parcours. Il s'agit d'un terrain forestier.

Le contrat de location est signé entre le promoteur et la circonscription des forêts GRAREM

NB :

.....

.....

AVIS DU COMITE DE CREDIT

Avis favorable

.....

الملحق رقم(9)

. CNAC ,

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
G.R.E MILA 055
DEPARTEMENT COMMERCIAL

Type de crédit : CLT CNAC

DOSSIER DE CREDIT

CLIENT : [redacted]
COMPTE N° : A OUVRIR
FORME JURIDIQUE : INDIVIDUELLE
DATE DE CREATION : /

AGENCE : 01 ATHMANIA 540
POSITION : /
ACTIVITE : Loc matériel Agr
Date d'ouverture de compte :

ANALYSE DE LA DEMANDE

INVESTISSEMENT

A) RATIO D'ENDETTEMENT≤ 07
D.M.L.T.A.L
B) RATIO DE REMBOURSEMENT

ANNUITE MLT/MARGE NETTE

EXPLOITATION

- A) RATIO D'ACTIVITE
- M.A.C.X NB MF/12/ =
- B) RATIO DE SURFACE

F.P. + C.CA +BDC Nantis

GARANTIE PROPOSEE

-C) STRUCTURE FINANCIERE
-Coût DU PROJET : 4 390.000,-
-APPORT DU CLIENT : 43.90,-
-CREDIT SOLLICITE : 3.073 000,-
-PNR CNAC : 1.273 100,-

TYPE DE PRETS	EN COURS		SOLLICITE		ACCORDE	
	MONTANT	ECHEANCE	MONTANT	ECHEANCE	MONTANT	ECHEANCE
CLT CNAC			3.073.000,-	2020		

PRESENTATION DU PROMOTEUR :

S'agissant d'un Chômeur promoteur âgé de 49 ans, envisagera la création d'une affaire dans le cadre du dispositif **CNAC**, portant sur la réalisation d'un projet de Location matériel Agricole au niveau de la commune de Ol. Athmania ... w. de Mila

QUALIFICATION : Dans le secteur d'activité le promoteur dispose d'un [redacted]

OBJET DE CREDIT SOLLICITE :

Le crédit sollicité s'élève à un montant du DA : 3.013.440,- sera affecté l'acquisition des équipements nécessaires à la réalisation du projet envisagé savoir :

- Tracteur agricole 80 cv de DA 1.955.000,-
- Matériel et équipements De DA 2.221.839,-
- ..... de DA .....

Suivant facture pro forma jointe au dossier établi par DELLADJ FAHIMA VENTE MATERIEL AGRICOLE Constantine

Le coût total du projet est d'un montant De 4.390.000,- DA

dont un fonds de roulement FR = ... DA.

LES MOYENS :

Pour la réalisation de son projet, le promoteur dispose de :

- Bail de location d'un local de 21 m² Superficie situé à Lot AETAMA 210 ilot 14a commune de Ain Abid pour une durée de 09 ans renouvelable sans tacite reconduction appartient à Mr CHAIBI LAKHDAR BN NATIONALITE

NB : .....

.....

AVIS DU COMITE DE CREDIT

AVIS FAVORABLE

LE Président du comité GRE [redacted]

الملحق رقم(10)

CREDITS

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قرض الرفيق

Crédit « R'FIG »

Définition :

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles;
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Actions ciblées :
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins ...), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG.

Montant du prêt :
- Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

الملحق رقم(11)

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-formal/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
  - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
  - Copie certifiée conforme des statuts,
  - Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
  - Registre de commerce,
  - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage **à définir** du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :

- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.

- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
  - 3% la 8ème et la 9ème année.
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

.../...

الملحق رقم(12)

طلب الانظمام إلى برامج خاصة للاستفادة من دعم [redacted]

ANNEXE 2

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
Wilaya de.....
Subdivision de.....

DEMANDE D'ADHESION AUX PROGRAMMES SPECIFIQUES ET AU BENEFICE DE SUBVENTION SUR LE FNDIA

Présentée par M.....en qualité de.....
.....pour adhérer aux programmes de développement suivants :

* Reconversion des systèmes de production,
* Intensification de la céréaliculture ;
* Développement des filières
* .....

Cadre réservé à l'Administration

N° Dossier.....Date de dépôt.....
Structure de dépôt.....Date de transmission.....
Reçu par la DSA le.....
Banque agricole de développement rural de :.....le.....

I – IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

- Forme juridique de l'exploitation.....
- Personne physique : Nom.....Prénom.....Née le.....Fils de .....et de .....
  - Personne morale : Nom et Prénom du Responsable.....
  - Personne physique : Nom et Prénom du Responsable.....

- Adresse de l'exploitation :.....
.....
- Adresse du promoteur :.....

III – PRINCIPAUX ELEMENTS DE L'ETUDE TECHNICO ECONOMIQUE

- Valeur des biens de l'exploitation
- Biens immeubles = DA.....
- Bien meubles = DA.....
- Situation actuelle : chiffre d'affaire actuel = DA.....
- Situation projetée : chiffre d'affaire actuel = DA.....
- Revenu net actuel = DA..... : Revenu net attendu = DA.....
- Revenu d'emploi actuels =.....Emplois/Nbre d'emplois projetés = ...Emplois
- Investissements acquits dans le cadre FNRDA.....
- Année.....

IV – MONTAGE FINANCIER DU PROJET : (en dinars algériens)

Opérations à réaliser	Quantité	Coût de L'investis.	Subvention FNDIA	Echéancier de réalisation	Taux d'amor.

- Ressources financières à mobiliser par le demandeur :

  * En Autofinancement :.....
  * En Crédits Bancaires :.....
  * Crédit Bonifié.....
  * Taux de Bonification.....
  * En Concours Publics (FNDIA) :.....

Fait à.....le

Nom et prénom du demandeur

Signature authentifiée

الملحق رقم(13)

شهادة الموافقة على القرض [redacted]

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

Date ...../..../.....N°.....

Organe de décision (1) :.....Date du comité .....PV N°.....

Structure émettrice (2).....

Emprunteur : .....Activité ..... N° de compte.....

Agence domiciliataire:.....GRE de rattachement :..... Cote du Risque Emprunteur:

Groupe d'appartenance .....

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée d'amortissement "6"	Différé partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement

Garanties bloquantes : .....

.....

.....

.....

Réserves bloquantes

.....

.....

.....

.....

Garanties non bloquantes : .....

.....

.....

Réserves bloquantes

.....

.....

Observations : .....

.....

.....

.....

Réf : AUT 1

"1" indiquer le comité ayant pris la décision
"2" indiquer la structure ayant émis l'autorisation
"3" indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
"4"lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour
"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne
"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
"7" A servir pour les crédits d'investissement

Signature (s) habilitée

1. **Rappel des engagements en cours :**

Autorisation d'engagement (1) du :.....
Comité de crédit (2):..... .....

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée d'amortissement "6"	Différé partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement

(1) Reprendre la date du dernier ticket d'autorisation
(2) le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

2. **Garanties détenues et comptabilisées:**

Nature	Valeur	Observations (*)

(*) Il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la banque

3. **Situation financière du groupe d'appartenance**

Désignation	Engagements BADR		Engagements Confrères (*)	Observations
	Engagements	Garanties		
Entreprise A				
Entreprise B				
Entreprise C				
Entreprise ...				
TOTAL GROUPE				

(*) A confirmer par la consultation de la centrale des risques et des impayés.

4. **Structure de financement (*)**

Désignation	Autofinancement	Concours bancaire	Observation
Rubrique 1			
Rubrique 2			

TOTAL			

(*) Réservée aux crédits à moyen et long terme

الملحق رقم(14)

هبكلة القرفالرعيوة : [redacted]

PLAN PREVISIONNEL DE FINANCEMENT CAMPAGNE 2015/2016

1- LES CHARGES :

Année	Nature des opérations	Sup (Ha)	Qtité (Qx)	U	P.U (DA)	Fonds propres (Autofinan-cement) DA	Montant du crédit RFIG (DA)	Durée
2015-2016	**Besoins en semences**							12 mois
	Céréales							
	-Blé Dur G4	140	1,4	Q	5100			
	-Blé Tendre G2-G3	40	1,4	Q	4250			
	-Blé Tendre G4	420	1,4	Q	4000			
	-Orge G4	20	1,5	Q	2580			
	S/Total céréales			Q		0	3 589 600,0	
	Légumineuses alimentaires							
	-Lentilles	130	1,4	Q	8500	1547000		
	-Pois chiches G4	50	1,4	Q	10190		713 300,0	
	S/Total Légumineuses alimentaires					1547000	713 300,0	
	Légumineuses fourragères							
	-Féveroles	80	1,4	Q	6600	673 200,0		
	-Vesce	40	1,4	Q	7200	403 200,0		
	-Avoine	20	1,4	Q	7200	201 600,0		
	S/Total Légumineuses fourragères					1 278 000,0		
	TOTAL SEMENCES					2 825 000,0	4 302 900,0	
	Besoins en engrais							
	Céréales							
	-Engrais de fonds	620	2	Q	7830,01	4880304	1 828 908,4	
	-Engrais de couverture	620	2	Q	7830		9 709 200,0	
	S/Total céréales			Q		4880304	14 538 108,4	
	Légumineuses alimentaires							
	-Engrais de fonds	280	2	Q	7830,01	4384805,6		
	S/Total Légumineuses alimentaires					4384805,6	0,0	
	TOTAL ENGRAIS						14 538 108,4	
	Besoins en produits phytosanitaires							
	- Herbicides	900	1200	L	5700	6840000		
	- Fongicides	900	630	L	4280	2696400		
	- Insecticides	900	600	L	2500	1500000		
	Total produits phytosanitaires					11036400	0,0	
	TOTAL GENERAL					13 861 400,0	18 841 008,4	
	CHARGES TOTALES					32 702 408,4		

Paramètres de calcul:

* dose blé 1,4 qx/ha.
* dose des engrais et produits de traitement variable selon produits.
* les prix son à titre indicatif.

[redacted]

TYPE DE PRET : 00-15 CREDIT AGRICOLE RF16

CAPITAL PRETE : 3.485.000,00

AMORTISSEMENT : 003 MOIS,

DIFFERE NEANT : NEANT

TAUX DU PRET : 00,00 % VARIABLE INT. INTERC.BONIFIES : 61.355,01

TAUX BONIFIE : 05,50 % INT. AMORT. BONIFIES : 57.109,96

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL
818448,80	0,00	0,00	818448,80	818448,80	17-11-30

الملحق رقم(15)

[redacted] الهيكل المالي للقرض الإيجاري .

Plan de Financement

N°	Designation	Qté	Prix H.T	Subvention	Prêt	Loyes payes d'vance
1	CHARRUE4 DISQ PORTEE	1	133611,60	33402,90	86847,54	13361,16
2	PULVERISATEU1000 L COMPLET	1	206655,00	51663,75	134325,75	20665,50
3	REM 5 TONNES	1	235290,00	58822,50	152938,50	23529,00
4	SEMOIR EN LIGNNE 3M	1	441648,39	110412,10	287071,45	44164,84
5	TP 150	1	4857496,12	1700123,64	2671622,87	485749,61
Total Global			5874701,11	1954424,89	3332806,11	587470,11

الإيجاري.

الملحق رقم(16)

جدول إهتلاك القرض الإيجاري

TYPE DE PRET : 11-30 CMT CREDIT BAIL قرض متوسط الأجل إيجاري
نوع القرض

CAPITAL PRETE : 3.332.806,11
قيمة القرض

AMORTISSEMENT : 060 MOIS, SEMESTRIEL
مدة التسديد

DIFFERE PARTI.: 006 MOIS, SEMESTRIEL
مدة السماح الجزئي

TAUX DU PRET : 05,00 % FIXE I. INTERCALAIRE TTC : 54.137,43
نسبة الفائدة للفائدة مدة السماح الجزئي

TAUX BONIFIE : 04,00 % C. ENGAGEMENT : NEANT
الفائدة المدعمة

جدول إهتلاك القرض:

التاريخ DATE	قيمة القسط LOYER H.T	T.V.A	LOYER TTC
30-11-10	70.614,03	0,00	70.614,03 D.P
31-05-11	309.940,05	0,00	309.940,05
30-11-11	309.940,05	0,00	309.940,05
31-05-12	309.940,05	0,00	309.940,05
30-11-12	309.940,05	0,00	309.940,05
31-05-13	309.940,05	0,00	309.940,05
30-11-13	309.940,05	0,00	309.940,05
31-05-14	309.940,05	0,00	309.940,05
30-11-14	309.940,05	0,00	309.940,05
31-05-15	309.940,05	0,00	309.940,05
30-11-15	309.940,05	0,00	309.940,05
31-05-16	146.883,15	0,00	146.883,15

[redacted]

تمت بعون الله